المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

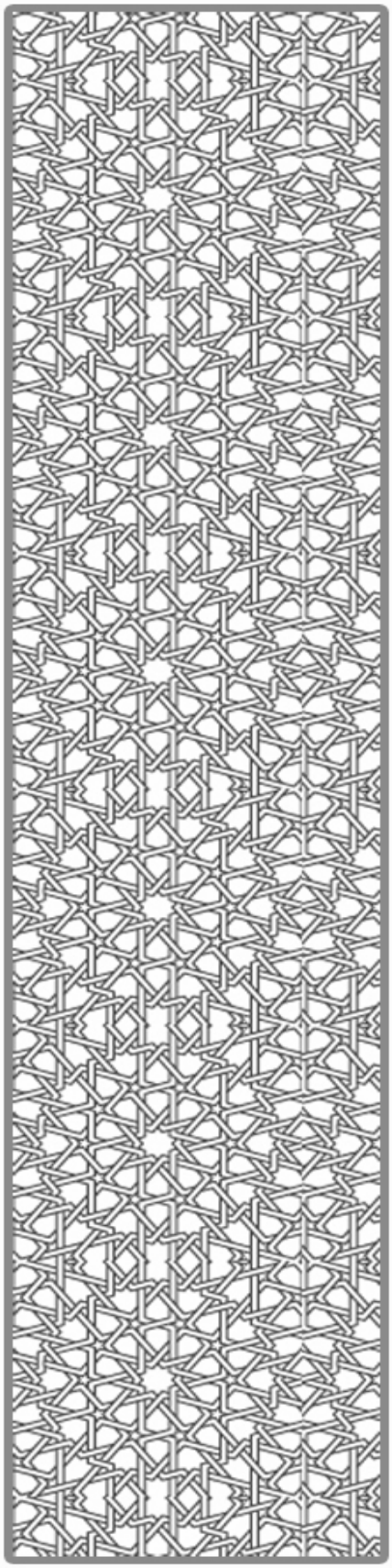

(نحو ٤٤١)

مُقَرَرُ النحو

المستوى الثامن

أستاذ المقرر/ د. خليل العباس

المذكرات تم تفريغها سماعًا من المحاضرات الصوتية

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

الانتساب المطور

" نسخة مدققة ومزيدة ١٤٣٣ هـ"

التدقيق الأخير من قِبل شارح المادة

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم للطبـعة النـهائية ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور

ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

الحلقة (١)

((مقدمـــة))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد ، هذه مذكرة مادة النحو للمستوى الثامن – كلية الشريعة التي قام بإعدادها إخوانكم وأخواتكم طلاب وطالبات كلية الشريعة (الانتساب المطور) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تفريغًا ومراجعة وتنسيقًا وتدقيقًا ونسأل الله بمنه وكرمه أن يتقبلها ويجعلها علمًا ينتفع به إلى يوم نلقاه ، وأن يرزقنا الإخلاص ، وأن يتجاوز عمَّا حصل فيها من نقص وخلل إنه جواد كريم.

المنهج يتكون من خمسة أبواب وهي :-

الباب الأول : باب إعراب الفعل

- الفعل المضارع والحالات الإعرابية التي يكون عليها (الرفع / النصب / الجزم)

الباب الثاني : باب العدد

- ألفاظ الأعداد.
- حكمها من حيث تذكيرها وتأنيثها والحالات التي تكون عليها .

الباب الثالث : كنايات العدد

- سيكون الحديث منصبًّا على ثلاثة ألفاظ وهي : كلمة (كم / كأين / كذا)

الباب الرابع : همزة الوصل

- بيان المقصود بهمزة الوصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة وصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة قطع .

الباب الخامس : باب الوقف

- المقصود بالوقف .
- طريقة الوقف على بعض الألفاظ .

(كيف يكون الوقف على الكلمات المنتهية بالنون ، المنتهية بتاء التأنيث ، الأسماء المنقوصة ... ومجموعة من الألفاظ) .

المرجع : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري

﴿ الباب الأول : باب إعراب الفعل ﴾

حينما يسمى هذا الباب (باب إعراب الفعل) فالفعل هنا يُقصد به تحديدًا : **الفعل المضارع**

ولا يدخل معه الفعل الماضي ولا الفعل الأمر ، وسبب ذلك : أنَّ الفعل المضارع هو الفعل الذي يكون معربًا ، أما الفعل الماضي وفعل الأمر فهما فعلان مبنيان غير معربين .

س/ لماذا ابن هشام لما ذكر هذا الباب سمَّاه (باب إعراب الفعل) ولم يقل (باب إعراب الفعل المضارع) ؟

لأنه هو الواضح من المعنى والمقصود بالكلام ، فلا يُحتمل أن يكون المراد الفعل الماضي ولا الفعل الأمر ؛ لأن هذين النوعين من الأفعال المبنية ، وليسا من الأفعال المعربة ، فالفعل المعرب وحده هو الفعل المضارع .

س/ لماذا أُعرب الفعل المضارع ؟

هذه مسألة خلافية بين النحويين ، اختلفوا فيها على قولين :

*رأي البصريين : الفعل المضارع معربٌ بسبب مشابهته للاسم – أي الأسماء المشتقة - نظرًا لكونه أشبه الأسماء التي تجري على سياق أفعالها المضارعة – اسم الفاعل وما أشبهه – تشبهه في حركاته وسكناته ، وتشبهه في أمور أخرى لن نفصل فيها لأنها ليست داخلة في صلب ما نتحدث عنه .

*رأي الكوفيين : أنَّ الفعل المضارع معربٌ أصالةً ، ليس معربًا بسبب الشبه وإنَّما هو أصلاً معرب في ذاته .

بغض النظر عن هذا الخلاف فلن نتعمق فيه ، عندما نقول بأنَّ الفعل المضارع فعلٌ معرب ؛ نفهم من ذلك أنَّ إعرابه يتغير لأن الكلمة المعربة إعرابها يتغير ، كما أنَّ الأسماء المعربة أسماءٌ يأتي عليها الأوجه الإعرابية الثلاثة – الرفع ، النصب ، الجر - فعندما نقول هذا اسمٌ (معرب) فمعنى هذا أنه قد يكون مرفوعًا وقد يكون منصوبًا وقد يكون مجرورًا ، بحسب العامل الذي يسبب الإعراب ، كذلك الأمر بالنسبة للفعل المضارع ، فعندما نقول الفعل المضارع (معرب) نفهم من ذلك أن هذا الفعل إعرابه متغير ليس ثابتًا ، قد يكون هذا الفعل المضارع محتملاً أحد الأوجه الإعرابية الثلاثة التي تأتي عليه . فما هي الأوجه الإعرابية التي تأتي على الفعل المضارع ؟

درستم في المستوى الأول أن الأوجه الإعرابية التي تأتي على الكلمات هي أربعة أنواع : الرفع ، النصب ، الجر ، الجزم

الرفع ، النصب ، الجر >> تكون في الأسماء

الرفع ، النصب ، الجزم >> تكون في الأفعال

- **النوع الأول (الرفع)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون مرفوعةً وكذلك الفعل المضارع يكون مرفوعًا .

- **النوع الثاني (النصب)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون منصوبةً وكذلك الفعل المضارع يكون منصوبًا .

- **النوع الثالث (الجر)**

حكمٌ خاصٌ بالأسماء ، فلا يمكن أن يأتي الجر في الفعل المضارع ، لا يصح أن يقال "فعل مضارع مجرور" لأن الجر يختص بالأسماء وحدها ، وعكسه الجزم .

- **النوع الرابع (الجزم)**

حكمٌ خاصٌ بالأفعال ، الأفعال المضارعة هي التي تكون مجزومة ، ولا يصح أن يأتي الجزم في الأسماء ، فلا يصح أن يقال "اسم مجزوم "

تبين لنا الآن أنَّ الفعل المضارع الذي نتحدث عنه الآن ، والذي نقول إنه (معرب) أنه يحتمل ثلاثة أوجه إعرابية وهي : الرفع ، النصب ، الجزم . وإذا أردنا أن نتحدث عن إعراب الفعل المضارع فلابد أن نتحدث عن هذه الأحكام الثلاثة (الرفع ، النصب ، الجزم) .

الحكم الأول من احكام الفعل المضارع : الرفع

الفعل المضارع يكون مرفوعًا ، وهو أول الأحكام الإعرابية التي يأخذها الفعل المضارع .

س/ ما سبب رفع الفعل المضارع ؟

نعلم بأنَّ الأسماء تكون مرفوعة بسبب ، هذا السبب قد يكون أنه فاعل ، قد يكون نائب فاعل ، قد يكون اسم كان ، قد يكون خبر إنَّ ، قد يكون صفة لكلمة مرفوعة ، أو بدل من كلمة مرفوعة ، أو تابعٌ لكلمة مرفوعة بشكل عام ، فهناك سببٌ يؤدي إلى الرفع في الأسماء ، لكن ما هو السبب الذي أدى إلى الرفع في الفعل المضارع ؟

حصل خلاف بين النحويين في تحديد الرافع للفعل المضارع ، هذا الخلاف أشار إليه ابن هشام في كتابه بإيجاز، وسنوضح هذا الخلاف بشكل موجز :

الرأي الأول // وهذا رأي الفراء من أئمة أهل المدرسة الكوفية ، أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم ، بمعنى إذا جاء قبله أداة نصب فإنه يكون منصوبًا ، وإذا جاء قبله أداة جزم فإنه يكون مجزومًا ، فإذا لم يأتِ قبله لا أداة نصب ولا أداة جزم فإنه يكون مرفوعًا ، فسبب الرفع هو تجرده عن الناصب والجازم ، فيُفهم من هذا أن سبب الرفع سببٌ عدميّ ، أي أن العامل الذي أدَّى إلى رفع الفعل المضارع هو عامل غير موجود ، وهو (التجرد) .

الرأي الثاني // رأي البصريين ، وهو أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه يحل محل الاسم ، ومعنى ذلك أنه يجوز أن يؤتى بالفعل المضارع في الموضع الذي يستعمل فيه الاسم ، عندما نقول **مثلا** " إنَّ الله غفورٌ " خبر إنَّ كلمة (غفورٌ) اسم ، يمكن أن ناتي بدلا منه بفعل فأقول : إنَّ الله يغفر ، فنظرًا لكون الفعل المضارع يحل محل الاسم لذلك أصبح مرفوع ، وهذا الرأي ليس بوجيه ! بسبب أنَّ حلول الفعل في محل الاسم لا يؤدي إلى الرفع ،

فقد يحل الفعل محل الاسم ويكون منصوبًا ، عندما نقول : "لن يكتبَ زيدٌ " يكتبَ : فعل مضارع منصوب ،

وعندما أقول : "لم يجلسْ خالدٌ " أو " خالدٌ لم يجلس " يجلس : فعل مضارع مجزوم ،

فالفعل المضارع بشكل عام يمكن أن يؤتى به في محل الاسم لكنه لا يؤدي إلى الرفع . بالإضافة إلى شيء آخر ، وهو أنَّ بعض التراكيب التي يأتي فيها الفعل المضارع ولا يمكن أن يأتي فيها الاسم ،

مثلا : الفعل المضارع بعد أداة التحضيض " هلّا " عندما أقول : " هلا تذاكر دروسك " ، " هلا تجتهد في حياتك " ونحن نعرف أنَّ الأداة " هلا " لا يأتي بعدها الأسماء ، فالفعل " تذاكر ، تجتهد " هنا قد وقع في مكان لا يأتي فيه الاسم ، فلذلك ليس بوجيه أن يقال بأن الفعل المضارع يُرفع لكونه يحل محل الاسم .

الرأي الثالث // منسوب للإمام الكسائي ، وهو أن الفعل المضارع يرفع لأنه جاء في أوله أحد أحرف المضارعة ، نحن نعرف أنَّ الفعل المضارع لابد أن يكون في أوله واحد من أحرف المضارعة الأربعة وهي :

(الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء) المجموعة في كلمة (أنيت) فكل فعل مضارع لابد أن يكون في بدايته واحد من هذه الحروف الأربعة ، فعلى رأي الكسائي أنَّ سبب رفع الفعل المضارع هو وجود أحد هذه الأحرف الربعة في أول الفعل المضارع ، وهذا الرأي ليس بوجيه لأن الفعل المضارع يكون في أوله أحد هذه الأحرف الربعة حتى وإن كان منصوبًا أو مجزومًا ، بالتالي ليست أحرف المضارعة هي السبب في رفع الفعل المضارع .

الرأي الرابع // منسوب للإمام ثعلب – أحد أئمة المدرسة الكوفية – أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه أشبه الأسماء ، وهذا الرأي ليس بوجيه والسبب أنَّ شبه الفعل المضارع بالأسماء يؤدي إلى إعرابه على رأي البصريين ، فشبهه بالأسماء هو السبب في كون الفعل المضارع معربًا ، لكنه ليس هو السبب في رفعه ! بمعنى أنَّ الفعل المضارع المرفوع والفعل المضارع المنصوب والفعل المضارع المجزوم كل هذه الأفعال تشبه الأسماء ، ومع ذلك فإن إعرابها قد اختلف .

هذا بإيجاز آراء النحويين في سبب رفع الفعل المضارع ، **والرأي الراجح والمشهور عندهم هو الرأي الأول – رأي الفراء – فالفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم .**

الحكم الثاني من أحكام الفعل المضارع : النصب

س/ متى يكون الفعل المضارع منصوباً ؟

النصب حكم من الأحكام الإعرابية التي لا تأتي من تلقاء نفسها ، ليس هناك كلمة تنتصب من تلقاء نفسها ، لابد من وجود عامل سبَّب ذلك النصب ، فالعامل هنا ليس عاملًا عدميًا – كما هو الحال في الرفع – بل العامل في النصب عاملٌ موجود . ما هي العوامل التي تؤدي إلى نصب الفعل المضارع ؟

كما ذكر ابن هشام في كتابه عندما قال : " وناصبه أربعة " هناك أربع أدوات تتسبب في نصب الفعل المضارع وهي :

- **الحرف الأول : لن**

هي من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في نصبه : عندما أقول مثلًا :

تدخلُ فاطمةُ الجامعةَ ،

الفعل "تدخل " فعل مضارع مرفوع لأنه لم يأتِ قبله أداة نصب ولا أداة جزم ، إذا أدخلنا الأداة (لن) قبل الفعل سنقول : "لن تدخلَ فاطمة الجامعة" الفعل "تدخل" أصبح منصوبًا تغيَّر إعرابه وتغيَّر نطقه ، بدل ما كنا نرفعه أصبحنا ننصبه لأنه سُبق بالأداة الناصبة (لن) .

المعنى الذي تفيده كلمة (لن) :

المعنى الأول / هي تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل ،

أشار ابن هشام إلى ذلك إشارة خفية نوعًا ما عندما قال : " لن : وهي لنفي سيفعل" أي أنَّ كلمة "لن" تستعمل لنفي الفعل سيفعل، كما نعلم الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو الزمن المستقبل ، لكنه إذا سبق بأداة التسويف – السين أو سوف – فقلنا : سيفعل أو سوف يفعل ، فحينئذٍ يصبح الفعلا المضارع مُرادًا به الزمن المستقبل فقط ، أقول : سأسافر ، سأنتقل ، سوف أجلس ، فهي لا تحصل الآن وإنما ستحصل في المستقبل ، فلذلك الأداة (لن) تستخدم لنفي حصول الفعل في الزمن المستقبل ، فإذا قلت : لن أدخلَ هذا المكان ، لن أسافرَ خارج البلاد ، فإني أنفي حصول الفعل في الزمن المستقبل ،

المعنى الثاني / من النحويين من ذكر أنَّ كلمة (لن) تفيد معانٍ أخرى : منهم من رأى – على سبيل المثال – أنَّ كلمة

لن تفيد معنى تأبيد النفي أو تأكيد النفي ، أي أن هذا النفي المفهوم من كلمة (لن) نفيٌ مؤبد ، لا يمكن أن يحصل ، فإذا استخدمت كلمة (لن) لنفي فعل من الأفعال فإنه يفهم منه أن هذا الفعل لن يحصل إطلاقًا ، فإذا قلت : لن أسافرَ خارج البلاد ، معنى ذلك أنَّ السفر منتفٍ تمامًا ، لن يحصل في المستقبل إطلاقًا ،

هذا الرأي نُسب إلى الإمام الزمخشري – وإن كان في نسبته نظر – لكن هذا المعنى ليس معنىً سليمًا ، فكلمة (لن) تفيد معنى النفي في الزمن المستقبل لكن لا يلزم من ذلك أنَّ هذا الفعل المنفي منفيٌ على معنى التأبيد أي أنه لن يحصل مطلقًا بل قد يكون هذا النفي مستمرٌ إلى زمن معين ثم ينقطع بعد ذلك ويحصل الفعل ، فلا يفيد أن هذا الأمر منفيٌ على الإطلاق .

المعنى الثالث / وهو رأي منسوب لابن السرَّاج – رحمه الله – حيث قال أنَّ كلمة لن تفيد معنى الدعاء : واستشهد بقوله تعالى { قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} **أي (فاجعلني يا رب لا أكون ظهيرًا للمجرمين)** فهو يرى أن كلمة (لن) هنا أفادت معنى الدعاء ، لكنه ليس برأي ظاهر .

المعنى المشهور والرئيس وهو الذي يهمنا هو المعنى الأول : وهو أنَّ كلمة (لن) تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل .

مسألة // هل كلمة (لن) حرف أصيل بنفسه – نطقت به العرب بهذه الصورة ابتداءً – أم أنه مكون من حروف أخرى فحصل فيه قلب ؟

- **الرأي الراجح – وهو رأي الجمهور - أن كلمة (لن) هي حرف أصيل نطقت به العرب بهذه الصورة بهذين الحرفين اللام والنون**
- هناك رأي آخر > أنَّ كلمة (لن) أصلها كلمة (لا) بالألف ثم حصل فيها إبدال : أُبدلت الألف إلى نون فأصبحت (لن) ، هذا الرأي لبعض النحويين ونُسب للفراء لكنه ليس برأي ظاهر ، لأنه ليس هناك دليل على هذا القلب .
- هناك رأي آخر منسوب للخليل بن أحمد وسيبويه وهو أن كلمة (لن) أصلها (لا + أن) فحذفت الهمزة ثم حذفت الألف التي قبلها فنتج عنها كلمة (لن) .
-

الحلقة (٢)

كنا بدأنا الحلقة الماضية عن نواصب الفعل المضارع وذكرنا الناصب الأول وهو (لن) ونكمل االحديث عن البقية فنقول :

- **الحرف الناصب الثاني : كي**

قال ابن هشام في أوضح المسالك : " كلمة كي المصدرية " وسبب التقييد بهذا الوصف لأنَّ كي تستعمل بوجهين :

كي المصدرية ، كي التعليلية .

كي المصدرية / حرف ناصب للفعل المضارع ، سميت مصدرية ؛ لأنه يمكن أن يُصاغ منها ومن الفعل الذي يأتي بعدها مصدر .

كي التعليلية / وهي التي تفيد معنى التعليل – تفيد معنى التعليل الذي يفيده حرف الجر اللام - وكي التعليلية لا تنصب الفعل المضارع بل هي تعد من حروف الجر

فلأن كلمة (كي) لها وجهان لذلك نصَّ المؤلف على أنَّ كلمة (كي) التي تدخل معنا في النواصب هي (كي المصدرية) وليست (كي التعليلية)

فإذا دخلت (كي المصدرية) على الفعل المضارع فإنها تؤدي إلى نصبه .

كيف نفرق بين (كي المصدرية ، وكي التعليلية) ؟؟

هناك ضابط ذكره النحويون متى تكون (كي) مصدرية ..

تكون (كي) مصدرية في حالة واحدة وهي إذا سبقتها اللام التي هي لام الجر ، وهذه اللام قد تكون ظاهرة موجودة في الكلام فنقول : لكي ، وقد تكون محذوفة لكنها منويٌّ وجودها ، وسواءً كانت موجودة ظاهرة في الكلام أو كانت محذوفة لكنها منوية للمكتلم فالحكم واحد وهو أنَّ كي تُعدُّ كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع .

نبه لذلك ابن هشام حينما قال : " وتتعيَّن المصدرية إن سبقتها اللام" وضرب لذلك مثالا :

قوله تعالى { لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُم}

هنا (كي) قد سُبقت باللام لذا نحكم أنها كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع .

فالفعل (تأسوا) نحكم عليه بأنه فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه كلمة (كي) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، أصل الفعل : تأسون – مثل : تأكلون وتشربون وتدخلون وتخرجون– فلمَّا دخل عليه هذا الناصب (وهو كلمة كي المصدرية) نصبته فحُذفت النون من آخره ، فنقول عن (كي) هنا أنها حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للفعل المضارع ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب

{ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا} كلمة (لا) هي لا النافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب

تأسوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

والواو : واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

** كذلك إن كانت اللام محذوفة لكنها منوية – حذفها المتكلم لكنه يريدها – عندما أقول لشخص ما **مثلًا** : اجتهد كي تُفلحَ (كي) هنا لم تسبق باللام ، لكنها في نيتي –أنا المتكلم –أنها موجودة ، لذا نحكم على كي هنا أنها مصدرية وهي التي نصبت الفعل (تُفلحَ) .

متى تكون كلمة كي تعليلية؟

أشار إلى ذلك ابن هشام : " والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب أن " أي إذا جاءت اللام بعدها – وليس قبلها – أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب (أن) ، وضرب على ذلك مثالًا وهو قول الشاعر :

كي لتقضِينِ رقية ما ***وعدتني غير مختلس

معنى البيت : أن تقضي هذه المرأة التي اسمها رقية لي حاجتي التي وعدتني بها في غير حالة الاختلاس والسرقة ، ليس في حالة كوننا مختلسين لهذا الأمر في خفاءً عن الناس .

الشاهد : كلمة (كي) جاءت غير مسبوقة باللام ، بل اللام جاءت بعدها ، لذلك لن نقول عن كي هنا أنها كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع وإنما هي كي التعليلية الجارة ،

(تقضي) فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه هو أنْ المستترة – وسنُبيِّن ذلك إن شاء الله .
هذا المثال لبيان أن كلمة (كي) تعليلية ليست مصدرية ، وليست ناصبة لكونه قد جاء بعدها اللام .
المثال الآخر الذي ذكره ابن هشام في قول الشاعر :
فَقَالَتْ: أَكُلّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟
معنى البيت :
تخاطب المرأة هذا الرجل "هل تمنح ثناءك ومدحك لكل الناس لأجل أن تخدعهم وتغرهم "
الشاهد : كي ما أن تضر وتمنع ، كلمة (كي) لم يأتِ قبلها اللام ، ولم تأتِ اللام أيضًا بعدها ، وإنما جاء بعدها كلمة (أنْ) المصدرية ، فالفعل "تغرَّ " منصوب بـ "أنْ" وليس منصويًا بـ "كي" ، فنحكم على كلمة "كي" في هذا البيت بإنها تعليلية ،هذا إذا جاء بعد كلمة (كي) اللام أو أن .

ما الحكم إذا كانت كلمة (كي) ليس قبلها اللام – لا ظاهرة ولا منوية – وليس بعدها اللام ولا أن ؟؟
حينئذٍ يجوز فيها الوجهان :
١) **يجوز أن تكون (كي) مصدرية ، وتكون هي التي نصبت الفعل المضارع .**
٢) **يجوز أن تكون (كي) تعليلية ، فتكون حرف جر ، ولا تكون هي التي نصبت الفعل المضارع ، يكون الفعل المضارع حينئذٍ منصوبًا بـ "أنْ" مستترة .**

مثال
ضرب ابن هشام مثالًا على ذلك : قوله تعالى {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم }
كلمة "كي" ليس قبلها اللام ، ولم يأتِ بعدها اللام ولم يأتِ بعدها "أنْ" ، فلم يأتِ قبلها شيء يوجب أن تكون مصدرية ، ولم يأتِ بعدها شيء يُوجب أن تكون تعليلية ، ففي هذه الآية (كي) يجوز فيها الوجهان :
١) **الوجه الأول // أن تكون مصدرية ، فتكون كلمة (كي) هي التي نصبت الفعل المضارع (يكونَ)** :
(كي) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
(يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ كي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .
٢) **الوجه الثاني // أن تكون (كي) تعليلية وتكون حرف جر** :
(كي) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
(يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ أنْ مستترة –ليست كي التي نصبته إنما نصبته "أن"مستترة - وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

هل هناك فرق بين التقديرين ، عندما نقول أن (كي) مصدرية أو تعليلية ؟؟
- إذا قلنا أن (كي) مصدرية فمعنى ذلك أنه يمكننا أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدر، عندما أقول مثلا : اجتهد لكي تُفلحَ ، هنا (كي) سُبقت باللام فيجب أن تكون مصدرية ، بالتالي يمكنني أن أصوغ منها ومن الفعل

الذي بعدها مصدرًا ، فنأتي بمصدر الفعل نفسه فيكون التقدير : اجتهد لكي تُفلح >>> اجتهد للفلاح ، فجئنا بالمصدر "الفلاح" بدلًا من "كي + الفعل" فهذان الإثنان صغنا منهما مصدر ، هذا إذا كانت مصدرية .

- أما إذا قلنا أن (كي) تعليلية ، فتعتبر حرف جر ، مثلها مثل اللام ، والفعل المضارع الذي بعدها يكون منصوبًا بـ"أنْ" مستترة ، "أنْ" مصدرية ، فنصوغ مصدرًا من "أن" – ليس من "كي" – ومن الفعل الذي بعدها ، وتكون كي حرف جر بمعنى اللام ، فإذا أردنا ان تكون "كي" تعليلية وهذ جائز يكون التقدير : ذاكر كي تنجحَ >> ذاكر للنجاح ، فقدرنا كلمة "كي" باللام لأنها حرف جر تفيد معنى اللام ، والنجاح وهو المصدر جئنا به من الفعل "ينجح" مع الحرف الناصب له " أنْ" المستترة .

هذا هو الفرق بين كي التعليلية وكي المصدرية

- من حيث النوع : هذا حرف مصدري ناصب وهذا حرف تعليل يجر.
- وهناك فرق في التقدير.

وضرب المؤلف مثالا آخر وهو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي = فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبِيْدَاءَ بَلْقَعِ

معنى البيت : يتحدث عن أحد اللصوص الذي أراد أن يسرق قربة – مصنوع من الجلد أو غيره لحفظ الماء – فيقول مخاطبًا اللص : أردت أن تسرق قربتي وتهرب بها ، وتتركها بعد أن تستعملها "شنًّا" خالية ، ببيداء –بصحراء –"بلقع" لا حياة فيها

الشاهد : أردت لكيما أنْ تطير ، نلحظ أن كي سُبقت باللام ، ويجب بناءً على ذلك أن نحكم أنها مصدرية ، وفي نفس الوقت جاء بعدها "أنْ" فيجب أن نحكم أنها تعليلية ، فاجتمع في كلمة "كي" هنا أمران يوجبان شيئين مختلفين ، فبأي الوجهين نأخذ ؟ نقول يجوز الوجهان :

- أن نحكم على "كي" بأنها مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وبالتالي نحكم على "أن" بعدها أنها حرف توكيد غير عامل ، ويكون الفعل "تطير" منصوب بـ كي .
- أن نحكم على " كي " أنها حرف جر يفيد معنى التعليل ، والفعل "تطير" منصوب بـ "أن" .

ملخص لكلمة (كي)	
أنَّ كلمة "كي" تكون ناصبة إذا كانت مصدرية ، أمَّا إذا كانت تعليلية فإنها ليست ناصبة للفعل المضارع ،	
التفريق بين "كي" المصدرية و "كي " التعليلية هو بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها	
الحالة (١) إذا كانت كي مسبوقة باللام ظاهرةً أو منوية نحكم أنها مصدرية	
الحالة (٢) إذا كانت كي متبوعةً باللام أو بـ أنْ نحكم أنها تعليلية تجر ما بعدها .	
الحالة (٣) إذا لم يأت قبلها شي ولا بعدها	هاتين الحالتين نحكم بجواز الوجهين : يجوز أن نحكم أنها مصدرية ، ويجوز أن نحكم أنها تعليلية
الحالة (٤) إذا جاء قبلها ما يوجب كونها مصدرية ، وجاء بعدها ما يوجب كونها تعليلية	

➢ **الناصب الثالث : الحرف المصدري "أنْ"**

وهو الحرف الرئيس في هذا الباب ، وهو أشهر الحروف الناصبة ، فيدخل على الفعل المضارع ويتسبب في نصبه

مثل : أريد أنْ أجلسَ : فعل مضارع منصوب والناصب "أن" .

قوله تعالى {**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**} دخلت أنْ على الفعل المضارع "تصوموا" فنصبته ، أصله "تصومون " من الأفعال الخمسة ، وبعد دخول "أن" أصبح فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، واو الجماعة هي الفاعل .

بالمناسبة "أنْ" الناصبة للفعل المضارع مصدرية أيضًا ويمكننا أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدرًا كما في هذه الآية {**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**} فيكون التقدير : صومكم خيرٌ لكم ، استطعنا أنْ نصوغ المصدر بواسطة الحرف المصدري أنْ والفعل بعده .

مثال آخر ذكره ابن هشام : {**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**}

يغفرَ : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الآخرة .

وكما قلنا : أنْ " مصدرية يمكن أن تصاغ منها ومن الفعل بعدها مصدراً ، وهو مصدر الفعل يغفر ، فيكون التقدير : "والذي أطمع غفران خطيئتي يوم الدين " .

ولا يخفى عليكم أن النصب له علامات متعددة فالنصب قد يكون بالفتحة ، أو بالياء في حالة المثنى وجمع المذكر السالم ، أو بالألف في حالة الأسماء الستة .... وهكذا ، كذلك في الفعل المضارع : النصب قد يكون بالفتحة – العلامة الرئيسة- وقد يكون بحذف النون وهذا في الأفعال الخمسة.

نحن نعرف أنَّ "أنْ" حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ، بعض العرب يُجيز في هذا الحرف المصدري الناصب للفعل المضارع وجهًا آخر وهو أن يكون مهملًا - أي غير عامل- ، فيدخل على الفعل المضارع ولا ينصبه ، فيكون هذا عند النحويين محمولا على مشابهته للحرف المصدري الاخر وهو "ما" .

الحروف المصدرية كثيرة منها "ما" المصدرية وهي لا تنصب ، فعندما نسمع بعض النصوص التي جاءت فيها كلمة "أن" لكنها لم تنصب فإن هذا محمولٌ على كلمة ما المصدرية فكلاهما حرف مصدري ، فإذا استعملت "أنْ" غير ناصبة – وهذا خلاف الأصل – فإنها محمولة على ما المصدرية ، ومن الأمثلة التي جاءت فيها أن غير ناصبة أي مهملة قوله تعالى {**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**} وهي كما لا يخفى عليكم في قراءة حفص بالنصب ، لكن الشاهد في قراءة منسوبة لابن مُحيصن وهي برفع الفعل "يتمُّ" لماذا رُفع الفعل مع أنه سبق بأداة النصب "أنْ" توجيه ذلك على أنَّ الأداة أنْ هنا مهملة غير عاملة ، حملًا لها على أختها وهي "ما المصدرية" .

شاهد آخر في قول الشاعر :

يا صاحِبَيّ فَدَتْ نفسِي نُفوسَكُما ** وحَيثُما كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدا

إن تَحْمِلا حاجَةً لِي خَفّ مَحْمَلُها ** تَسْتَوجِبا منةً مِنِّي بِها ويَدَا

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ** مِنِّي السَّلاَمَ وأَن لا تشعرا أَحَدَا

الشاهد : "أن تقرآنِ" الفعل تقرآن سُبق بأن الناصبة فكان المفترض أن يقول : أن تقرآ ، لكن الشاعر لم ينصب الفعل المضارع بأنْ المصدرية حملا لها على أختها "ما المصدرية" .

الحلقة (٣)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع وهو " أن " في أغلب أحواله ويمكن أن يكون مهملاً كما سمعنا في بعض النصوص التي سمعت عن العرب وفي بعض القراءات .

ونريد أن ننبه على مسألة وهي أنَّ كلمة "أنْ" ليست دائمًا تكون ناصبة للفعل المضارع ، ليست دائمًا هي " أن " الناصبة ، فكلمة "أن " لها أنواع :

١) أن الناصبة التي تنصب الفعل المضارع .
٢) أن المُفسِّرة .
٣) أن الزائدة .
٤) أن المخففة من الثقيلة .

هذه الأنواع الأربعة لـ أن كلها مستعملة عند العرب ، وأردت أن أنبه إلى ذلك حتى لا يتوهم شخص أنه كل ما رأى كلمة "أن" في جملة من الجمل ظنَّ بأنها أن الناصبة للفعل المضارع ، وإنما أن الناصبة هي واحدة من الأنواع التي تأتي عليها كلمة أن .

س/ كيف نفرق بين" أن " الناصبة وبين أنواع أن الأخرى؟

نستطيع أن نوضح الفرق بين هذه الأنواع على النحو التالي :

النوع الأول : "أن" المفسرة

وهي تفيد معنى التفسير والتوضيح ، مثلها مثل كلمة أي ، وتكون كلمة "أن" مُفسرة إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، قال ابن هشام : " فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه "

فلذلك نحكم على "أن" أنها مفسرة إذا وقعت بعد جملة ، هذه الجملة فيها معنى القول – يعني هذه الجملة يُفهم منها الدلالة على القول والكلام – يُفهم من سياقها ونصها أنَّ هناك كلاما يراد أن يقال ، لكن هذه الجملة لا تتضمن مادة "قال " ولا تصرفاتها : قلنا ، ، قلت ، سيقول ... ، هناك قول يراد قوله لكن ليس فيه لفظة "قال" أو شيء من تصرفاتها ، فإذا جاءت بعد هذه الجملة كلمة "أن" نحكم عليها أنها مفسرة ، **ذكر ابن هشام مثالين :**

مثال (١) : قوله تعالى { فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ }

نلحظ أن كلمة "أن" وقعت بعد جملة " فأوحينا إليه " وهذه الجملة " فأوحينا إليه " يُفهم منها معنى القول ، كلمة "أوحينا" عندما يوحي شخصٌ إلى شخصٍ مّا ، معنى ذلك أنه سيقول له كلامًا ، فجملة " فأوحينا إليه" نفهم منها أن هناك كلامًا سيقال ، لكن ليس فيه فعل : قال ، قلنا ، سنقول ، ليس فيها مادة القول ، إذن هذه الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، جاء بعدها كلمة "أن" نحكم على "أن" أنها مفسرة ، أي أنها تفسر وتوضح ذلك الكلام الذي يراد قوله ولم يُصرح به .

{ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**} أي فأوحينا إليه " أي اصنع الفلك" ، فكلمة "أن" هنا وضحت وفسرت ذلك الإيحاء ، ما هو ؟ هو {اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}

إذن نحكم على كلمة "أن" هنا بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط قد انطبق عليها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، **ويشترط فيها أيضًا** أن يأتي بعدها جملة وهي الجملة التي تفسر ذلك الكلام الذي يراد أن يقال ، "اصنع الفلك" –

كما في الآية – فـــ" اصنع الفلك" هو الكلام الذي قيل ، لكنه لم يصرح به في الجملة السابقة .
فلابد أن تأتي جملة في البداية يفهم منها معنى القول دون حروفه ، ثم تأتي كلمة "أن" ، ثم يأتي بعدها جملة أخرى.
لابد كذلك أن كلمة " أن" لا يدخل عليها حرف الجر ، لأنه إذا دخل عليها حرف الجر ، مثلا : أوحيت إليه بأن يفعل كذا ، حينئذ ستكون "أن" مصدرية وليست مفسرة .
(ملخص) فلابد لكي تكون "أن"مفسرة :
الشرط (١) أن تكون مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه – وهو الشرط الرئيس –
الشرط (٢) أن تأتي بعدها جملة .
الشرط (٣) أن لا يتصل بها حرف الجر .
مثال (٢) قوله تعالى { وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ }
كلمة "أن" هي أن المفسرة ؛ لأنها وقعت بعد جملة "وانطلق الملأ منهم" هذه الجملة يفهم منها معنى القول ، لكنه لم يُصرَّح فيها بالفعل قال وتصرفاته ، كيف يفهم منها معنى القول ؟ هؤلاء الملأ رؤساء القوم عندما انطلقوا خرجوا من المجلس الذي كانوا يجلسون ويتحاورون ويتناقشون فيه ثم انفضَّ مجلسهم فخرجوا ، ومعلوم أنَّ الناس إذا خرجوا من المجالس فإنهم يتحدثون فيما بينهم ، فهناك كلام يخبر به بعضهم بعضًا ، فيُفسر هذا بـــ "أن " فهذه الجملة **{امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ}**هي تفسر ما تكلم به القوم بعد أن انفضَّ مجلسهم ، فنحكم على كلمة "أن" هذه بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط انطبق فيها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وجاء بعدها جملة ولم يتصل بها حرف الجر.
النوع الثاني : أن الزائدة
ما معنى كونها زائدة ؟ الحرف الزائد هو الذي وجوده كعدمه من حيث التركيب ، يمكن أن يُحذف من الكلام ويستقيم الكلام ، أي أنَّ حذفه لا يؤدي إلى خلل في الجملة ، لكنه يُزاد لتقوية الكلام ، كما يقال : زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ، فوجوده يؤدي إلى تقوية في الكلام لكنه إذا سقط وحُذف فإنه لا يؤثر في سلامة الجملة .
س/ متى نحكم على كلمة "أن" أنها زائدة ؟
ذكر النحويون ثلاثة مواضع وهي :
١) إذا وقعت بعد كلمة "لمَّا" : ضرب المؤلف مثالًا على ذلك قوله تعالى { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ }
نحكم على كلمة أن أنها زائدة في اللفظ ، طبعًا هي مفيدة في المعنى لكن يُحكم عليها أنها زائدة في الإعراب ، يمكن في غير القران أن تسقط ، لكنها تفيد معنى – لا شك في ذلك – ولو حُذفت فلن يختل المعنى ، فلو قيل في غيرالقران " فلمَّا جاء البشير " لكان الكلام مستقيمًا وأصبح المعنى صحيحًا .
٢) إذا وقعت بين حرف الجر "الكاف" والاسم المجرور به .
حرف " الكاف " أحد حروف الجر ، ويأتي بعده الاسم المجرور فإذا أقحمنا كلمة "أن" بينهما نحكم عليها حينئذٍ أنها زائدة ، المثال الذي ضربه ابن هشام هو قول الشاعر :

ويَوْمًا تُوافِينا بَوجْهٍ مُقسّمٍ * كأَنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السّلَمْ**

معنى البيت : يتحدث الشاعر عن هذه المرأة بأنها يومًا توافينا بوجه مُقسَّمٍ ، في بعض الأيام تصادفنا تقابلنا بوجه قد أشرقت قسماته ، يشبهها بالظبية التي تعطو إلى وارق السلم ، التي تتناول شجر السلم المورق .

الشاهد : "كأن ظبية" ، جاء بعد حرف الجر "الكاف" كلمة "أن" ثم الاسم المجرور "ظبية" ،
فحرف الجر الكاف ، ظبية : اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، توسط بينها الحرف "أن" فنحكم عليها بأنها "أن" الزائدة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

٣) إذا وقعت كلمة "أن" بين القسم والحرف "لو" .

عندما نقول : أقسم لو كذا وكذا ، إذا أدخلنا أن بينهما نحكم عليها حينئذٍ تكون زائدة ، المثال على ذلك هو قول الشاعر الذي ذكره ابن هشام :

فأُقْسِمُ أَنْ لو الْتَقَيْنا وأَنتمُ * لكان لكم يومٌ من الشّرِّ مُظْلِمُ**

معنى البيت : الشاعر يُقسم أنه لو حصل لقاء بيننا وبينكم سينزل عليكم وبالٌ عظيم مما نفعله بكم من التنكيل .

الشاهد : فأقسم أن لو ، جاء القسم بالفعل "أقسم" وجاء بعده "أن" ثم الأداة "لو" ، فهنا نرى الأداة "أن" هي حرف زائد يمكن أن يسقط ويكون المعنى مستقيمًا ، لكن لا يصح أن يسقط هنا لأنه جزء من تركيب البيت ، لو حُذف يكون البيت مكسورًا ، لكن في الإعراب يُحكم عليه أنه حرف زائد ؛ لأنه وقع في هذا التركيب .

هذه المواضع التي نحكم فيها على كلمة "أن" أنها تكون زائدة ،

أن الزائدة : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب

أن المفسرة : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ولا عمل له.

النوع الثالث : أن المخففة من الثقيلة

أي أنها في الأصل كانت مشددة : أنَّ ، فكلمة أنَّ من الأدوات التي سبق لكم دراستها في المستوى الثاني في باب (إن وأخواتها) كلمة أنَّ من الأدوات التي تدخل على الجملة الإسمية ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، "أنَّ " هذه يمكن أن تُخفف بحذف إحدى النونين ؛ لأن النون في آخرها نون مشددة عبارة عن نونين ، فيمكن أن تُحذف واحدة من هاتين النونين ، فيبقى الحرف بعد التخفيف "أنْ" ، ودرستم حكمه بعد التخفيف قد يكون عاملا وقد لا يكون عاملًا والشروط الواجبة فيه .

ستعرب "أن" المخففة : حرف مبني على السكون ليس له محل له من الإعراب ، لكنه سيكون عاملًا عمل أنَّ المشددة من ناحية أنه سيكون له اسم منصوب وخبر مرفوع ، على الشروط التي درستوها سابقًا في اسمه أن يكون ضميرًا ، وخبره أن يكون جملة . . . الخ

لكن الذي يهمنا هنا أنَّ كلمة "أن" هذه قد تكون مخففة من الثقيلة ولا تكون مصدرية .

س/ متى نحكم على "أن" أنها مخففة من الثقيلة ؟

نحكم على "أن" بأنها مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على العلِم ، أي بعد كلام يُفهم منه الدلالة على العلم نحن نعرف أنَّ الكلام قد يكون كلامًا دالا على العلم المتيقن منه المجزوم به ، وقد يكون دالًا على الظن ، فقد آتي بجملة يُفهم منها أنَّ هذا الكلام كلام متأكد ومتيقن منه جازمٌ به ، وقد آتي بكلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر الذي أتحدث عنه أمر مظنون مشكوك فيه ليس متيقنًا منه .

فإذا جاءت كلمة "أن" بعد جملة يُفهم منها الدلالة على العلم نحكم عليها حينئذٍ أنها "أنْ" المخففة من الثقيلة .

المثال الذي ذكره ابن هشام : قوله تعالى { **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** }
كلمة "أن" نحكم عليها أنها أن المخففة من الثقيلة ، لأنها وقعت بعد (علم) فوقعت بعد كلام يدل على العلم "علم أن" أي أنَّ هذا الأمر مُتيقن منه ، وهو أنه سيكون منكم مرضى .
بما أنها أن المخففة من الثقيلة يجب أن تكون عاملة عمل "أنَّ" فلابد أن نبحث لها عن اسم منصوب وخبر مرفوع ، **الاسم المنصوب** –كما درستم سابقًا- دائمًا يكون ضميرًا مستترًا ، يُقدَّربكونه ضمير الشأن ، **والخبر** هو الجملة الفعلية " **سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** " وهي في محل خبر أن .
نحكم عليها أنها أن المخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على علم سواءً وقعت بعد الفعل "علم" كما في هذه الآية ، أو أي فعل آخر يدل على العلم كما في الآية { **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا** } قوله تعالى {**أَفَلَا يَرَوْنَ**} أي : أفلا يعلمون ، الحديث عن قوم موسى الذين اتخذوا العجل ، الكلام موجَّه لهم ، أفلا يرون أن هذا العجل لا يكلمهم إذا خاطبوه ، أفلا يرون أي أفلا يعلمون علمًا متيقنًا منه أنَّ هذا العجل الذي اتخذوه إلاهًا لا يرجع إليهم قولًا ولا يملك لهم نفعًا ولاضرًا ،" **أَلَّا** " فنحكم على كلمة "أن" هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .
كذلك عندما أقول على سبيل المثال :
تيقنت أو جزمت أو تأكدت أو تبيَّن لي أنْ سيسافر محمد .
كلمة (أن) نحكم عليها هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .

فإذا وقعت "أنْ" بعد ما يدلُّ على الظن ، بعد كلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر ليس مجزومًا به ، أمرٌ مشكوك فيه ليس أمرًا قطعيًا :
في هذه الحالة **يجوز فيها الوجهان :**
- أن تكون مخففة من الثقيلة .
- أن تكون أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وهذا هو الأرجح والأكثر – كما ذكر ابن هشام –

مثاله قوله تعالى : { **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ** } كلمة "أن" هنا وقعت بعد {**وَحَسِبُوا**} الحسبان يدل على أنه ليس أمرًا مُتيقنا منه ومجزومًا به ، فهؤلاء القوم المُتحدث عنهم ظنوا أنه لن توجد فتنة ، فهو ليس أمرًا متيقنا منه ، فنحكم على "أن" في هذه الآية أنه يجوز فيها وجهان :
- يجوز أن نحكم عليها أنها أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فيكون الفعل "تكون" فعلا مضارعا منصوبا بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . وهو الأكثر .
- ويجوز أن نحكم عليها أنها مخففة من الثقيلة ، وبالتالي لا تنصب الفعل المضارع ، فيكون الفعل المضارع بعدها مرفوعًا – وهي القراءة الأخرى – { **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ** } برفع الفعل تكونُ .

وفي قوله تعالى { **أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا** } كلمة أن هنا وقعت بعد ما يدل على الظن ، أظنَّ الناس أن يُتركوا ، فكلمة " أن " يفترض أنه يجوز فيها وجهان : أن تكون مصدرية ، أو أن تكون مخففة ، لكن هنا يجوز فيها وجه واحد فقط وهو أنها مصدرية ولا يصح الوجه الآخر – أن تكون مخففة من الثقيلة – لماذا ؟ لأنه سبق أن درستم في المستوى الثاني أنها إذا خُففت يجب أن يكون اسمها ضمير شأن ويجب أن يكون الخبر جملة فعلية ، وهذه الجملة الفعلية لابد أن تكون

مفصولة عن "أن" بفاصل : إما "قد" أو " السين" أو "سوف" أو "لا" ، هنا لا يوجد فاصل يفصل بين أن وبين الفعل وبالتالي لايصح أن يقال أنها مخففة من الثقيلة ، فوجب هنا أن نقول عنها أنها هي الناصبة للفعل المضارع فقط وليس فيها الوجه الآخر. بعكس المثال في الآية التي سبقت هذا المثال .

الحلقة (٤)

➢ **الحرف الرابع والأخير - من الحروف الناصبة للفعل المضارع - : إذن**

ما المعنى الذي يفيده الحرف إذن ؟ هو حرف جواب وجزاء ، ومعنى ذلك أنه يفيد هذين المعنيين ،

حرف جواب : أي أنه يؤتى به جوابًا عن كلام سابق ، فهناك كلام متقدم ذكره شخصٌ ما ، وأنت تجيبه بوساطة الحرف "إذن" ، ومثال ذلك : يقول شخصٌ ما على سبيل المثال "سأفعل كذا وكذا " فأنت تجيبه وتقول : "إذن يحصل كذا وكذا " .

وهو حرف جزاء أي أنه يفيد أن ما يأتي بعده هو جزاءٌ لما ذُكر قبله ، فهناك كلام متقدم أفاد دلالة ما ، ثم يُؤتى بـ "إذن" لكي يُدل بها على أن ما يأتي بعدها هو جزاء لذلك الأمر السابق ، وعلى سبيل المثال عندما يقول شخصٌ ما : "سأذاكر وأجتهد" فأقول له أنا : "إذن تُفلحَ" ، هذا الحرف إذن جئنا به جوابًا عن هذا الكلام السابق ، جوابا عن ذلك الشخص الذي قال : "سأذاكر وأجتهد" فهو حرف جواب ، وهو حرف جزاء أيضًا أي أن ما جاء بعده " تفلح " وهو النجاح والفلاح جزاءٌ لما ذكره ذلك الشخص من الاجتهاد في المذاكرة ، لذلك يُقال عن الحرف "إذن" إنه حرف جواب وجزاء.

الحرف "إذن" هو من الحروف التي تنصب الفعل المضارع لكنه ليس من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بإطلاق

إنما يُشترط لكي يكون ناصبًا للفعل المضارع ثلاثة شروط :-

١) **الشرط الأول : أن يتصدَّر هذا الحرف (إذن)** ومعنى ذلك : أي أنه يأتي في صدر الجملة – يجب أن نأتي به في بداية الكلام – فعندما يقول شخص : "سأتقرب إلى الله بالطاعات " فأنت تقول له : " إذن يغفر الله لك" فهنا جئنا بالحرف إذن في بداية الكلام –في صدر الكلام-

إذا لم يتحقق هذا الشرط وجاءت " إذن " في حشو الكلام –وسط الكلام- ، فإنها لا تكون ناصبة للفعل المضارع إنما تكون حرفًا مهملًا لاينصب الفعل المضارع ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن هشام من قول الشاعر :

لَئِنْ عَادَ لِي **عَبْدُ العَزِيْزِ** بِمِثْلِهَا *** وَأَمْكَنَنِي منْهَا **إِذَنْ** لَا أُقِيْلُهَا

معنى البيت : لئن رجع مرة أخرى عبدالعزيز – يقصد به عبدالعزيز بن مروان – ومكنني منها إذن لا أتركها بل سأتشبث بها .

الشاهد : إذن لا أقيلها ، فالحرف "إذن" جاء في حشو الكلام ، وحينئذٍ لا يكون ناصباً للفعل المضارع ، ولذلك لم ينتصب الفعل المضارع "أقيلُها" بل جاء مرفوعاً .

٢) **الشرط الثاني : أن يكون الفعل الذي يأتي بعد "إذن" فعلًا مستقبلًا** :

فلا يصح أن يكون فعلًا في الزمن الماضي أو الحاضر ، تعرفون أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماض ، حاضر ، مستقبل ، لا بد في الفعل الذي يأتي بعد "إذن" أن يكون مستقبلًا – لم يحصل إلى الآن - حتى تكون "إذن" ناصبة له . المثال الذي ذكرنا : "سأذاكر دروسي" فأجيبه " إذن تفلحَ" الفلاح لم يتحقق بعد ، فهو أمرٌ سيحصل في المستقبل ، وإذا لم يتحقق هذا

الشرط ، فجئنا بالفعل المضارع بعد "إذن" وزمنه الحاضر ، أي أنه يحصل في اللحظة الحاضرة التي نتكلم فيها ؛ حينئذٍ لا تكون الأداة "إذن" ناصبة له ، المثال الذي ذكره ابن هشام : إذا قال شخص : "أنا أحبُ زيدًا" ، أو قال لك شخص "أنا أحبك " فأنت تجيبه "إذن تصدقُ" ، تصدق : فعل مضارع زمنه الحاضر ، أي أنه يحصل الآن ، في هذه اللحظة التي نطقت فيها بهذه العبارات المليئة بالحب والتودد ، أنت حكمت عليه بأنه صادقٌ في كلامه ، فالصدق ليس أمرًا مستقبليًا لم يتحقق بعد ، إنما هو أمر متحقق في هذه اللحظة الحاضرة ، فالفعل الذي جاء بعد "إذن" ليس فعلًا مستقبلًا إنما هو فعلٌ زمنه الحاضر ، وبالتالي فإن الأداة "إذن" لا تنصبه .

٣) **الشرط الثالث : أن تتصل إذن بالفعل الذي نصبته :**

يجب أن تكون الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها متصلين ، لا يفصل بينهما فاصل إلا القسم فإنه يجوز أن يفصل بينهما .

المثال الذي ذكرناه أولًا هو المثال الذي انطبقت عليه جميع الشروط .

مثال آخر : إذا قال شخص : " سأزور والديَّ غدًا " فأنت تجيبه : " إذن يفرحوا بمجيئك " الأداة إذن جاء بعدها الفعل يفرحوا،فإذا نظرنا نجد أن الشروط متحققة :

١) أن تكون الأداة "إذن" مُتصدِّرة ، وهي هنا في هذا الجملة جاءت في صدر الكلام

٢) أن يكون الزمن مستقبلًا ، وهذا موجود ، فإنَّ الفرح لم يحصل الآن ، إنما سيحصل في المستقبل عندما تزورهما

٣) ألا يُفصل بينهما بفاصل ، الأداة " إذن " والفعل يفرحوا جاءا متصلين .

وسنقول في الإعراب

" **إذن** " : حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

يفرحوا : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

قلنا إنَّ النحاة استثنوا القسم ، فيجوز أن يكون القسم فاصلًا بين الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها ، وضربوا على ذلك مثالًا بقول الشاعر :

إذن وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ * تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ**

معنى البيت واضح : سنشنُّ عليهم حربًا شديدة البأس ، حتى الطفل سيُصيبه الشيب بسبب هذه الويلات التي ستنزل عليهم .

الشاهد : إذن والله نرميَهم ، الأداة "إذن" والفعل "نرميَ" فُصل بينهما بالقسم "والله" وهذا الفصل فصل جائز ، لا يؤثر على الأداة إذن ، لذلك هي نصبت الفعل نرميَهم ، فنعربه : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

~~ مواضع إضمار "أنْ" وجوبًا ~~

عرفنا الأدوات التي نصبت الفعل المضارع (أن / لن / كي / إذن)

ثلاثة من هذه الأدوات لا تعمل النصب إلا إذا كان ظاهرةً موجودة في الكلام وهي (لن / كي / إذن) أما إذا كانت غير ظاهرة فإنها لا تستطيع نصب الفعل المضارع .

لكن الأداة (أنْ) التي هي أمُّ الباب ، هي الأساس في نصب الفعل المضارع ، هذه الأداة يمكنها أن تنصب الفعل المضارع

سواءً كانت ظاهرة في الجملة ، أو مختفية مستترة ، هذه ميزة تميزها عن بقية الأدوات .

س/ متى تكون (أن الناصبة) ظاهرة ؟ ومتى تكون مستترة ؟

معنى كونها ظاهرة أنها موجودة في الجملة وهذا أمرٌ واضح ، يتضح لك من خلال قراءتك للجملة وسماعك للكلام ، تستطيع أن تلحظ وجود "أن" في الجملة .

أن الناصبة للفعل المضارع إذا نظرنا إلى استتارها في الكلام نجد أنها تأتي على حالين :

١) **الحالة الأولى : أن تكون مستترة وجوبًا .**

٢) **الحالة الثانية : أن تكون مستترة جوازًا .**

** **الحالة الأولى : أن تكون مستترة وجوبًا** - بمعنى أنها تنصب الفعل المضارع لكنها "مختفية" غير موجودة – وهي كما ذكر ابن هشام في خمسة مواضع :

** الموضع الأول : بعد اللام إن سُبقت بكونٍ ناقصٍ ماضٍ منفي

إذا جاءت "أن" بعد اللام ، هذه اللام هي اللام التي تفيد الإنكار والجحد لذلك تسمى لام الجحود ، ولابد أن يأتي قبل هذه اللام الفعل كان أو تصرفاته ، (كان – يكون) وهو ما عبَّر عنه ابن هشام بقوله "إذا سُبقت بكون" ، ولابد في هذا الفعل أن يكون منفيًا ، لابد من هذه المواصفات لهذا الأسلوب الذي نحكم فيه على "أن" أنها مستترة وجوبًا ، لذلك نستطيع أن نضع نمطًا للصيغة التي نصنع منها هذه الجملة :

١/ نأتي بأداة نفي ٢/ بعدها بالفعل (كان أو يكون) ٣/ بعدهما لام الجحود ،

٤/ بعدها "أن " التي يجب أن نجعلها مستترة ٥/ ثم يأتي الفعل المنصوب بها .

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام

قوله تعالى { **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** } هنا الفعل يُعذبَ منصوب ، وكما نعرف أنَّ النصب لا يأتِ من نفسه لابد من وجود شيء يسبب النصب ، والذي يسبب النصب في الأفعال هي الأدوات التي ذكرناها (أن / لن / كي / إذن) إذا بحثت عن أحدها لن تجدها في الآية ، معنى ذلك أنَّ الناصب لابد أن يكون الأداة "أن" لكنها مختفية غير موجودة ، نحكم على الفعل "يُعذبَ" بأنه فعل مضارع منصوب بـــــ "أن" مستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وحكمنا عليها أنها مستترة وجوبًا ؛ لأن النمط الذي ذكرناه مُتحقق هنا ، نحن اشترطنا أن تكون أن واقعة بعد لام الجحود ، وقبل لام الجحود يكون الفعل كان أو يكون منفيًا ، إذا نظرنا في الآية {**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** } الفعل "يُعذِّب " نصبه "أن" المستترة التي وقعت بعد اللام "ليعذبهم" وهذه اللام مسبوقة بالفعل "كان" ، والفعل كان مسبوق بأداة النفي "ما" .

كذلك الآية الأخرى : {**فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ**} الكلام فيها كالكلام في الآية السابقة .

كذلك الآية الأخرى : {**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**} الفعل يغفر فعل مضارع منصوب ، ولا يوجد ناصب (أن / لن / كي / إذن) معنى ذلك أنَّ الناصب هي "أن" ، وهي غير ظاهرة في الآية ، إذن هي مستترة ، **واستتارها هنا واجب ، لتحقق الشروط :أن تكون واقعة بعد لام الجحود وهذا متحقق "ليغفر" ، وسُبقت لام الجحود بفعل كون الذي هو "يكن" بصيغة المضارع ، وهو مسبوق بأداة النفي "لم" { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ} فنحكم على الآداة "أن" أنها مستترة وجوبًا.**

** الموضع الثاني : إذا وقعت "أن" الناصبة للفعل المضارع بعد الأداة "أو"

يقول ابن هشام : بعد "أو" إذا صلح في موضعها "حتى" ، **والمقصود** : أي إذا صح أن يحل محلها الأداة "حتى" ، والأداة "حتى" تفيد معنى الغاية ، {**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**} إلى هذه الغاية ، إذا جئنا بالأداة "أو" لإفادة هذا المعنى ، فستكون حينئذٍ بمعنى "حتى" ، نحن نعرف بأنَّ "أو" في الأساس هي حرف عطف يفيد معنى التخيير ، أو معنى الإباحة ، حينما أقول مثلًا : اشتر هذا الكتاب أو هذا الكتاب ، تزوج هندًا أو أختها ، كذلك لها عدة معاني .. تفيد معنى الشك ، هذه المعاني كلها لا نريدها الآن ، **نحن الآن نريد الحرف أو بمعنى آخر مختلف وهو أن يكون بمعنى الغاية** ، حينما أقول أن تأتي "أن" بعد "أو" نقصد "أو" التي تاتي بمعنيين :

- ✓ "أو" التي تكون بمعنى "إلى أن" .
- ✓ أو التي بمعنى "إلا أن".

نوضح ذلك بمثال كما ذكر ابن هشام :

لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ، يعني : لألزمنَّك إلى أن تقضيني حقي

حينما يريد شخص أن يأخذ حقه من شخص ما جاحد له ، فيتمسك به ويقول : لألزمنك ، يقسم بأن يلزمه ولا يتركه حتى يأخذ حقه ، وكلمة " أو" هنا ليست حرف عطف ، ولا تفيد معاني حروف العطف ، إنما كلمة "أو" هنا بمعنى "إلى أن" ، بمعنى الغاية : يعني حتى نصل إلى هذه الغاية ، وهي أنك تعطيني حقي .

تقضيَني : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي تفيد معنى "إلى أن" .

قد تفيد معنى "إلا أن" مثل قولنا : لأضربنَّ السارق أو يعترف .

هنا "أو" ليست بمعنى "إلى أن" وإنما المقصود لأضربنَّ السارق إلا أن يعترف ، إذا اعترف كففت عنه الضرب .

يعترف : فعل مضارع منصوب بأن المستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

" أن " هنا مستترة وجوبا لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن" .

الحلقة (٥)

تابع الموضع الثاني من المواضع التي نحكم فيها على "أن" أنها مستترة وجوبًا :

وذكرنا أنها إذا وقعت بعد الحرف "أو" التي تفيد معنى "إلى أن " أو تفيد معنى "إلا أن "

وسنوضح ذلك بمزيد من الأمثلة ، من ضمن النصوص والشواهد التي ذكرها ابن هشام في كتابه قول الشاعر :

لأَستسهِلَنّ الصعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى * فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لِصابِرِ**

معنى البيت : سأبذل جهدي في تذليل الصعاب إلى أن أدرك مناي ومبتغاي ، فالصابر هو الذي يستطيع أن يذلل الصعاب ويحق آماله

الشاهد : " أو أدرك المنى " كلمة أو هنا بمعنى إلى أن ، يعني : إلى أن أدرك مناي وبغيتي ،

الفعل "**أدركَ**" فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو"أن" وهي غير موجودة بل مستترة ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن" أو كما قال ابن هشام التي هي بمعنى "حتى الغائية"

ضرب ابن هشام مثالا للمعنى الآخر الذي هو "إلا أن" في قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا**

معنى البيت : الشاعر يتحدث عن نفسه ويفاخر بأنه رجل هجَّاء فإذا هجا قومًا كان وقع هجائه قاسيًا عليهم ، "إذا غمزت قناة قوم" يعني إذا تقصدت قومًا ما بكلامي وهجائي "كسرت كعوبها" أثرت فيهم تأثيرًا بالغًا "أو تستقيم" "أو" هنا بمعنى " إلا أن " يعني أنني أستمر في التأثير عليهم بما أقوله من كلام إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم ، فكلمة "أو "هنا هي بمعنى "إلا أن " وليست بمعنى المعنى الأول "إلى أن" لأنه لا يصح ، لأنه إذا قلنا بأن "أو" هنا بمعنى "إلى أن " سيصبح المعنى : سأتكلم عن هؤلاء القوم وأهجوهم وأسلط لساني عليهم إلى أن يستقيموا ، وهذا ليس بصحيح فإن كثرة السباب والهجاء لقوم ما لن يكون سببًا في استقامتهم ، إذن " أو" هنا بمعنى " إلا ان " فيكون المعنى : أني سأتكلم عليهم إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم .

تستقيمَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والألف بعده ألف الإطلاق في الشعر ، الذي نصب الفعل "تستقيما" هو "أن" وهي مستترة غير موجودة ، واستتارها واجب والسبب أنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن"

**** الموضع الثالث الذي نحكم فيه بوجوب استتار "أن" : إذا وقعت بعد "حتى"**

إذا جاء الحرف الناصب "أن" بعد الأداة "حتى" ، في هذه الحالة نحكم على "أنْ" أنها نصبت الفعل المضارع وأنها مستترة وجوبًا ، و"حتى" هذه لابد أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا في الزمان ، أي أن زمنه المستقبل لم يحصل بعد ، الفعل الذي بعدها لم يحصل إلى الآن لكنه سيحصل في المستقبل ، هذا شرط لابد من وجوده في الفعل الذي يكون منصوبًا بأن المستترة وجوبًا

مثال قوله تعالى : {**وإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**} **الحجرات .**

"حتى تفيء" يعني حتى ترجع ، الفعل " تفيء " فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي غير ظاهرة بل مستترة ، هل استتارها جائز أم واجب ؟ نقول بأن استتارها واجب لأنها وقعت بعد "حتى" والفعل الذي بعدها فعل مستقبل " حتى تفيء إلى أمر الله " حتى ترجع إلى أمر الله – هي لم ترجع إلى الآن – إذا وجدت طائفتان من المؤمنين حصل بينهما قتال ونزاع فأصلحوا بينهما فإذا حصل أن بغت إحداهما على الأخرى وتجاوزت فقاتلوا التي تبغي حتى ترجع - الفيء والرجوع لم يحصل إلى الآن ، وإنما سيحصل في المستقبل – فلابد أن يكون الفعل الذي بعدها زمنه المستقبل .

س/ لماذا نشترط أن يكون الفعل الذي بعد "حتى" زمنه المستقبل ؟

لأنه لو كان زمنه الزمن الحاضر فإنه لا يكون منصوبًا وإنما يكون حكمه الرفع .

مسألة : متى يكون الفعل المضارع بعد "حتى" مرفوعًا ؟

ابن هشام عندما تحدث عن هذه المسألة ذكر متى يكون الفعل بعد "حتى" منصوبًا ، ثم ذكر متى يكون مرفوعا بقوله : " **ويرفع الفعل بعدها – يعني بعد "حتى" – إذا كان حالا مسبّبًا فضلةً** " هذه الشروط التي لابد من وجودها في الفعل الواقع بعد "حتى" إذا أردنا أن نجعله مرفوعًا – هذا الآن لا علاقة له بالنصب ونحن حديثنا عن النصب –

س / متى يكون الفعل المضارع منصوبًا بأن مستترة وجوبًا ؟

قلنا بأن "أن" تكون مستترة وجوبًا إذا وقعت بعد "حتى" ولابد في "حتى" هذه أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، إذا لم نأتِ به مستقبلا وجئنا به يدل على الزمن الحاضر – الزمن الحالي- فإن الفعل لن يكون حينئذٍ منصوبًا وإنما سيكون مرفوعًا ، وبالتالي لن يكون هناك "أن" مستترة ،

هذه الشروط التي ذكرها ابن هشام هي شروط لرفع الفعل بعد "حتى" وهي شروط ثلاثة :

- **الشرط الأول : أن يكون زمن الفعل هو الزمن الحاضر .**

أي أنه يحصل الآن وليس أمرًا سيحصل في المستقبل ! الآية التي ذكرناها {**حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**} الفئة لم ترجع إلى أمر الله في الوقت الحاضر ، هي سترجع في المستقبل فهو أمر لم يحصل بعد ، فإذا جاء فعل زمنه الحاضر فإن الفعل سيكون مرفوعًا .

- **الشرط الثاني : أن يكون مُسبَّبًا .**

أي أن يكون الفعل الواقع بعد "حتى" مُسبَّبًا عن ما قبله ، ناتجًا ومترتبًا على أمرٍ حصل قبله في الكلام ، مذكورا في الكلام

- **الشرط الثالث : أن يكون فضلة وليس عمدة .**

ومعنى فضلة وعمدة : تعرفون عندنا في النحو عُمَد وفضلات ، والعُمد نقصد بها أربعة أبواب في النحو وهي :(الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر) ، فالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية ، والفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية هذه هي العُمد من الأسماء بالإضافة الى الفعل ، وتسمى عُمد لأنها أركان أساسية في صنع الجملة ، لا يمكننا أن نصنع جملة اسمية بدون مبتدأ أو بدون خبر ، ولا يمكننا أن نصنع جملة فعلية بدون فعل أو فاعل أو ما ينوب عنه ، فهذه تسمى عُمد ، ما عداها يسمى فضلات : مثل الحال والتمييز و المستثنى والمفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه .... الخ

لكن ليس معنى كونها فضلات أنه ليس لها قيمة ليس هذا هو المقصود ، وإنما المقصود بكونها فضلات أي أنه يمكن أن تُصنع جملة تامة بدونها ، يمكن أن أقول : محمدٌ مجتهدٌ . هذه جملة كاملة بدون فضلات ، بإمكاني أن آتي بالفضلات وأزيدها في الجملة فيزيد المعنى بها فأقول : محمد مجتهد في دراسته منذ كذا ... الخ ، فكلما زدت في الكلام زدت في المعنى لكن الجملة تُصنع أساسًا من العمد .

هذا هو الشرط الثالث الفعل إذا أردنا أن نرفعه لابد أن يكون فضلةً لا أن يكون عمدة ،

ومن الأمثلة على ذلك – حتى نوضح هذه الشروط الثلاثة لرفع الفعل بعد "حتى" مع أنَّ الأساس أن حديثنا هو نصب الفعل المضارع بعد "حتى" بأن مستترة وجوبًا وليس عن رفع الفعل بعد "حتى" لكن من باب الفائدة ولتوضيح ما ذكره ابن هشام : نقول أن الفعل يرتفع بعد " حتى" إذا وجدت هذه الشروط الثلاثة .

ومن الأمثلة على ذلك كما يقول ابن هشام : عندما يقولون " **مرض فلان حتى لا يرجونه** "

فقدوا الأمل في شفائه ، فهنا جاء بعد "حتى" الفعل "لا يرجونه" ، الفعل "لا يرجونه" ليس فعلا زمنه المستقبل ، وإنما زمنه الحاضر أي أن عدم رجاء شفائه من هذا المرض هو أمر حاصل في الوقت الحاضر ، ففي هذه اللحظة التي يعاني فيها ذلك الرجل من ذلك المرض هم قد فقدوا الأمل في شفائه ، فهو فعل زمنه الحاضر بالتالي لا يكون الفعل منصوبًا بـ"حتى" فلا يصح أن نقول : "مرض فلان حتى لا يرجوه" بالنصب ، وإنما الصحيح بالرفع "حتى لا يرجونه " فيكون الفعل "يرجون " فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، فالفعل "يرجون" لم ينصب بأن مستترة بعد " حتى "

لأنه لم يتحقق فيه الشرط الذي ذكرناه وهو أن يكون زمن الفعل مستقبلا ، أما هنا فإن الفعل ليس زمنه المستقبل وإنما زمنه الحاضر .

كذلك مثال آخر : لو أنَّ شخصا قال – كما يقول ابن هشام – "لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس"

الفعل "تطلع": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخرة وهو منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد "حتى" ، الفعل "تطلع" فعل زمنه المستقبل ، الشمس لم تطلع حتى الآن ، هو سيسير حتى يحدث هذا الأمر وهو طلوع الشمس ، فهو لم يحصل إلى الآن ، فهو فعل زمنه المستقبل ، فالفعل هنا فعل منصوب ، لكن هل يجوز أن نرفعه ؟ نقول لا يصح هنا الرفع ، لماذا ؟ السبب أولا أنَّ زمنه ليس حاضرًا ، وإنما زمنه المستقبل ، وإذا قال شخص أنني أقصد الزمن الحاضر أي أن الشمس تخرج الآن في هذه اللحظة التي أسير فيها فالشرط الأول يكون متحققًا ، لو فرضنا أن شخصًا يقصد هذا المعنى **سنقول بأن الشرط الثاني لم يتحقق والشرط الثاني هو أن يكون الفعل مسبّبًا عن ما قبله أي أن ما قبل "حتى" سبب فيما بعدها ، وهذا أمر لم يتحقق هنا** ، وفي قوله تعالى :{**فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ**} قتال الفئة الباغية هو سبب في رجوعها ، لكن هنا عندما أقول : "لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس " مسيرُ الإنسان ليس سببًا في طلوع الشمس ، مهما مشى الإنسان فإن مشيه لن يؤدي إلى طلوع الشمس فهو ليس سببًا فيه بالتالي الشرط الثاني غير موجود فلا نقول أنَّ الفعل "تطلع" يصح فيه الرفع ،

الشرط الثالث والأخير من الشروط التي ذكرها ابن هشام : أن يكون فضلة ، لا بد في الفعل إذا أردنا أن نرفعه بعد "حتى" أن يكون فضلة ، لا يكون عمدة ، فلو **أني قلت على سبيل المثال : سيري (مشي) حتى أدخلها** ،

سيري : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ،

حتى : أداة ،

أدخلَها : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره و أن مستترة وجوبًا ، هل يصح لنا أن نرفع الفعل "أدخل" فأقول : سيري حتى أدخلُها ؟ نقول إنه لا يصح لأنَّ الشرط الثالث غير موجود ، الشرط الثالث من شروط رفع الفعل بعد "حتى" أن يكون فضلة ، أما هنا فهو ليس فضلة ، فالفعل "أدخلَ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، هو والأداة الناصبة كلها في محل رفع خبر المبتدأ ، سيري : مبتدأ ، حتى أدخلَها : خبر ، بالتالي أصبح عمدة ليس فضلة فلا يصح أن يكون مرفوعًا .

هذا ما يتعلق بهذه المسألة التي أشار إليها ابن هشام وهي مسألة رفع الفعل بعد "حتى" وكما قلنا هذا مما يُذكر لمقاربته ومشابهته ما نتحدث عنه أصلًا ، فنحن حديثنا في الأساس هو عن نصب الفعل بعد "حتى" بأن مستترة وجوبا فجاء الكلام عن رفع الفعل بعد "حتى" بعد ذلك .

إذن هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي يجب أن تكون "أن" مستترة وجوبا وهي إذا وقعت بعد "حتى" وكان الفعل بعدها مستقبلا .

الموضعان الرابع والخامس وهما الموضعان الأخيران اللذان يجب أن تكون فيهما "أن" مستترة وجوبا :

الموضعان مذكوران مع بعضهما لتشابه بينهما .

** **الموضع الرابع والخامس : بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) المسبوقتين بنفي أو طلب محضين** :

إذا أردنا أن نفصلهما عن بعضهما بإمكاننا أن نفصلهما فنقول :

الموضع الرابع : بعد (فاء السببية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .
الموضع الخامس : بعد (واو المعية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .
فالموضعان يشتركان في طريقة التركيب لكنهما يختلفان في نوع الأداة ، في الموضع الرابع عندنا (فاء السببية) وفي الموضع الخامس عندنا (واو المعية) ،

ما هي فاء السببية ؟ وما هي واو المعية ؟

فاء السببية هو حرف من الحروف التي تفيد السببية بمعنى أن ما قبلها سبب فيما بعدها ، لذلك سميت فاء السببية .
واو المعية هو حرف الواو التي تفيد المعية والمصاحبة ، أي أنَّ ما قبلها ومابعدها متصاحبان ، متزامنان في الوقت .
أنتم تعرفون أنَّ الفاء لها أنواع : فاء العاطفة ، فاء الاستئنافية ، فاء السببية ، فاء الرابطة لجواب الشرط والواو كذلك لها معاني : واو العطف المشهورة ، واو المعية ، واو القسم ... الخ
نحن الآن حديثنا هو نوع محدد من هذين الحرفين عندنا (فاء السببية) التي ما قبلها سبب فيما بعدها ، وعندنا (واو المعية) التي ما قبلها وما بعدها متصاحبان في الوقت .

التركيب الذي يأتي فيه (فاء السببية وواو المعية) يكون على الطريقة التالية :

الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا هذا الفعل يسبق بفاء السببية أو واو المعية ، وهذه الفاء أو هذه الواو يكون قبلهما إما نفي وإما طلب ، إذن سيكون التركيب بالطريقة التالية :
نفي بأداة من أدوات النفي أو طلب نوع من أنواع الطلب، ثم يأتي بعد ذلك إما (فاء السببية) أو (واو المعية) ، ثم يأتي بعد ذلك الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا
التركيب يكون بهذه الأجزاء الثلاثة :
نفي أو طلب – فاء السببية أو واو المعية – الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا
إذا وجد هذا التركيب نحكم على الفعل المضارع بأنه منصوب بأن مستترة وجوبًا ، ونحكم على "أن" هذه التي نصبت الفعل المضارع بأنها مستترة وجوبًا .

نوضح ذلك ببعض الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في الكتاب :

قوله تعالى : { **لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**}
في هذه الآية الحديث عن أهل النار بأنهم لا يكون هناك قضاءٌ تام عليهم فيفنوا ويموتوا وإنما سيبقون أحياء حتى يذوقوا العذاب .

عندنا الفعل"يموتوا" أصله "يموتون" لكنه قد نُصب فلذلك حذفت النون.

يموتوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، الذي نصب الفعل يموتوا : هو " أن" ، وهي غير موجودة في الآية ، هل استتارها واجب أم جائز ؟ نقول استتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية {**فَيَمُوتُوا**} كيف عرفنا أنها فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سببٌ فيما بعدها ، لا يقضى عليهم فيموتوا ، القضاء على الإنسان سبب في موته ، فهم لا يحصل لهم قضاء عليهم فلذلك لا يحصل الموت فهذه فاء السببيه ، وفاء السببية هنا سبقت بالنفي (لا يقضى عليهم) إذن نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي .

مثال آخر على واو المعية قوله تعالى : {**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**}

الفعل " **يعلم** ": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الأداة التي نصبت الفعل هي "أن" وهي مستترة غير موجودة في الآية ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية {**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**} الواو في الآية هي واو المعية ، تفيد معنى "مع" أي : مع علمه سبحانه بالصابرين ، واو المعية هنا مسبوقة بالنفي { **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** } فنحكم على الفعل هنا أنه منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوباً هنا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بالنفي .

الحلقة (٦)

** **تابع الموضعين الرابع والخامس** :

نحن اشترطنا أنه لابد أن يقع قبل فاء السببية وواو المعية إما نفي أو طلب ، ذكرنا أمثلة على النفي في الحلقة السابقة

وفي هذه الحلقة نريد أن نأتي بأمثلة على فاء السببية و (واو المعية) المسبوقين بالطلب :

ما المقصود بالطلب ؟ تعلمون أن الكلام ينقسم إلى قسمين :

كلام خبري ، وكلام طلبي (إنشائي)

- الكلام الخبري : الذي يخبر المتحدث فيه عن أمر ما ، أو كما يقال هو الذي يُحكم على قائله بالصدق والكذب ، فيقال عن فلان بأنه صادق أو كاذب إذا أخبرنا بأمر ما ، عندما يقول لي شخص : "حضر محمد" أو "ذهب زيد" بإمكاني أن أقول هو صادق أو أقول بأنه كاذب ، إذا كان صادق في كلامه فهو صادق ، وإذا كان كاذبا فهو كاذب فهذا يسمى كلام خبري .
- النوع الثاني وهو الذي نريد أن تحدث عنه هو الكلام الطلبي (الانشائي) وهو الكلام الذي لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا ، لا يمكننا أن نحكم فيه على القائل أنه صادق أو كاذب لأنه لا يخبرنا بشيء أصلا ، فعندما يقول لي شخص : "اِذهب! ، اجلس ! ، لا تكتب ! ، لا تستمع ! هل حضرت ؟ ألا تساعدني " ، كل هذه الأساليب التي ذكرتها :

اجلس : أمر ، لا تكتب : نهي ، هل تساعدني : استفهام ، ألا تعينني :عرض ،

كل هذه أنواع من الأساليب في الكلام لا نحكم على قائلها أنه صادق أو كاذب لأنه لا يخبرنا بشيء وإنما هي داخلة في النوع الثاني وهو الكلام الطلبي (الإنشاء) .

هذا الكلام الطلبي هو الذي نريده الآن أن يكون سابقًا على فاء السببية أو واو المعية ، نريد أن نأتي بأمثلة على أفعال مضارعة منصوبة بأن مستترة وجوبًا ووقع قبلها فاء السببية أو واو المعية وقبلهما نوع من أنواع الطلب

وبالمناسبة أنواع الطلب كثيرة منها : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، التمنِّي ، الترجِّي ، العرض ، التحضيض ، الدعاء ، هذه مُجمل وأغلب وأشهر أنواع الطلب ، فإذا جاء واحد منها قبل فاء السببية أو واو المعية نحكم على هذه الفاء بأنها مسبوقة بطلب أيًّا كان نوع هذا الطلب ، سواء كان طلب نوعه أمر ، أو طلب نوعه نهي أو طلب نوعه استفهام أو طلب نوعه دعاء أو طلب نوعه تمني أو ترجي ... الخ

بعض الأمثلة التي ذكرها ابن هشام على ذلك

مثال ١/ قوله تعالى:{ **يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا** }

أفوزَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة ، واستتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية (فأفوزَ) وهذه الفاء سببية لأن ما قبلها سبب فيما بعدها ، لو كان مع أولئك القوم لأصبح فائزًا فوجوده معهم سبب في فوزه ، وفاء السببية سبقت بنوع من أنواع الطلب "تمني " {**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**} إذن نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب ونوعه "تمني"

مثال ٢/ قوله تعالى : {**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا**}

نكذب : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي أن مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية (ولا نُكذِّب) هذه واو المعية التي تفيد معنى المصاحبة ، يعني يا ليتنا نردّ مع عدم تكذيبنا ، مصاحبين لهذا الأمر ، ليس الرد والرجوع على أيّة حال إنما مصاحبة لحالة عدم التكذيب ، فهذه الواو هي واو المعية وهذه الواو مسبوقة بأحد أنواع الطلب (يا ليتنا) تمني ،

في هاتين الآيتين {**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ**} ، { **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ**} جاء الفعل المضارع منصوبًا بأن مستترة وجوبًا ، وحكمنا عليها بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت في الآية الأولى بعد فاء السببية ، وفي الآية الثانية بعد واو المعية وكلتاهما (فاء السببية و واو المعية) مسبوقتان بنوع من أنواع الطلب وهو التمني.

مثال ٣/ على نوع آخر من أنواع الطلب هو قوله تعالى { **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**}

يحلَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة وجوبًا ، لأنها وقعت بعد فاء السببية (فيحلَّ) ونقول عنها أنها فاء السببية لأنَّ ما قبلها سبب فيما بعدها ، الطغيان والتجاوز سببٌ في حلول العذاب والغضب والنقمة عليهم ، فهذه فاء السببية ، وفاء السببية هنا مسبوقة بنوع من أنواع الطلب (ولا تطغوا) لا الناهية ، إذن نحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي

مثال ٤/ على واو المعية في قول الشاعر في البيت المشهور :

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وتَأتِي مِثلَهُ * عارٌ عَليكَ إذا فَعَلتَ عَظيمُ**

معنى البيت واضح

الشاهد في قوله "تأتيَ" ، تأتيَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية ، " لا تنهَ عن خلق وتأتيَ " يعني مع إتيانك ، يعني لا يحصل هذا الأمر أنك تنهى عن شيء مع أنك تأتيه ، لا يحصل هذا الأمر مصاحبا لهذا الأمر ، فهذه واو المعية ، وواو المعية قد سبقت بنوع من أنواع الطلب وهو النهي (لا تنهَ) ، نحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي .

مثال ٥/ في قول الشاعر يُخاطب ناقته

يَا نَـاقُ سِـيرِي عُـنُـقًا فَـسِـيـحَا * إلى سلـيـمانَ فَـنَـسْـتَـريـحَا**

الشاعر يخاطب ناقته فيقول : يا ناقة سيري سيرًا عنقًا ، العنق نوع من أنواع السير ، سيري سيرًا سريعًا حتى نصل إلى الخليفة سليمان بن عبدالملك فنستريح ، فتحصل لنا الراحة بما سيعطينا إياه من العطاء ،

الشاهد : قوله "نستريح" : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة وجوبًا ، لماذا "أن" مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سبب فيما

بعدها ، إذا سارت هذه الناقة فإنَّ هذا سببٌ في أن يصل إلى مراده وهو الخليفة ، فهذه الفاء هي فاء السببية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو (الأمر : يا ناق سيري عنقًا فسيحًا) وأيضًا هناك (النداء) الأمر نوع من أنواع الطلب (سيري : فعل أمر للمؤنث ، سر للمذكر) .

مثال٦/ في قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ**

معنى البيت : الرجل يخاطب امرأته ادعِي (ارفعي صوتك ونادي) ، وأدعوَ (وأنا أيضا أدعو) إن أندى لصوت أن ينادي داعيان : يعني أن ينادي اثنان أفضل من أن ينادي واحد .

الشاهد في قوله " **فقلت ادعِي وأدعوَ** " **أدعوَ** : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة وجوبًا ، لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد واو المعية ، كيف عرفنا أن هذه الواو هي واو المعية ؟ لأنه يُراد بها المصاحبة لأنَّ معنى البيت : قلت ادعِي مع دعائي ، يعني ندعو في الوقت نفسه – يدعو اثنان متصاحبان في الزمن في الوقت نفسه لأنهما إذا اجتمعا فصوتان سيكونان أعلى من صوت واحد ، فالواو هذه هي واو المعية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو الأمر "ادعِي" ، الفعل "ادعِي" فعل أمر ، فنحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا .

مثال ٧/

ذكر المؤلف آية اجتمع فيها النوعان وهما النفي والطلب وهي قوله تعالى {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ**}

- الشاهد في آخر الآية : {**فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ**}

تطردَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقع قبلها النفي في الآية {**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ**}

- كذلك الجزء الأخير {**فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ**} تكونَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقعت جوابا لكلام سابق وهو النهي {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ**}

فاجتمع عندنا النوعان : النفي والطلب ، النفي في قوله تعالى {**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ**} والطلب في الجزء الذي قبله {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**} ، فهذان النوعان الطلب والنفي جاء جوابهما بعد ذلك بـ { **فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ**} وهما فعلان منصوبان كما ذكرنا .

****مسألة //** عندما ذكرنا هذين الموضعين الرابع والخامس ذكرنا أن "أن" تكون مستترة وجوبًا إذا وقعت بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محضين ، نشترط أن يكون النفي محضًا وأن يكون الطلب محضًا ،

ما معنى محض هنا ؟

محض صفة بمعنى خالص ، عندما نقول " هذا لبن محض" أي أنه لبن خالص لم يخالطه ماء ، فنريد أن يكون النفي محضًا ، أي أن يكون النفي باقيًا على معناه وهو النفي ، لا يشوبه شيء مما يخالف النفي وهو الإثبات ، نحن نعرف أنَّ النفي الأصل فيه أن يبقى على معناه عندما أقول : ما حضر زيد ، المعنى هنا نفي ، لكني إذا قلت : ما حضر زيد إلا متأخرًا ! ، معنى ذلك

أنه قد حضر ، إذن النفي الذي في بداية الكلام قد زال وانتقض ، فهذا ليس نفيًا محضًا ، نحن نريد أن يكون النفي محضًا أي أن يكون النفي باقيًا على معناه وهو النفي لا يزول عنه لا بأداة الاستثناء "إلا" ولا بأداة أخرى تفيد النفي .

كذلك الطلب نريد أن يكون الطلب محضًا كذلك ، وحتى يكون الطلب محضًا لابد أن يكون بنوع من أنواع الطلب التي ذكرناها التي هي الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، وما أشبهها من الأنواع الأخرى التي ذكرناها

كيف يكون الطلب غير محض ؟

- إذا كان الطلب باسم الفعل ، ودرستم سابقًا باب أسماء الأفعال ، إذا استخدمنا اسم من أسماء الأفعال ، إذا استخدمنا اسم فعل الأمر فإنه لا يكون هذا الطلب محضًا .
- كذلك إذا كان الطلب لفظه لفظ الكلام الخبري وإن كان يراد به الطلب ، ومن الأمثلة على ذلك الجمل الدُعائية "رعاك الله " ، "أصلحك الله" هذه الجمل تفيد معنى الدعاء ، والدعاء نوع من أنواع الطلب لكن اللفظ الذي عبر به هو لفظ خبري فهذا ليس طلبًا محضًا .

فلابد إذن في هذا الموضع أن تكون فاء السببية وأن تكون واو المعية مسبوقتين بنفيٍّ محض أو بطلبٍ محض ، كما ذكرنا في تلك النصوص السابقة ، النصوص السابقة التي ذكرناها كلها كان الكلام فيها مسبوقًا بنفي محض أو بطلب محض ، ولم نذكر أمثلة على النفي غير المحض أو على الطلب غير المحض ؛ لأنه إذا لم يكن النفي محضًا ولم يكن الطلب محضًا فإن الشرط لا يتحقق .

** **مسألة** // كذلك مما ذكرناه في هذين الموضوعين أنه لابد أن تكون "أن" الناصبة واقعة بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) اشترطنا هذين الحرفين ، لأنه كما تعرفون (الفاء) لها معاني كما ذكرنا و(الواو) لها معاني ، نحن نريد (فاء السببية) تحديدًا ونريد (واو المعية) دون غيرها حتى لا تلتبس علينا بأنواع أخرى من الفاء ؛ لأننا عندما نقرأ كتاب الله أو نقرأ بيتًا من أبيات الشعر قد يأتي حرف الفاء وقد تأتي الواو ، فلابد أن نتأكد ابتداءً أن هذه الفاء هي فاء السببية وأن هذه الواو هي واو المعية حتى نبحث في الحكم وهو أنَّ "أن" مستترة وجوبًا أو غير مستترة وجوبًا ، فلا يلتبس علينا إذا جاءت الفاء عاطفة أو جاءت الفاء استئنافية أو جاءت الواو عاطفة أو جاءت الواو استئنافية ،لابد أن نتأكد أنَّ الفاء هي فاء السببية أو واو المعية .

⇐ **من الأمثلة التي ذكرها المؤلف على أن الفاء فيها ليست فاء السببية أو أن الواو ليست واو المعية :**

١) قوله تعالى {**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**}

يعتذرون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة .

والواو : واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، إذا نظرنا إلى الفعل (يعتذرون) سنجد أنه غير منصوب ،

س١/ لماذا لا نقول بأنَّ "أن" ناصبة للفعل هنا ، وأنها مستترة وجوبًا ؟

لأنها وقعت بعد فاء السببية (فيعتذرون)، وفاء السببية مسبوقة بالنفي (لا يؤذن لهم) ؟ فالشروط متحققة : عندنا النفي (لا يؤذن لهم) ثم بعد ذلك عندنا فاء السببية (فيعتذرون) وجاء بعدها الفعل (يعتذرون) كان المفترض أن يكون منصوبًا ، لماذا لا نقول ذلك ؟! نقول هذا لا يصح ! والسبب أن الفاء هنا ليست فاء السببية ، إنما هي فاءٌ عاطفة ، فاء يراد بها عطف الفعل (يعتذرون) على الفعل الذي قبله (يؤذن) فهذه الفاء ليست فاء السببية لذلك لم ينتصب الفعل الذي بعدها ، فلابد

أن نتأكد أن هذه الفاء هي فاء السببية ، وأن الواو هي واو المعية .

٢) المثال الآخر الذي ذكره ابن هشام هو قول الشاعر :

أَلـم تَسْأَلِ الرّبْعَ القَواءَ فـيَنْطِقُ * وهَلْ تُـخْبِرَنْكَ، الـيَوْمَ، بَـيْداءُ سَمْلَقُ**

معنى البيت : هذا الشخص الهائم يخاطب شخصًا يقول له : ألم تسأل الربع ، والربع المنطقة التي نزل فيها أولئك القوم ، الربع "القواء" يعني الخالي الذي خلا من أهله وأقفر ، ألم تسأل هذا المكان "فينطق" فيجيبك عن سؤالك ، " **وهل تخبِرنْكَ اليوم بيداء سملق** " أي وهل يعقل أن تخبرك وتجيب عن سؤالك "بيداء" صحراء "سملق" خالية ليس فيها أحد ! .

الشاهد : **ألم تسألِ الربع القواء فينطقُ** " قد يقول قائل لماذا لا نقول بأن الفعل "ينطقُ" فعل مضارع منصوب بأن مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو الاستفهام "ألم تسأل" ؟ أقول السبب في ذلك سبب عدم نصب الفعل أنَّ الفاء هنا ليس مرادًا بها السببية ، وإنما يُراد بها الاستئناف ، والاستئناف بمعنى الابتداء أي ابتداء كلام جديد ، "ألم تسأل الربع القواء" ثم استُئنف الكلام "فينطقُ" ابتُدئ كلامٌ آخر ، بالتالي هذه الفاء ليست فاء السببية أنَّ ما قبلها سبب لما بعدها ليس مرادًا بها هذا المعنى لذلك لا نقول أن الفعل المضارع منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وكما لا يخفى عليكم في البيت لو قلنا أنَّ هذه الفاء هي فاء السببية لوجب علينا أن ننصب الفعل فنقول "فينطقَ" بالنصب ، ولو قلنا أن هذه الفاء عاطفة لوجب علينا الجزم فنقول "فينطقِ" بجزم الفعل "ينطقْ" لأنه سيكون معطوفا على الفعل "تسأل" المجزوم ، لكن الفعل "فينطقُ " بالرفع لأنها فاء الاستئنافية .

٣) كذلك المثال المشهور عند النحويين في قولهم : لا تأكلْ السمكة وتشربَ اللبن !

الفعل " تشرب " يحتمل ثلاثة أوجه :

١. تشربُ : بالرفع .
٢. تشربَ : بالنصب .
٣. تشربْ : بالجزم ويُكسر للتقاء الساكنين فنقول : تشربِ اللبن .

ما الذي يحدد هذه الأوجه الثلاثة ؟

الذي يحدد هذه الأوجه الثلاثة هو نوع الواو :

- إذا كنت تقصد بأن الواو هنا واوًا عاطفة فهي عطفت الفعل "تشرب" على الفعل الذي قبله " تأكل"

لا تأكلْ السمكة وتشربْ اللبن ! فيكون الفعل "تشربْ" فعل مجزوم لأن الواو عطفته على فعل مجزوم "تأكلْ"

تشربْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ويُحرَّك بالكسر لأن ما بعده ساكن ، وتكون الواو حينئذ هي واو العطف .

- إذا قلنا الفعل "تشربَ" بالنصب ، يحصل هذا إذا قلنا أن هذه الواو هي واو المعية ، بالتالي سيكون الفعل تشربَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، و الذي نصبه هو "أن " مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي ، ويكون المعنى : لا يحصل هذا الأمر وهو أكل السمك مع هذا الأمر وهو شرب اللبن ! لا تجمع بين هذين الأمرين ! .
- الأمر الثالث وهو الرفع "وتشربُ" هذا يصح إذا قلنا أن الواو هي واو استئنافية أي ابتدأنا كلامًا جديدًا فيكون الفعل

تشربُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وتكون الواو حينئذٍ هي واو استئنافية .
فكما نلحظ تحديد نوع الواو هل هي عاطفة أو استئنافية أو أنها واو المعية هو الذي سيحدد أن يكون الفعل بعدها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا .

الحلقة (٧)

تحدثنا فيما مضى عن الموضعين الرابع والخامس من المواضع التي يجب أن تكون فيها " أن " مستترة وجوباً إذا وقعت بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب . وذكرنا أن هذه الفاء لابد أن تكون فاء السببية والواو لابد أن تكون واو المعية وهنا مسألة وهي :
مسألة // لو فرضنا أنَّ (فاء السببية) سقطت من الكلام كما يقول ابن هشام : - وإذا أُسقِطت الفاء – وكان ذلك الكلام الذي قبلها طلبًا ، وقُصِد معنى الجزاء - يعني أُريد أن ما بعدها جزاءٌ ونتيجة لما قبلها - في هذه الحالة ما الحكم ؟ في هذه الحالة نقول عن هذا الفعل الذي كان منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة بأنه بعد أن سقطت الفاء وحُذفت وأصبح مُرادًا به أنه جزاءٌ ونتيجة لما قبله ، سيصبح حكم الفعل حينئذ الجزم .
س / لماذا يُحكم عليه بالجزم ؟ هنا خلاف بين النحويين :

- بعضهم يقول أنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب لأن هناك طلبًا جاء في البداية وجاء هذا الفعل جوابًا له ، فيكون الفعل مجزومًا لكونه وقع في جواب الطلب ، فالجازم هنا أمر معنوي ، ليس أداة من الأدوات ، درستم من قبل أدوات الجزم – وسندرسها إن شاء الله لاحقًا – أدوات الجزم التي هي : لم ، لما ... الخ ، هي حروف ملفوظة ، لكن الجازم هنا الذي يجزم الفعل ليس أداة ملفوظة وإنما هو أمر معنوي ، كونه جيء به جوابًا وجزاءً للكلام السابق هذا هو السبب الذي أدَّى لجزمه .
- وبعض النحويين يرى بأن هذا الفعل مجزوم لكونه جوابا لشرط محذوف – هناك شرط قد حذفت أداته فبقي فعل الشرط الذي هو الطلب ، وبقي جواب الشرط فأصبح مجزومًا لكونه جواب شرط .

فهذا الأمر يحصل إذا :

- حذفنا هذه الفاء التي كنا نسميها (فاء السببية)
- وكان الكلام المتقدم طلبًا
- وأُريد معنى الجزاء

فهذه شروط ثلاثة حتى تتحقق هذه المسألة التي نتحدث عنها
مثال على هذه المسألة حتى تتضح : إذا قلت مثلا : ذاكرْ فتنجحَ ، ذكرنا هذا المثال فيما مضى على أنه مثال على المسألة الرابعة ، الفعل تنجح : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو منصوب بأن مستترة وجوبًا ؛ لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها وهو المذاكرة سبب فيما بعدها وهو النجاح ، وفاء السببية وقعت هنا بعد كلام سابق وهو نوع من أنواع الطلب وهو الأمر (ذاكر) فنحكم على الفعل بأنه منصوب والأداة التي نصبته هي "أن" مستترة وجوبًا .

لو فرضنا أننا حذفنا هذه الفاء سيكون الكلام : ذاكرْ تنجحْ .

عندما نحذف هذه الفاء ويكون الكلام الذي قبلها طلب – ليس نفي - تعرفون أنَّ فاء السببية قد يكون قبلها طلب وقد يكون نفي ، نحن نريد الطلب تحديدًا لا نريد النفي الآن ، فيكون قبلها طلب ، ويُراد أنَّ هذا الأمر وهو النجاح هو سبب ونتيجة لما قبله وهو المذاكرة حينئذٍ سنحكم على الفعل " تنجحْ" أنه مجزوم ، كان سابقًا منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة ، لكننا عندما حذفنا الفاء وأردنا أنَّ هذا الفعل هو جزاء لما قبله من الطلب ، نحكم على الفعل أنه مجزوم ، فنقول : ذاكرْ تنجحْ

ذاكر : فعل أمر مبني على السكون .

تنجحْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ،

لماذا هو مجزوم ؟ ليس هناك أداة جزمته !

- مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب ، لأنه جواب وجزاء للطلب السابق وهو الأمر بالمذاكرة ، هذا على رأي.
- وبعض النحويين يقول أنه مجزوم لكونه جواب لشرط محذوف ، هناك شرط قد حُذف ، فقولنا "ذاكر تنجح" أصله : إن تذاكرْ تنجحْ ، فحذفت أداة الشرط "إنْ" ، وانقلب الفعل من كونه مضارع إلى كونه أمر ، فالفعل هو مجزوم ليس لكونه جوابًا للطلب ، وإنما لكونه جوابًا للشرط .

هذان رأيان للنحاة في سبب الجزم ، لكن عموما الذي يهمنا أنه فعل مجزوم بعد أن حذفنا تلك الفاء .

⇐ **من الأمثلة على هذا التركيب بعد حذف الفاء :**

١) **قوله تعالى {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ}**

تعالوا أتلُ ، الفعل **أتلُ** : فعل مضارع مجزوم ، أصله : أتلو (بالواو) لكنه مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو ، فالواو التي في الأخير قد حذفت لأنه من الأفعال المعتلة ، والأفعال المعتلة تجزم بحذف حرف العلة من آخرها ، ما الذي جزمه ؟ الذي جزمه أنه جاء جوابًا للطلب ، هناك طلب سابق "تعالوا" هذا طلب أمر ، وجزاؤه ونتيجته "أتلُ" فالمعنى : إن تأتوا أتلُ ، إذا حصل منكم مجيء وإتيان ستحصل مني التلاوة لكم .

٢) **أطعْ والديك تغنمْ في الدنيا والآخرة**

أصل الكلام بالفاء : أطع والديك فتغنم ، لكن حذفنا الفاء فأصبحت الفاء مهملة منسية غير موجودة فأصبح عندنا تركيب جديد بدون الفاء ، الفعل تغنم جيء به جوابًا وجزاءً للأمر السابق وهو "أطع والديك" ، **تغنم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وقد وقع جوابا للطلب "أطع والديك" ونوعه أمر ، وليس شرطًا أن يكون الطلب أمرا بل أي نوع من أنواع الطلب : الأمر والنهي ، لا تكذبْ على أحد تسلمْ من الذم ، **تسلم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وقد وقع بعد نوع من أنواع الطلب وهو النهي ، وأنواع الطلب كما ذكرنا : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، الدعاء ، التمني ... الخ ،

⇐ **بعض الأمثلة التي ليست على ظاهرها**

١) **قوله تعالى { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ }**

إذا نظرنا إلى هذه الآية : الفعل "**يرثُ**" : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، هذا الفعل وقع قبله نوع من أنواع الطلب "هبْ" فعل أمر ، جاءنا هنا نوع من أنواع الطلب وهو الأمرو جاء بعده الفعل "يرث" ، لكن الفعل

"يرث" لم يأتِ مجزومًا والسبب في ذلك أنَّ الفعل "يرث" هنا لايُراد به أنه جزاءٌ للطلب ، ليس المعنى (إن تهب لي يا رب من لدنك وليًا فإنه سوف سيرثني) ، ليس المقصود أنَّ هذا جزاءٌ لهذا ، وهذا نتيجة لهذا ، ليس هذا المعنى المقصود ،وإنما "يرثني" هي صفة لـ"وليًّا" ، يعني المعنى : هب لي من لدنك وليًّا وارثًا ، صفته أنه وارث ، "يرثني" السبب في رفعها حتى لا يسأل شخص فيقول لماذا لم يجزم على أنه جواب للطلب ؟ نقول أنه لم يجزم لأنه لا يُراد به أنه جواب للطلب ، في هذه القراء قراءة حفص ونافع { **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي** } الفعل "يرثُ" جاء بالرفع لأنه صفة لكلمة وليًّا ، وليس جوابا للطلب .

هناك قراءة أخرى بالجزم {يرثْني} ، على قراءة الجزم نقول أنَّ الفعل "يرثْني" مجزوم لأنه جواب للطلب ، فلكل قراءة وجه ، قد يكون بالجزم بناءً على أنه جواب للطلب ، وبالرفع بناء على أنه ليس كذلك.

** **مسألة //** بالنسبة للطلب قلنا بأنه قد يكون الطلب أمرًا ، نهيًا ، استفهامًا ، تمنيًا ، ترجيًا ... الخ ، **بالنسبة إذا كان الطلب نهيًا فاشترط فيه النحاة شرطًا حتى يصح أن يجزم الفعل الواقع في جوابه ،وهو صحة إحلال (إن لا) محله** ، صحة وقوع هذا التركيب وهو (إن لا) مكانه ، بمعنى كما تعرفون بأن النهي هو مسبوق بأداة النهي (لا) عندما أقول : لا تكذب على أحد تسلم ، فالأسلوب هنا هو نهي نوع من أنواع الطلب ، هذا النهي مسبوق بأداة (لا) عندما نقول بأنَّ هذا الأسلوب مُقدَّر بالشرط ، يجب أن نأتي بـ(إن) ومعها (لا) فيكون المعنى : إن لا تكذب على أحد تسلم ، فيصبح المعنى مستقيمًا .

لماذا نشترط هذا الشرط ؟ لو عاملناه كغيره أتينا بأداة الشرط (إن) بدون الأداة (لا) سيصبح المعنى غير مستقيم.

نوضح ذلك في الأمر : عندما أقول : ذاكر تنجح ، إذا أردنا أن نقدر هذا بالشرط ونفسره ونوضحه بأسلوب الشرط ، **المعنى : إن تذاكرْ تنجحْ** ، فالفعل "ذاكر" قدرناه بأداة الشرط (إن) والفعل بعدها "تذاكرْ" بدون أداة النفي (لا) إن تذاكر تنجح ، لكننا لو طبقنا هذا الكلام على النهي فقلنا : **لا تكذب على أحدٍ تغنمْ** ، لو أننا قلنا بأننا سنأتي بأداة الشرط "إن" بدون "لا" **سيصبح المعنى : إن تكذب على أحد تغنم** ، وهذا المعنى غير مستقيم ، ليس بصحيح أن الإنسان يستفيد من كذبه على الآخرين ، لذلك عندما نقدر أداة الشرط "إن" نقدر معها "لا" ، فنقول : إن لا تكذب على أحد تغنم .

نأتي بمثال آخر يوضح المعنى عندما نقول مثلا : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، " لا تدنُ " أسلوب نهي (نوع من أنواع الطلب) جاء جواب الطلب " تسلم" **نريد أن نقدره بأسلوب الشرط : إن لا تدنُ من الأسد تسلم** ، إذا لم يحصل منك دنو وقرب من الأسد فإنك ستسلم ، فالمعنى مستقيم ، لكن لو أننا قدَّرنا أسلوب الشرط "إن" بدون "لا" سيكون المعنى : إن تدنو من الأسد تسلم وهذا ليس بصحيح ، فإن الإنسان إذا قرب من الأسد فإنه قد قرب من الخطر فيُخشى عليه ألا يكون سالمًا

*** **مسألة //** نحن ذكرنا أنه لابد في "فاء السببية" و "واو المعية" إذا اردنا أن ننصب الفعل بعدهما بأن مستترة وجوبا لابد أن يقع قبلهما نوع من أنواع الطلب كالأمر ، **بعض النحاة توسعوا في ذلك فألحقوا بالأمر ما يدل على معناه** ، ما يدل على الأمر وإن لم يكن أمرًا ، مثل اسم الفعل ، اسم الفعل يدل على الأمر لكنه ليس فعل أمر ، **وهذا جائز عند الكسائي تحديدًا فيصح عنده أن نقول مثلا : نزالِ فنكرمَك** ، نكرمك : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، نصبته "أن" مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوبا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بـ"نزال" ، "نزال" ليس فعل أمر إنما هو ملحق بفعل الأمر ، هو يأخذ حكم الأمر وإن لم يكن أمرًا .

~~ مواضع استتار "أنْ" جوازًا ~~

يجوز أن تكون "أنْ" مستترة ويجوز أن تكون ظاهرة ، بمعنى أنه في المثال الواحد يجوز لنا وجهان :
يجوز لنا إذا صنعنا مثالا أن نظهر "أنْ" ، ويجوز أن نسترها ونجعلها مختفية ، **هذه المواضع هي أيضا خمسة** :

** **الموضع الأول : إذا وقعت "أن" بعد اللام**

طبعًا ليست لام الجحود التي ذكرناه سابقًا ، إذا وقعت "أن" بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي هذا هو الموضع الأول الذي ذكرناه سابقًا من المواضع التي نحكم فيها على "أن" بأنها مستترة وجوبًا ، أما هنا فاللام التي نريدها هي لام الجر ، كما يقول ابن هشام : **إذا وقعت "أن" بعد اللام التي لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بعدها بـ لا** ، فالتركيب الذي نريده في هذا الموضع : أن تكون "أن" الناصبة للفعل المضارع واقعة بعد اللام ، لكن هذه اللام ليست لام الجحود ، فليس قبلها كون ناقص ماضٍ منفي ، كذلك الفعل الذي بعد "أن" والذي سيكون منصوبا بها يجب ألا يكون مقترنًا بأداة النفي (لا) ، هذا هو التركيب :

- سيكون عندنا أولا اللام وهي ليست لام الجحود فليس قبلها كون ماض منفي .
- بعد ذلك سيكون عندنا الأداة "أن" التي نحكم عليها أنه يجوز أن تظهر ويجوز أن تختفي .
- بعد ذلك يأتي الفعل المنصوب بـ"أن" ولا يكون قبله أداة النفي (لا) .

من الأمثلة على ذلك حتى يتضح الكلام :

١) قوله تعالى { **وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**}

نُسلِم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، إذا بحثنا عن الأداة الناصبة "أن" نجد أنها غير موجودة مختفية لكن هل اختفاؤها هنا واجب أم جائز ؟ نقول اختفاؤها هنا اختفاء جائز ، يجوز أن نخفيها كما في الآية ويجوز أن نظهرها ، فيقال في غير القران "لأن نسلم" ، فيجوز أن نُظهرها ويجوز أن نخفيها لماذا ؟ لأنها وقعت بعد اللام وهذه اللام ليست لام الجحود – لأن لام الجحود كما قلنا لابد أن يكون قبلها الفعل كان أو يكون منفيًّا - وكذلك الفعل "نسلم" ليس منفيا بأداة النفي "لا" ، بالتالي نحكم على "أن" هنا أنها مستترة جوازًا .

٢) قوله تعالى { **وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**}

أكون : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه الأداة "أن" وهي مذكورة هنا ، لأنها وقعت بعد اللام ، هذه الام ليست لام الجحود ، والفعل أكون ليس مسبوقًا بأداة نفي ، بالتالي التركيب نفسه في الايتين ، الآية الأولى كانت "أن" مختفية ، والآية الثانية كانت "أن" ظاهرة حتى يدلل المؤلف على أن "أن" هنا اختفاؤها وظهورها أمر جائز ، مرة ظهرت ومرة اختفت ، **مادام أن الشرطين قد تحققا** :

- **الشرط الأول** : أن تقع "أن" بعد اللام التي هي ليست لام الجحود ،
- **الشرط الثاني** : أن الفعل الذي بعدها لا يكون مسبوقًا بأداة النفي " لا "

ما الذي يحصل إذا لم يتحقق هذان الشرطان ؟

- **لو كانت هذه اللام هي لام الجحود وهي المسبوقة بكون ماض منفي / ستكون "أن" مستترة وجوبًا** - كما ذكرنا سابقا في مواضع استتار "أن" وجوبًا .
- وإذا لم يتحقق الشرط الثاني : **لو أنَّ الفعل كان منفيًا بأداة النفي "لا" / فإن كلمة "أن" يجب أن تكون ظاهرة ، لا**

يصح أن تكون مختفية ، لا نقول أنه يجوز فيها الوجهان، فيها وجه واحد فقط وهو وجوب الإظهار .

⇐ **الأمثلة على ذلك** :

١) ذكر المؤلف مثالا عليه في قوله تعالى { **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ**}

يكون : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه الأداة الناصبة "أن" الموجودة ، الأداة "أن" مذكورة في الآية ، كما تعرفون " لئلا" هي في أصلها : لأن لا ، ثم أُدغمت النون في اللام ، "أن" هنا ظاهرة لماذا ؟ لأن الشرط الثاني لم يتحقق ، الشرط الأول متحقق وهو أن اللام ليست لام الجحود ولم تسبق بكون منفي ، لكن الشرط الثاني هو الذي لم يتحقق وهو أنَّ الفعل الذي جاء بعدها هذا الفعل كنا نشترط أن لا يكون منفيًا بلا ، لكنه في الاية قد سبق بأدة النفي "لا".

٢) كذلك الآية الأخرى { **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**}

يعلم : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والذي نصبه هو الأداة "أن" وهي مذكورة موجودة في الآية ، "لئلا يعلم " لأن أصلها : لأن لا يعلم ، وهنا "أن" ظاهرة وجوبًا لأن الفعل الذي بعدها قد سبق بأداة النفي (لا) .

هذا هو الموضع الأول من المواضع الخمسة التي نحكم فيها على "أن" بأنها مستترة جوازًا ، إذا وقعت بعد اللام التي ليست لام الجحود ولم يأتِ بعدها الفعل منفي بـ لا .

❖ **المواضع الأربعة الباقية سردها المؤلف سردًا ويمكن أن نفصلها كل واحد وحده** :

قال : "**الأربع الباقية وهي : أو ، والواو ، والفاء ، وثمَّ – هذه كلها من حروف العطف – إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل** " هذه عبارة ابن هشام ، ذكر ابن هشام المواضع الأربعة الباقية مجموعة لأن ضابطها واحد لكن الفرق بينها هو في حرف العطف المستخدم ، إذا كانت هذه الحروف تعطف الفعل الذي بعدها على اسم سابق لها ، وهذا الاسم يُشترط فيه ألا يكون في تأويل الفعل ، ماذا نقصد بأن لا يكون في تأويل الفعل ؟ يعني أن يكون هذا الاسم المعطوف عليه مصدرا ، ليس في تأويل الفعل = أي ليس مما يؤول بالفعل ، الأسماء التي تؤول بالأفعال هي الأسماء المشتقة ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ... .الخ ، وماعداها فهي أسماء غير مؤولة بالفعل ، ويقصد بها تحديدًا : المصادر ، بالتالي الموضع الذي نتحدث عنه الآن وهو من المواضع التي نحكم فيه على "أن" أنها مستترة جوازًا : إذا وقعت "أن" بعد واحد من حروف العطف (الواو ، أو ، الفاء ، ثُمَّ) ، وكان الفعل بعدها معطوفا على مصدر .

الحلقة (٨)

لا زال الحديث عن المواضع التي تستتر فيها أن جوازاً وذكرنا الموضع الأول في المحاضرة السابقة .

ثم دلفنا إلى الموضع الآخر وهو الموضع الذي ذكر فيه المؤلف أربعة من حروف العطف (أو ، الواو ، الفاء ، ثم) والمؤلف جمعها لكون الضابط فيها واحدا وهو إذا وقعت "أن" بعد واحد من هذه الحروف الأربعة ، وهذه الحروف تعطف الفعل الذي بعدها على اسم سابق نشترط فيه أن يكون اسما غير مؤول بالفعل أي أنه اسم صريح .

⇐ **بعض الأمثلة على الموضع الثاني** :

١. قوله تعالى { **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا** }

يرسلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي مستترة ، هل استتارها جائز أم واجب ؟

نقول أنه جائز ، لماذا ؟ لأنها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسلَ" على اسمٍ سابق "وحيًا" ، كلمة "وحيًا" هي المعطوف عليه وهي "مصدر" ، وهو خالص من التقدير بالفعل ، أي أنه لا يُقدَّر بالفعل لأنه ليس من الكلمات التي تُقدَّر بالفعل وهي "المشتقات" ، بالتالي نحكم على "أن" حينئذ أنها مستترة جوازًا لهذا السبب لكونها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسل" على اسم ليس مقدرًا بالفعل وهو كلمة "وحيًا" ، فيكون التقدير معنى الآية : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا – أو من وراء حجاب – أو إرسالا ، حتى يكون العطف من باب عطف الاسم على الاسم ، **يرسلَ** : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن"الناصبة ، كما نعرف أن "أنْ" الناصبة هي مصدرية ، يمكن أن نصوغ منها ومن الفعل بعدها مصدرًا ، وهو مصدر الفعل "يرسل" كلمة "إرسال" فيكون المعنى "أو أن يرسل" يعني : أو إرسالا هذا هو المعنى ، وبالتالي نحكم على الفعل "يرسل" أنه منصوب ، وناصبه "أن" مستترة ، واستتارها جائز ، فيجوز أن تختفي وتستتر كما في الآية ، ويجوز أن تظهر ويُصرَّح بها فيقال في غير القران : أو أن يرسل رسولا .

ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرّ عيني * أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ**

هذا البيت مشهور وقائلته ميسون بنت بحدل الكلابية التي كانت زوجة لمعاوية ، وكانت من أهل البادية فلم يعجبها حياة القصور وفضلت حياة البادية فعبرت عن ذلك بقولها " **ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني**" بمعنى : كوني ألبس عباءة كما كنا نفعل في البادية لكنني كنت قريرة العين هادئة البال "**أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف**" أحب إليَّ من أن ألبس الملابس الشفافة الفاخرة وأعيش في قصر ، فحياتها السابقة خير لها من حياتها التالية هذا هو المعنى الذي أرادت أن توضحه في هذا البيت .

الشاهد في قولها " **ولبس عباءة وتقرَّ عيني**"

تقرَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" المستترة ، واستتارها هنا جائز لماذا؟ لأنها وقعت بعد أحد حروف العطف التي ذكرناها (أو ، الواو ، الفاء ، ثُم) هنا وقعت بعد حرف العطف الواو "وتقرَّ" ، وهذا الحرف العاطف عطف الفعل "تقرَّ" على اسم سابق "لُبس" ، وهو مصدر الفعل "لبِسَ" ، وهو مصدر خالص من الفعل لا يُقدَّر بالفعل فبالتالي نحكم على "أن" أنها مستترة جوازًا، يجوز أن تستتر كما في البيت ويجوز أن تظهر فنقول : ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني خير لي من كذا ، هذا شاهد الاستتار جوازًا ، فيكون التقدير : ولبس عباءة وقرُّ عيني .

ومثله قول الشاعر : لـولا تَـوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ * ما كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا على تَرَبِ**

يقصد الشاعر في هذا البيت أنه لولا أنني أتوقع معترًّا سائلًا فقيرًا يأتي إلي فيقصدني فيسألني "فأرضيه" فأسعده بإعطائه ما يريد لولا هذا الأمر ، " **ما كنت أؤثر إترابًا على ترب**" لولا هذا الأمر ماكنت أؤثر الغنى على الفقر فأنا سعيد بالغنى لكوني أساعد به الناس الآخرين .

الشاهد : لولا توقع معترٍّ فأرضيه ، "**أرضيَ**": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والناصب "أن" وهي مستترة غير موجودة ، واستتارها جائز والسبب : أنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة التي ذكرناها (أو ، الواو

، الفاء ، ثم) هنا وقعت بعد الفاء " فأرضيَه" ، وهي تعطفها على اسم سابق وهو المصدر "توقُّع" فيكون المعنى : لولا توقُّع المُعترِّ فإرضاءٌ له ، حتى نعطف مصدرًا على مصدر في التقدير ، فيكون الفعل هنا منصوبا بأن مستترة جوازًا .

ومثله قول الشاعر : **إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ *** كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ**

معنى البيت : "إنني وقتلي سُليكًا" بعد أن قتلت هذا الرجل وهو سُليك بن سلكة العبد الذي كان مشهورًا بأنه سريعٌ في العدو والجري ، هذا الرجل طُلِبَ منه أن يقتله فلما قتله طُلِبَ منه أن يفديه ، فهو يقول بأنني أجمع بين حالين غريبين ! سابقًا كان يطلب مني أن أقتله والآن يطلب مني أن أفديه ، فيقول : " **إني وقتلي سليكًا ثم أعقلَه**" ثم أدفع فديته، مثلي مثل الثور الذي يُضرب لما عافت البقر ، نحن نعلم أن قطيع البقر يذهب ليشرب الماء من النبع بقيادة الثور فإذا الثور عاف شرب الماء وانصرف عنه تبعه قطيع البقر فيأتي الراعي ويضرب الثور حتى يجبره أن يذهب للماء ويشرب حتى يتبعه القطيع ، فالثور لا ذنب له كون البقر قد عافت الشرب ، لكنه يُضرَب حتى يقودها إلى ذلك فيُشبِّه نفسه بهذه الحالة .

الشاهد: في قوله : **إني وقتلي سُليكا ثم أعقلَه**

أعقلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه "أن" مستترة ، واستتارها جائز ، يجوز أن تستتر ويجوز أن تظهر ، في هذا البيت قد استترت والسبب : أنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة (الواو ، أو ، الفاء ، ثُم) هنا وقعت بعد "ثُم" ، وهذا الحرف العاطف قد عطف الفعل أعقلَه على اسم سابق خالص من التقدير بالفعل ، ليس من المشتقات وهو كلمة "قتلي" المصدر ، الفعل قَتَلَ مصدره : قَتْل ، بالتالي نحكم على "أن" هنا أنها جائزة الاستتار وجائزة الإظهار يجوز أن تختفي كما في البيت ، ويجوز أن تظهر فيقال : ثم أن أعقله .

عرفنا متى تكون "أن" مستترة وجوبًا ، ومتى تكون "أن" مستترة جوازًا ، هل يمكن أن يكون الفعل منصوبًا بـ "أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

ذكرنا عشرة مواضع : خمسة من المواضع التي يجب أن تكون أن مستترة ، وخمسة من المواضع التي يجوز في "أن" أن تكون مستترة ،

س/ هل يمكن أن تكون "أن" مستترة ناصبة للفعل المضارع في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

نقول : لا يصح ! كما يقول ابن هشام : ولا ينصب بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذًا ، إلا فيما سُمع شاذًا في بعض نصوص العرب

سُمع منهم بعض النصوص والشواهد التي جيء فيها بالفعل المضارع منصوبًا بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ، من ضمن تلك النصوص مثلا في قولهم " تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه "هذا المثل المشهور ،

تسمعَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، هكذا سُمع المثل بنصب الفعل "تسمعَ" ، الناصب هو "أن" وهي مستترة ، هل "أن" مستترة هنا وجوبًا أم جوازًا ؟ إذا نظرنا في مواضع الوجوب سنجد أنَّ هذا الموضع ليس من مواضع الوجوب ، ؟ إذا نظرنا في مواضع الجواز سنجد أنَّ هذا الموضع لا ينطبق على أي موضع من مواضع الجواز ، "أن" هنا مستترة في غير المواضع العشرة التي ذكرناها .

فبالتالي استتار "أن" هنا وعملها النصب هذا مخالف للقاعدة وشاذ ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه .

بذلك نكون انتهينا من الحديث عن نواصب الفعل المضارع ، سواء النواصب الثلاثة السابقة وهي "كي ولن وإذن" بشروطها أو الناصب الرابع وهو الأول في الذكر وهو أشهرها وهو "أن" وعرفنا متى تكون مستترة ومتى تكون ظاهرة.

الحكم الثالث من أحكام الفعل المضارع : الجزم

ذكرنا أنَّ للفعل المضارع ثلاثة أحكام :

١. الرفع تحدثنا عنه وعن سبب الرفع وعن علة الرفع

٢. ثم انتقلنا للحديث عن الحكم الثاني النصب والأدوات التي تسبب النصب .

٣. **نأتي الآن إلى الحكم الثالث وهو الجزم ، س/** متى يكون الفعل المضارع مجزومًا ؟

يكون الفعل المضارع مجزومًا إذا وقع بعد أداة من أدوات الجزم .

ما هي الأدوات التي تجزم الفعل المضارع ؟ **جوازم الفعل المضارع نوعان :**

- جوازم تجزم فعلًا واحدًا .
- جوازم تجزم فعلين .

هناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلًا واحدًا فقط ، لا تستطيع أن تجزم أكثر من ذلك .

وهناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلين معًا فهي جوازم قوية .

➢ **الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا هي أربعة :**

- **أولًا : لا الطلبية (لا الناهية) :**

هذه أداة من الأدوات التي إذا دخلت على الفعل المضارع جزمته ، عندما أقول : لا تأكلْ ، لا تشربْ ، لا تسافرْ ، لا تجلسْ ، في كل هذه الأمثلة عندنا الفعل المضارع مسبوق بـ"لا الناهية" ، نحكم عليه أنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، مجزوم وعلامة جزمه السكون .

من الأمثلة على ذلك

قوله تعالى { **يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**} تشركْ : فعل مضارع مجزوم ، وسبب الجزم أنه دخلت عليه هذه الأداة الطلبية (لا) وهي هنا تفيد معنى النهي .

كذلك قوله تعالى { **رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**} تؤاخذْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، السبب : أنه وقع قبله (لا الطلبية) .

هل هذه الأداة الجازمة (لا) تدخل على كل الأفعال المضارعة ؟

أي فعل مضارع لابد أن يبدأ إمَّا (بالهمزة أو التاء أو الياء أو النون) أحد حروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة (أنيت) ، (أجلس ، ونجلس ، وتجلس ، ويجلس) هذه كلها أفعال مضارعة ولابد أن تبدأ بواحد من هذه الحروف الأربعة هل أداة النهي (لا) – أو (لا الطلبية) كما سماها ابن هشام – هل هذه الأداة تدخل على كل هذه الأنواع من الأفعال ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام عندما قال أن دخول (لا) الطلبية على الفعل المضارع المبدوء بهمزة التكلم أو المبدوء بنون التكلم (أجلس ، نجلس) دخولها وجزمها لهذين النوعين من الأفعال "نادر" ، يندر أن تدخل هذه الأداة الجازمة على الفعل المبدوء بالهمزة أو المبدوء بالنون .

⇐ **من الأمثلة على هذه الحالات النادرة قول الشاعر** :

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا * مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ**

لا أعرفنْ : أصلها لا أعرفْ ، النون هذه نون التوكيد الخفيفة ، (أعرفنَّ : نون التوكيد الثقيلة) ، "لا" هذه ليست (لا النافية) بل هي (لا الناهية) دخلت على الفعل "أعرفْ" وهو مبدوء بهمزة ، الشاعر يتحدث عن نفسه "لا أعرف" فهو ينهى نفسه الآن ، "لا أعرفَنْ ربربًا" والربرب هو القطيع من الظباء ، "حورًا" جمع حوراء وهو سواد العين إذا كان شديدًا وبياضه إذا كان شديدًا ، يقال : عينٌ حوراء وامرأةٌ حوراء ورجل أحور إذا كانت عينه بهذه الطريقة ، "حورًا مدامعها" المدامع التي هي العيون ،"مُردَّفات " أي أصبحت رديفة لشخص ما ، نعرف أن هناك راكب وهناك رديف ، الحديث هنا عن النساء ، الشاعر يتحدث عن النساء شبههن بالظباء لجمال العيون وهؤلاء النسوة يركبن رديفات على أعقاب أكوار أي في مؤخر الرحل .

الشاهد في قوله "لا أعرفن" **الفعل أعرف** : فعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم وقد دخلت عليه "لا الطلبية" فالشاعر ينهى نفسه وهذا نادر

وكذلك أن يكون الفعل المضارع مبدوءًا بالنون هذا أيضًا دخول "لا الطلبية" عليه نادر ، يقول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ = لَهَا أَبَدًا **مَا** دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ

إذا خرجنا من مدينة دمشق فلا نعُد ، فالشاعر ينهى نفسه ومن معه عن هذا الأمر وهو العودة إلى مدينة دمشق مادام فيها هذا الشخص الذي وصفه بهذه الصفة .

الشاهد : فلا نعُد ، **نعُد** : فعل مضارع مبدوء بالنون فهو فعل لجماعة المتكلمين جيء به هنا مسبوقا بأداة "لا الناهية" وهذا نادر ،

لكن يمكن أن نأتي بالفعل المضارع مسبوقا بلا الناهية إذا كان مبدوءًا بالهمزة أو النون إذا جيء به مبنيًّا للمجهول فلا أقول : لا أَخْرُج > أنهى نفسي وإنما أقول : لا أُخرَج ، ولا أقول لا نَدْخُل ! أنهى نفسي ومن معي ، وإنما أقول : لا نُدْخَل فإذا جيء به بصيغة المبني للمجهول فيجوز أن تدخل عليه لا الناهية ، لكن إذا جيء به مبنيا للمعلوم فلا يصح دخول "لا الناهية" على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون إلا نادرًا.

- **ثانيًا** : **لام الطلبية** :

التي تدخل على الفعل المضارع فتُفيد معنى الطلب ، عندما أقول : ليجلسْ فلان ، ليخرجْ فلان هذه اللام هي لام الطلب ، هذه اللام تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في جزمه .

مثال قوله تعالى { **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**} **ينفقْ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، هذه اللام هي التي تسببت في جزمه .

كذلك قوله تعالى { **وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**} **يقضِ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الاخر ، والذي جزمه أداة الطلب "اللام" .

والكلام نفسه عن هذه اللام هل تدخل على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والنون أم أنَّ حكمها كحكم "لا الناهية" لا تدخل عليهما إلا نادرًا ؟

ذكر المؤلف أنَّ جزمها لفعلي المتكلم (ويقصد بهما الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والفعل المضارع المبدوء بالنون) جزمها

لهما قليل .

ومثَّل على ذلك بالحديث : **(قُومُوا ، فَلأُصَلِّ لَكُمْ) أُصلِّ** : فعل مضارع دخلت عليه اللام وجزمته وهذا قليل .

كذلك في قوله تعالى { **وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ**} **نحمل** : فعل مضارع مبدوء بالنون ، دخلت عليه الأداة الطلبية (اللام) وجزمته وهذا قليل .

- **ثالثًا ، رابعًا : (لمَّا) وأختها الرابعة (لم)**

الأدوات الأربعة التي تجزم الفعل المضارع والتي تجزم فعلًا واحدًا : لا الطلبية ، لام الطلب ، لم الجازمة ، لمَّا الجازمة .

ما وجه الشبه والاختلاف بين لم ، ولمَّا ؟

هذان **الحرفان يشتركان في أمور** :

١. أنهما حرفان
٢. أنهما يفيدان النفي
٣. يعملان عملًا واحدًا وهو الجزم "لم" تجزم الفعل المضارع ، كذلك "لمَّا" تجزم الفعل المضارع
٤. كل واحد منهما عندما يدخل على الفعل المضارع يقلب زمنه إلى الزمن الماضي :

عندما أقول : يجلس محمد ، يجلس : فعل مضارع زمنه الحاضر الآن أو زمنه المستقبل ، إذا ادخلت عليه "لم" فقلت : لم يجلسْ محمد ، أصبح زمنه الآن ماضيًا ، فالأداة "لم" و "لمَّا" عندما يدخلان على الفعل المضارع يقلبان زمنه إلى الزمن الماضي .

أوجه الاختلاف :

- **"لمَّا" يُميزها** عن "لم" أنه يمكن أن يؤتى بها بعد أداة الشرط "إن" ، كما في قوله تعالى { **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**} جيء بأداة الشرط "إن" وجيء بعدها بأداة الجزم "لم" ، هذا أمر يحصل في "لم" وحدها ، ولا يصح في "لمَّا" ، فلا يصح أن نقول "إن لمَّا يحضر زيد" هذا أمر تمتاز به "لم" .
- **كذلك تمتاز "لم"** بأمر آخر وهو أن نفيها ليس مستمرًا إلى هذه اللحظة ، إنما يمكن أن يزول في فترة ما ، عندما أقول لم يسافر محمد ، فليس المعنى نفي السفر عن محمد إلى هذه اللحظة إنما قد يكون المعنى نفي السفر في فترة من الفترات وقد يسافر بعد ذلك ، فهذا أمر موجود في "لم" ، عكس "لمَّا" ، فإن "لما" إذا استخدمناها للنفي فقلنا : لمَّا يسافر محمد ، فهذا يُفهم منه نفي السفر تمامًا إلى هذه اللحظة ، أي أن السفر منفي عن محمد إلى هذه اللحظة .

الحلقة ٩

كنا فيما مضى نتحدث عن الفروق بين "لم" و"لمَّا" ، وذكرنا أوجه الشبه بينهما ، وأتينا إلى الفروق وذكرنا

١. الفرق الأول : أنَّ "لم" يمكن أن تأتي بعد أداة الشرط "إن" ، أما "لمَّا" فإنها لا تأتي بعدها.
٢. الفرق الثاني : أنَّ أداة النفي "لم" يمكن أن ينقطع نفي الفعل بعدها ، أما أداة الجزم "لما" فإن المنفي بعدها مستمر نفيه إلى زمن التكلم ، وليس منقطعًا

هذان أمران تنفرد بهما "لم" ، أي أنهما يوجدان في "لم" ولا يوجدان في "لمَّا"

⇐ **ما تنفرد به "لمَّا"** : -

١. أنه يجوز حذف الفعل بعدها ، فهذا أمر تختص به "لمَّا" ، ويمكننا أن ناتي بـ"لمَّا" ونحذف الفعل المجزوم بعدها .
مثال على ذلك : قاربت المدينة ولمَّا ، طرقت الباب ولمَّا ، نأتي بالأداة "لمَّا" ونحذف الفعل الذي يأتي بعدها لكونه واضحًا من سياق الكلام ، هذا جائز في "لمَّا" ، أما "لم" فإنها لا يصح أن يُحذف الفعل بعدها

٢. كذلك مما تمتاز به "لمَّا" أن الفعل الذي يأتي بعدها يُتوقع حصوله
مثل قوله تعالى : {**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**}
"**لمَّا**" أداة النفي جزمت الفعل "**يدخل**" فهو فعل مضارع مجزوم بـ"لمَّا" وعلامة جزمه السكون ، هذا الفعل المنفي وهو دخول الإيمان في قلوبهم أمر يُتوقع حصوله في المستقبل ، دلَّ على ذلك هذه الأداة "لمَّا" بعكس "لم" عندما أقول : "ذاكر محمد ولم ينجح" ، النجاح منفي وليس فيه دلالة على توقع حصوله .

➢ الأدوات التي تجزم فعلين :

عندنا إحدى عشرة أداة ، كل واحدة منها يمكن أن تجزم فعلين ، بهذه الطريقة سيصبح عندنا تركيبٌ مُكَّون من هذه الأداة ، ويأتي بعدها الفعل الأول المجزوم بها والذي يُسمَّى "فعل الشرط" ، ثم يأتي الفعل الثاني المجزوم بها والذي يسمى "جواب الشرط" ، فينتج عن ذلك أسلوب يسمى "أسلوب الشرط" ، وأدوات الشرط هي :-

- **الأداة الأولى : إنْ**

وهي كما يقال أم الباب ، وأشهر أداة من الأدوات الداخلة في هذا الباب ، عندما أقول : **إنْ تذاكرْ تنجحْ** ، "**إن**" هي أداة الشرط ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وقد دخلت على الفعل الأول فجزمته ، **تذاكرْ** : فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، **تنجح** : الفعل الثاني نعربه على أنه فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، فالأداة "إن" دخلت على هذين الفعلين فجزمتهما ، فهي لا تجزم فعلًا واحدًا فقط بل تجزم فعلين معًا .

- **الأداة الثانية : إذما**

هذه أداة من الأدوات التي تجزم فعلين وهي من الأدوات التي حصل فيها خلافٌ بين النحاة ، حصل بينهم خلاف في تحديد نوعها ومعناها :

- بعضهم يرى أنها بمعنى "إن" عندما أقول : "إذما تقم أقم" بمعنى "إن تقم أقم"
- وبعضهم يرى أنها بمعنى "متى" إذما تقم أقم ، يعني : متى تقم أقم.

هذه الأداة "إذما" من الأدوات التي تجزم فعلين ، عندما أقول : إذما تذاكر تفلح ، الأداة "إذما" قد دخلت على هذين الفعلين الأول والثاني وجزمتهما .

- **الأداة الثالثة : مهما**

هي من الأدوات التي تجزم فعلين "مهما" ، عندما أقول : مهما تجتهد في حياتك تجد ثمرته في المستقبل ، الأداة مهما تدخل على فعلين ، الفعل الأول يسمى فعل الشرط ، وهو فعل مضارع مجزوم بهذه الأداة التي هي "مهما" ، والفعل الثاني "**تجد**" هو فعل آخر وهو جواب الشرط ، فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، والأداة "مهما" هي التي جزمته .

- الأداة الرابعة : منْ

- **الخامسة** : ما
- **السادسة** : متى
- **السابعة** : أيّ
- **الثامنة** : أَيْن
- **التاسعة** : أيَّان
- **العاشرة** : أنَّى
- **الحادية عشرة** : حيثما

كل هذه الأدوات نقول عنها إنها أدوات جازمة تجزم فعلين ، والفعل الأول يسمى فعل الشرط ، والفعل الثاني يسمى جواب الشرط ، **وهذه الأدوات كلها أسماء ما عدا (إنْ) فإنها حرف .**

مسألة //

كل واحدة من هذه الأدوات تدخل على فعلين فعل الشرط + جواب الشرط ، وهذان الفعلان قد يكونان متشابهين أو مختلفين في النوع ، وبيان حالات ذلك على النحو التالي :

١- أن يكون فعل الشرط وجواب الشرط فعلين مضارعين ، ومثال ذلك قوله تعالى { وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ }

إنْ : أداة الشرط دخلت على الفعل الأول "**تعودوا**" فجزمته ، فهو فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه حذف النون ، وأصله : تعودون ، لأنه من الأفعال الخمسة ، **نعُدْ** : هو جواب الشرط ، فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، فالفعل الأول "تعودوا" فعل مضارع والفعل الثاني "نعد" أيضًا فعل مضارع .

٢- أن يكون الفعلان ماضيين كقوله تعالى { وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا }

فالفعل الأول فعل الشرط "عدتم" فعل ماضي ، وجواب الشرط "عدنا" فعل ماضي أيضاً ، فالفعلان متشابهان في كونهما فعلين ماضيين .

٣- أن يكون فعل الشرط فعلا ماضيًا ويكون جواب الشرط فعلا مضارعا كقوله تعالى { مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ }

أداة الشرط " منْ" وفعل الشرط "كان " وهو فعل ماضي ، وجاء جواب الشرط "نزدْ" فعلا مضارعا ، فاختلف النوعان ، الفعل الأول فعل الشرط ماضي ، والفعل الثاني جواب الشرط فعل مضارع .

الفعل المضارع هو الذي يظهر عليه الجزم ، فنقول بأنه مجزوم ، نزدْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون

أما الفعل الأول "كان" فهو فعل ماضي ، ونحن نعرف أن الأفعال الماضية لا تُجزم ، كان : فعل ماضي مبني على الفتح وهو في محل جزم لأنه فعل الشرط .

٤- أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا

هذا أيضًا يحصل لكنه قليل ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم (**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**) هذه رواية أخرى للحديث ، الرواية الأولى (**مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**) ، **والشاهد** : رواية "من يقمْ" أداة الشرط "من" ، فعل الشرط " يقمْ" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، جاء جواب الشرط "غُفِرَ" فعل ماضي .

إذن قد يكون فعل الشرط وجواب الشرط متفقين ، وقد يكونان مختلفين في النوع من حيث إن أحدهما ماضي والآخر مضارع ، هذا بالنسبة لنوع الأفعال التي تأتي بعد أداة الشرط .

❖ **مسألة / / حكم فعل الشرط وجواب الشرط**

نعرف أنَّ هذين الفعلين هما فعلان مجزومان لأنَّ أداة الشرط تجزمهما ، إذا كانا مضارعين فستظهر عليهما علامة الجزم ، وإن كانا ماضيين فلن تظهر عليهما علامة الجزم ، لأنه فعل ماضي ليس مما تظهر عليه علامة الإعراب ، نقول عنه بأنه في محل جزم .

متى يجوز رفع جواب الشرط ؟

إذا جئنا بجواب الشرط مضارعًا ، سنقول بأنه مجزوم وعلامة جزمه السكون ، أو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، أو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، أيًّا كانت علامة الجزم ، لكن هل يجوز أن نجعله مرفوعًا ؟

أجاب المؤلف عن ذلك فقال : "**ورفع الجواب** – أي ورفع الفعل الآخر الذي يقع جوابًا للشرط – **المسبوق بماضي أو بمضارع منفي بـ "لم" قوي**"

إذن يجوز لنا في جواب الشرط – الذي أصله أنه مجزوم – وجه آخر وهو أن نجعله مرفوعًا ، متى ؟ إذا تحقق هذا الشرط وهو : أن يكون فعل الشرط فعلًا ماضيًا ، أو فعلًا مضارعًا منفيا بـ "لم" .

طبعًا يجوز لنا أن نجعله مرفوعًا ، بالإضافة إلى الجزم ، الجزم هو الأصل – لا إشكال فيه –

الأمثلة /

ذكر المؤلف عددا من الأمثلة ، منها قول الشاعر :

وَإنْ أتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسألةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالِـي و لا حَرِمُ**

يمدح الشاعر هذا الشخص "**إن أتاه خليلٌ**" إن أتاه فقير صاحب حاجة "**يوم مسألة**" لكي يسأله أمرًا ما ، هذا الرجل يقول " **لا غائب مالي ولا حَرِمُ**" يجيب عن هذه المسألة ، لا يجيب بالامتناع عن المساعدة إنما يقول " **لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ**" ليس مالي غائبًا ، يعني لست محرومًا منه حتى أمتنع عن مساعدة الآخرين .

الشاهد " **وإن أتاه .... يقول** " أداة الشرط : إنْ ، فعل الشرط : أتاه ، جواب الشرط : يقولُ

جواب الشرط "يقول" كان المفترض أن يكون مجزومًا ، وعلامة جزمه السكون فيقال : يقلْ ، لكن الشاعر لم يجزمه ، وإنما جاء به مرفوعًا "يقول" ، لماذا ؟ نقول هذا جائز لأنَّ الشرط متحقق فإن فعل الشرط "أتاه " فعل ماضي ، بما أنَّ فعل الشرط ماضي يجوز لنا في جواب الشرط أن نجعله مرفوعًا بالإضافة إلى الأصل وهو الجزم .

مثال؟ // عندما أقول : إن لم يقمْ زيدٌ أقمْ

أداة الشرط : **إن** ، فعل الشرط : يقمْ ، فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون ، جاء جواب الشرط : أقمْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ،

جواب الشرط "أقم" يجوز لي فيه وجه آخر وهو أن أجعله مرفوعًا فأقول : أقومُ ، لماذا يجوز فيه وجه آخر ؟

لأن فعل الشرط "يقم" فعل مضارع مسبوق بأداة الجزم "لم" بالتالي يصح لي أن آتي بالجواب مرفوعًا.

وكما قلنا : الأصل أن يكون جواب الشرط مجزومًا لكن يجوز أن يكون مرفوعًا إذا كان فعل الشرط فعلًا ماضيًا، أو كان مضارعًا مسبوقا بـ "لم" .

➢ **مسألة مرتبطة بأسلوب الشرط//**

نعرف أن أسلوب الشرط مُكَّون من أداة الشرط ثم فعل الشرط ثم جواب الشرط ، نلحظ أننا في بعض الأحيان نأتي بجواب الشرط كما هو ، وفي بعض الأحيان نأتي به مسبوقا بالفاء :

عندما أقول : إن يذاكر محمد ينجح ، أتينا بجواب الشرط "ينجح" بدون الفاء ،

وأحيانًا نأتي بالجواب مسبوقًا بالفاء ، مثال : إنْ يُظهر محمد لي حُسن النية فسوف أساعده

هذا يدعونا إلى السؤال متى نأتي بالفاء قبل جواب الشرط ؟ ومتى لا نأتي بها ؟

هذه الفاء هي التي تسمى "الفاء الرابطة لجواب الشرط " ، ويؤتى بها قبل جواب الشرط وجوبًا إذا كان جواب الشرط لا يصح أن يحل محل فعل الشرط .

س / ما هي الحالات التي نحكم عليها أنه يجب أن تدخل الفاء على جواب الشرط ؟

هي الحالات التي لا يصح لنا فيها أن نأتي بجواب الشرط ونضعه في مكان فعل الشرط

لو انني أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط وأصبح الكلام مستقيمًا في التركيب فإننا لسنا بحاجة لهذه الفاء .

لكني لو أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط ولم يستقم التركيب حينئذٍ نحكم أنه يجب إدخال هذه الفاء في جواب الشرط .

يقول ابن هشام : " **وكل جوابٍ يمتنع جعلهُ شرطًا فإنَّ الفاء تجب فيه**" ، أي لو أنَّ جواب الشرط أردنا أن نجعله في مكان فعل الشرط ، ولم يستقم التركيب فنحن مُلزمون بأن ندخل الفاء .

لماذا في بعض التراكيب لا نستطيع أن ناتي بجواب الشرط فنضعه مكان فعل الشرط ؟

لأنَّ فعل الشرط لابد فيه من شروط ، ليس كل فعل يصح أن يكون فعل الشرط.

فمثلا// الأفعال الدالة على الطلب (أفعال الأمر) اكتب ، اجلس ، هذه الأفعال لا يصح أن تكون فعل الشرط ، فلو أننا جئنا بها في جواب الشرط فيجب أن نجعلها مقرونة بالفاء ؛ لأننا لو جعلناها في مكان فعل الشرط فإنه لا يصح ؛ لأن فعل الشرط لا يصح أن يكون فعل أمر .

هذا من حيث التنظير العام – إذا أردنا أن نصوغ قاعدة عامة لتحديد المواضع التي يجب فيها دخول الفاء ، نقول بأن الضابط للمواضع التي تدخل فيها الفاء هو متى لم يمكن جعل جواب الشرط في مكان فعل الشرط ، وحينئذ نحن ملزمون بأن نأتي بالفاء في جواب الشرط .

إذا كان هذا الضابط فيه شيء من الغموض وعدم الوضوح ، يمكن أن نستعيض عنه بأمرٍ آخر وهو أن نعدد المواضع التي تدخل فيها الفاء على جواب الشرط ، فالفاء تدخل على جواب الشرط في مواضع معينة بإمكاننا أن نعددها ونسردها فإذا عرفناها أصبحنا عارفين بالمواضع التي تدخل فيها الفاء :

المواضع كثيرة ، ذكرها ابن هشام في الكتاب وجمعها بعض الشعراء عندما قال :

اسْمِيّةٌ طَلبِيّةٌ وبِجَامِدٍ * وبما ولَنْ وبِقَدْ وبالتَّسْويف**

حيث عدَّد المواضع التي يُحكم فيها بوجوب دخول الفاء إذا كان جواب الشرط بهذه الصورة :

- **إذا كانت جواب الشرط جملة اسمية**
- **إذا كانت جواب الشرط جملة طلبية**

- **إذا كان فعلها فعلا جامدا .... وهكذا**

➢ **المواضع التي يجب فيها دخول "الفاء الرابطة" على جملة جواب الشرط :**

الموضع الأول / إذا كان جواب الشرط جملة اسمية

إذا كان جواب الشرط جملة اسمية يجب أن ندخل الفاء عليها ، **ومثاله** قوله تعالى { **وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**}

أداة الشرط : إنْ .

فعل الشرط : يمسسْك : فعل مضارع مجزوم بـ"إنْ" وعلامة جزمه السكون .

جواب الشرط : هو على كل شيء قدير " جملة اسمية" مكونة من المبتدأ : هو ، والخبر : على كل شيء قدير ، "قدير" هو الخبر ، والجار والمجرور قبله متعلق به ، جواب الشرط هنا جملة اسمية ، لذلك يجب أن ندخل الفاء كما في الاية { **فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**}

الموضع الثاني / إذا كان جواب الشرط جملة طلبية

إذا كان جواب الشرط جملة طلبية يجب أن ندخل الفاء عليها ، ومثاله قوله تعالى { **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**} أداة الشرط : إنْ ، فعل الشرط : كنتم ، جواب الشرط : فاتَّبعوني ، اتَّبعوني فعل أمر فهو طلب ، لذلك يجب أن تدخل الفاء عليه كما في الآية .

الحلقة (١٠)

➢ **تابع المواضع التي يجب فيها دخول الفاء على جواب الشرط.**

الموضع الثالث / إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد :

هذا الفعل الذي بُدِأَت به الجملة هو فعل جامد ، ليس فعلًا مشتقًا ، **والفعل الجامد هو الفعل الذي ثبت على صيغة واحدة لا يتغير عنها ، فلا نستطيع أن نأتي منه بمضارع وأمر ومصدر واسم فاعل واسم مفعول** ، وإنما هو جامد .

مثال على ذلك : في قوله تعالى : {**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ**}

إن : أداة شرط ، وفعل الشرط : ترنِ ، الفعل "ترَ" هو فعل الشرط فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، جاء **بعد ذلك جواب الشرط "فعسى ربي" ، جواب الشرط هنا جملة فعلية** ، الفعل "عسى" هنا هو فعل جامد ليس فعلًا مشتقًا ، فلذلك يجب أن نأتي قبله بالأداة التي هي الفاء الرابطة {**فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ**} فدخول الفاء هنا واجب .

الموضع الرابع : إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بالحرف " قد" :

في هذه الحالة أيضًا يجب دخول الفاء ، كما في قوله تعالى { **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ**}

أداة الشرط: إن ، "يسرق" هو فعل الشرط فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، **جواب الشرط جملة فعلية "قد سرق"**، فهذه الجملة الفعلية قد بُدأت بالحرف "قد" فيجب حينئذٍ دخول الفاء عليه كما في الآية "فقد سرق" .

الموضع الخامس : إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بحرف التنفيس أو حرف التسويف ، ويقصد به حرف السين أو سوف :

من الأمثلة على ذلك قوله تعالى {**وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**} "إن" أداة الشرط ، "خفتم" فعل الشرط ، "**سوف يغنيكم الله من فضله** " **جواب الشرط جملة فعلية** ، بدأت هذه الجملة الفعلية بحرف هو "سوف" فلذلك يجب أن تُسبق بالفاء ، {**فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**} .

الموضع السادس : **وهو إذا كانت جملة الشرط جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي "لن"** :

كما في قوله تعالى {**وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ**} أداة الشرط "ما" ، فعل الشرط "يفعلوا" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو فعل الشرط ، جواب **الشرط "لن يُكفروه" ، نلاحظ أنَّ هذا الجواب مسبوق بأداة النفي "لن"** ، فلذلك يجب أن تدخل الفاء "فلن يكفروه" .

الموضع السابع والأخير : **وهو إذا كانت جملة الشرط جملة مسبوقة بأداة النفي "ما"** :

كما في قوله تعالى {**فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ**} "إن" أداة الشرط ، "توليتم" فعل الشرط ، "**فما سألتكم من أجر**" **جواب الشرط هنا جملة فعلية مسبوقة بأداة نفي "ما"** ، فيجب أن تدخل الفاء .

هذه المواضع السبعة يجب فيها دخول الفاء على جملة جواب الشرط .

س / هل يمكن أن تُحذف هذه الفاء في هذه المواضع ؟

يمكن أن تُحذف ، لكن هذا خاص بالضرورة الشعرية ، إذا اضطَّر الشاعر إلى ذلك يمكنه أن يحذف هذه الفاء ، لكنها في نثر الكلام لا يصح حذفها ، من الأمثلة على حذفها في ضرورة الكلام في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ**

معنى البيت واضح : "من يفعل الحسنات" الذي يفعل خير ، "الله يشكرها" الله يجازيه على عمله الحسن بعملٍ حسنٍ آخر في الأجر والثواب ، "والشر بالشر" جزاء الشر شر مثله {**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**} .

الشاهد هنا في قوله "من يفعل الحسنات الله يشكرها" عندنا أداة الشرط "من" جاء بعدها فعل الشرط "يفعل" ، فعل مضارع مجزوم بـ "من" وعلامة جزمه السكون فهو فعل الشرط ، **وجواب الشرط هو جملة "الله يشكرها" هذه جملة اسمية** ، "الله" مبتدأ ، "يشكرها" الجملة الفعلية هي خبر ، فعندنا جملة اسمية ، **فكان الواجب إذا كان جواب الشرط جملة اسمية أن تدخل الفاء فيقال** : "**من يفعل الحسنات فالله يشكرها**" ، **لكن الفاء هنا سقطت ضرورةً** ، إذا أضطر الشاعر إلى ذلك ليستقيم له البيت ، فهذا سائغ في ضرورة الشعر لكنه لا يجوز في نثر الكلام .

مسألة أخرى // هل يمكن أن نستعيض عن هذه الفاء بـ "إذا" الفجائية ؟

بالمناسبة : **عندنا "إذا" الشرطية ، و "إذا" الفجائية** :

- "إذا الشرطية" هي التي تفيد معنى الشرط والجزاء ، "إذا ذاكر محمد نجح" ، {**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ**} .... الخ .
- "إذا الفجائية" وهي حرف يفيد معنى المفاجأة ، أي أنَّ ما بعده أمر حصل فجأة ، عندما أقول "فتحت الباب ، فـإذا الأسد خلفه " ، أي أنَّ ما بعده أمرٌ حصل فجأة ، فهذه تسمى "إذا" الفجائية ، وهي ليست مثل "إذا" الشرطية.

"**إذا الفجائية**" **هذه ذكر النحاة بأنها يمكن أن يؤتى بها بدلا من الفاء** – الفاء التي سميناها الفاء الرابطة لجواب الشرط– هذه الفاء يمكن أن يؤتى بدلا عنها بـ "إذا" الفجائية ، متى يكون ذلك؟

هذا ما وضحه ابن هشام عندما قال : "**ويجوز أن تُغني "إذا الفجائية" عن الفاء إن كانت الأداة "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية**". فلابد من وجود الشرطين حتى يصح لنا أن نُحِل "إذا" الفجائية محل الفاء الرابطة ، لابد لنا من أمرين :

الشرط الأول : أن تكون الأداة هي "إن" وحدها دون بقية الأدوات الجازمة .

الأدوات الجازمة هي إحدى عشرة أداة مابين حرف واسم ، فنشترط لوقوع "إذا" بدلا من الفاء أن تكون أداة الشرط هي "إن"

الشرط الثاني : أن يكون جواب الشرط جملة اسمية غير طلبية .

جملة اسمية : المعنى واضح أي أنها ليست فعلية ، وغير طلبية : أي لا يراد بها الطلب .

مثال على ذلك : قوله تعالى {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} "إن" أداة الشرط ، و "تصبهم" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، **جواب الشرط "هم يقنطون" جملة اسمية** ، "هم" الضمير مبتدأ ، و "يقنطون" الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، فجواب الشرط هو جملة اسمية ، **هذه الجملة الاسمية ليست طلبية ، لا يُراد بها الطلب، وإنما هي جملة اسمية يراد بها الخبر وليس الطلب ، إذن الشرطان متحققان فيصح وقوع "إذا" بدلا من الفاء** ، كان الأصل في غير القرآن أن يقال : "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فهم يقنطون" ، لكن بدلا من الفاء جيء بهذه الأداة التي هي "إذا الفجائية" ، إذا تحقق هذان الشرطان .

فصل : حكم الفعل الذي يأتي بعد جملة الشرط وجواب الشرط

أسلوب الشرط مكون من : أداة الشرط "إن" أو إحدى أخواتها ، ثم فعل الشرط ، ثم جواب الشرط ، فتكون الجملة بذلك قد اكتملت، فلو أردنا أن نأتي بعد هذه الجملة الكاملة بفعل آخر ،

هذا الفعل الآخر الذي سيكون مسبوقًا بأداة عطف إما الواو أو الفاء هل سنجعله معطوفًا على الفعل السابق فيكون مجزومًا مثله، أم أنه سيكون مرفوعًا، أم يكون منصوبًا ؟ **ما حكم هذا الفعل الذي يأتي بعد اكتمال أسلوب الشرط ؟**

أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله : **وإذا انقضت الجملتان – إذا انقضت جملة فعل الشرط وجواب الشرط – وجئت بمضارع ، جئت بعدهما بفعل مضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فحينئذٍ يجوز لنا في هذا الفعل واحد من ثلاثة أوجه :**

الوجه الأول : الرفع.

نجعله مرفوعًا على اعتبار أن هذه الواو وتلك الفاء هما حرفا استئناف ، فالكلام الذي جاء بعدهما كلام جديد ، فالفعل الذي بعدهما فعل مرفوع ؛ لأنه ابتُدئ به كلام جديد ، فهو فعل مضارع مرفوع .

الوجه الثاني : الجزم

نجعله مجزومًا على اعتبار أنَّ الواو والفاء حرفا عطف ، عَطفت هذا الفعل على جواب الشرط المجزوم ، فجواب الشرط مجزوم ثم جاءت هذه الفاء أوهذه الواو فعطفت الفعل الذي بعدها على ذلك الفعل المجزوم فأصبح مجزومًا مثله .

الوجه الثالث : النصب . فنجعل الفعل المضارع منصوباً

ووجه النصب حينئذٍ أنه منصوب بـ "أن" مضمرة وجوبًا ؛ لوقوعها بعد فاء السببية أو واو المعية ، المسبوقتين بالنفي أو بالطلب

فيجوز لنا ثلاثة أوجه في هذه النوعية من الأفعال التي جيء بها بعد الفاء أو بعد الواو وكان قبلها أسلوب شرط .

الأمثلة على ذلك :

١ – في قول الله تعالى : { **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ** } "**إن**" أداة

الشرط ، "**تبدوا**" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

"**يحاسب**" جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون .

إذن جاءت أداة الشرط "إن" ثم بعدها فعل الشرط "تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه" ثم جواب الشرط "يحاسبكم به الله" ، بعد أن اكتملت هذه الجملة ، أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ، جاء بعد ذلك الفعل المضارع {**فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ**} "يغفر" فعل مضارع جاء وقبله هذه "الفاء" "**فيغفر**" ، **هذا الفعل ما حكمه ؟ هل نجعله منصوبًا ، أو مرفوعًا ، أو مجزومًا ؟**

نقول بأنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة ، وكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة قُرِئ بها في هذه الآية ، أي أنَّ هذه الآية قد قُرِأَت بثلاث قراءات بناءً على أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه .

- **قُرِئت بالرفع** {**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ**} كما هي في قراءة حفص .
- **وقُرِئت بالنصب** "**فيغفرَ لمن يشاء**" .
- **وقُرِئت بالجزم** "**فيغفرْ لمن يشاء**" .

فقُرئ فيها بثلاث قراءات بناءً على أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه على التفصيل الذي ذكرناه سابقا .

نجعله مرفوعًا : على اعتبار أنَّ الفاء هنا "فاء" استئنافية ، وبالتالي "فيغفرُ" فعل مضارع مرفوع ، كلام جديد أُبتدئ به .

نجعله مجزومًا : بناءً على أنَّ الفاء هي "فاء" عاطفة ، و"يغفر" فعل مضارع مجزوم على "يحاسبكم" معطوف على مجزوم فيكون مجزومًا مثله .

نجعله منصوبًا : بناءً على أنَّ هذه الفاء هي "فاء" السببية ، فيكون منصوب بأن مستترة وجوبًا بعد "فاء" السببية .

❖ **مسألة أخرى // هل يجوز أن نحذف فعل الشرط أو جواب الشرط ؟ هل يمكن نأتي بأسلوب الشرط بدون فعل الشرط أو بدون جواب الشرط ؟**

نحن نعرف أن أسلوب الشرط هذه عناصره الثلاثة ، أداة الشرط ، فعل الشرط ، جواب الشرط ، طبعا لا يمكن أن نحذف أداة الشرط لأنها عنصر رئيس لا يدل معنى الشرط إلا بوجودها ، لكن هل يمكن أن نحذف فعل الشرط أو نحذف جواب الشرط ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام بقوله : "**و يجوز حذف ما عُلم من شرط**".

يجوز لنا أن نحذف فعل الشرط بشرطين :

١- **إذا كان معلومًا** ، أي إذا كان واضحًا من السياق ، يمكن استنباطه واكتشافه من سياق الكلام .

٢- **إذا كانت الأداة** "**إن**" – وحدها دون بقية أخواتها ، – **وبعدها أداة النفي** "**لا**" (إن لا) في هذه الحالة يجوز لنا أن نحذف فعل الشرط .

مثال على ذلك : قول الشاعر :

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ * وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ**

الشاعر يأمر هذا الرجل أن يطلق هذه المرأة ؛ لأنه ليس لها كفئًا ،

"وإلا" أصلها (إن + لا) ، "إن" هي أداة الشرط ، و "لا" هي أداة النفي ، "إن لا " ماذا؟! يعلُ مفرقك الحسام ، "يعلُ" هو جواب

الشرط ، فجيء بأداة الشرط ، وجيء بجواب الشرط "وإلا يعلو" ، فأين فعل الشرط ؟ حُذف ؛ لأنه واضح من سياق الكلام .
ما معنى الكلام "وإلا يعلُ مفرقك الحسام" ، إلا ماذا ؟ يعني وإلا تطلقْها يعلُ مفرقك الحسام ، فيُفرق رأسك بالسيف ، فهنا فعل الشرط حُذف من الكلام ؛ لأنه واضح ومعلوم من السياق يمكن اكتشافه ؛ ولأنَّ أداة الشرط هي "إن" قد اقترنت بأداة النفي "لا".

كذلك بالنسبة لـجواب الشرط أيضًا يجوز أن يُحذف :

١- **إذا كان معلومًا** ، كما في قول الله تعالى : {**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ**}
"إن" أداة الشرط ، فعل الشرط "استطعت" ، إن استطعت هذا الأمر أن تبحث عن نفق في الأرض أو أن تضع سُلَّمًا في السماء ، إذا استطعت هذا الأمر ، فأين الجواب ؟ الجواب محذوف؛ لأنه واضح من سياق الكلام ، إن استطعت هذا الأمر فافعلْ ،{**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ**} فافعلْ ذلك ، فجواب الشرط هنا قد حُذف لأنه واضح ومعلوم من سياق الكلام .

س / متى نكون ملزمين بحذف جواب الشرط ؟

ذكرنا بأن حذف الجواب جائز ، وليس واجبًا ، لكن أحيانًا يصبح واجبًا ، فيجب علينا أن نحذف جواب الشرط ، متى ؟ **أجاب عن ذلك المؤلف حين قال : "يجب حذف الجواب إذا دلَّ عليه كلام متقدم" .** إذا وُجد في الجملة كلامٌ سابقٌ يدل على الجواب حينئذ نكون ملزمين أن نحذف الجواب ؛ لأنه واضح ووجد شيء يدل عليه .

مثال على ذلك : عندما أقول "**أنت ناجح إن ذاكرت**"
"**إن**" أداة شرط ، و "**ذاكرت**" هو فعل الشرط ، أين جواب الشرط ؟ كان المفترض أن أقول "إن ذاكرت فأنت ناجح" ، لكن حذف جواب الشرط ، والحذف هنا واجب ، لماذا ؟ لأنه مذكور من قبل ، مذكور في الكلام شيء يدل عليه "**أنت ناجح إن ذاكرت**" ، "**أنت مفلح إن اجتهدت**" ، **فجواب الشرط هنا محذوف وجوبًا لوجود شيء يدل عليه** ؛ فلذلك نحكم عليه بأنه واجب الحذف وليس جائز الحذف .

بهذا نختم حديثنا عن هذا الباب الأول وهو باب إعراب الفعل المضارع سواءً كان ذلك الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جزمًا.

﴿ الباب الثاني : باب العدد ﴾

في الكتاب هناك مجموعة من الفصول موجودة في كتاب أوضح المسالك لكنها غير داخلة في المنهج المقرر ، هناك فصل تحدَّث فيه ابن هشام عن كلمة "لو" وحالاتها ، وهناك فصل آخر تحدث فيه عن كلمة "أما"، وكلمة "لولا" و "لوما" ، هذه كلها فصول ذكرها ابن هشام في كتابه بعد أن انتهى من الحديث عن إعراب الفعل المضارع ، ثم بعد ذلك جاء بباب آخر وهو باب الإخبار بالذي، هذا أيضًا باب غير داخل في المنهج لذلك سيكون الباب الذي يلي هذا الباب الذي تحدثنا عنه هو (باب العدد) .

نحن نعرف أنَّ باب العدد يقصد بها الأعداد التي نستخدمها في الحساب (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ....) ، التي لا نهاية لها ، نريد هنا أن نتعرف على هذا الباب لكي نعرف كيف استعملته العرب والأحكام الخاصة به .

نستطيع أن نقول في البداية بأنَّ الأعداد عندنا من ١ إلى ١٠ الحكم فيها ليس واحدًا ، وإنما العددان ١ ، ٢ لهما حكم ، والأعداد من ٣ إلى ١٠ لها حكم آخر .

❖ **إذا بدأنا أولًا بالعدد ١ والعدد ٢ :**

هذان العددان الحكم فيهما واضح وهو : أنهما من حيث التذكير والتأنيث هما يُذكَّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، بمعنى أنه :

- إذا كان المعدود مذكرًا فإنك سوف تأتي بالعدد مذكر، فتقول رجلٌ واحد ، وكتابٌ واحد ، وقلمٌ واحد ،
- وإذا كان المعدود مؤنث فسوف تأتي بالعدد مؤنثا ، فتقول امرأةٌ واحدة، ودابةٌ واحدة ، وسيارةٌ واحدة ،

فإذا كان المعدود مذكرًا جئنا بالعدد ١ مذكرا ، وإذا كان المعدود مؤنثًا جئنا بالعدد مؤنثًا ،

سواءً العدد واحد أو العدد ٢ ، فنقول رجلان اثنان ، أو كتابان اثنان ، وامرأتان اثنتان ،{**وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**} ، وسيارتان اثنتان ، فالعدد ١ والعدد ٢ حكمهما واضح وهو أنهما يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث ،

طبعا يقال اثنتان وثنتان ، يعني هذه لهجة حجازية ، وهذه لهجة تميمية ، فالحجازيون يقولون اثنتان ، والتميميون يقولون ثنتان ، وكلتاهما فصيحتان .

الحلقة (١١)

❖ **إذا أتينا إلى الأعداد الأخرى من ٣ إلى ٩ (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩)**

هذه الأعداد من حيث التذكير والتأنيث هي تخالف المعدود (الشيء الذي نعده) ، إذا كان المعدود مذكرا فإنا نأتي بالعدد مؤنثا ، وإذا كان المعدود مؤنثا جئنا بالعدد مذكرا .

مثال ذلك : "**ثلاثة رجال**" المعدود كلمة "رجال" ، الرجال مفردها "رجل" ، وهو مذكر ، لذلك نأتي بالعدد "ثلاثة" مؤنث، بإدخال تاء التأنيث "ثلاثة رجال" ، فجئنا بالعدد مؤنثا ؛ لأن المعدود مذكر .

وكذلك العكس ، لو جئنا مثلا بكلمة "سيارات" ، كلمة "سيارات" مؤنث ، ومفردها "سيارة "، وهي مؤنثة ، فإذا أردنا أن نأتي بعددها فإنا سنذكره بصيغة التذكير ، فنقول "**سبعُ سيارات**" ، فجئنا بالعدد كلمة "سبع" بصيغة التذكير بدون تاء ، السبب أن المعدود مؤنث ، فالعدد والمعدود يختلفان في التذكير والتأنيث بالنسبة للأعداد من ٣ إلى ٩ .

هذا فرق أول بين هذين النوعين من الأعداد ١ ، ٢ من جهة ، و الثلاثة إلى التسعة من جهة أخرى ،

- **فهما يختلفان في مسألة التذكير والتأنيث .**
- **كذلك هما يختلفان في مسألة أخرى وهي مسألة إضافة العدد إلى المعدود .**

❖ **فالعدد (١ – ٢) لا نضيفهما إلى المعدود :**

فلا نقول "واحدُ رجلٍ" ، ولا "واحدةُ امرأةٍ" ، لا نأتي بالعدد "واحد" ونضيفه إلى المعدود "رجل" .

وكذلك العدد (٢) لا يصح أن نقول "اثنا كتابين" أو "اثنتا امرأتين" ، لا يصح أن نضيف العدد (٢) أيضا إلى المعدود ، فالعدد (١ – ٢) العدد والمعدود لا يصح الجمع بينهما بالإضافة كما ذكرنا .

❖ **أما بالنسبة للأعداد من ٣ إلى ٩ فإنه يمكننا الجمع بين العدد والمعدود مثل الأمثلة التي ذكرناها :**

"ثلاثة رجال" ، "ثلاثة" هو العدد ، و "رجال" هو المعدود ، جمعنا بينهما ، أضفنا الأول إلى الثاني .

"سبع سيارات" كلمة "سبع" العدد ، و "سيارات" هو المعدود ، جمعنا بين العدد والمعدود بالإضافة .

فيجوز لنا في الأعداد من الثلاثة إلى التسعة أن نجمع العدد والمعدود بالإضافة ،
وأما العدد ١ ، والعدد ٢ ، فلا يصح أن نجمعهما مع المعدود بالإضافة .
هذان فرقان بين هاتين المجموعتين من الأعداد اللتان هما العدد ١ و ٢ في جهة ، والأعداد من ٣ إلى ٩ في جهة أخرى.

❖ **مسألة أخرى // تمييز العدد**

نعرف بأن العدد يأتي بعده تمييز له ، عندما أقول : اشتريت ثلاثةً ، خمسةً ، عشرةً ، خمسة ماذا ؟ وثلاثة ماذا ؟ الأعداد تحتاج إلى شيء بعدها يميزها ويوضحها ، **فأقول** : "**ثلاثة كتب**" ، **أو** "**عشر سيارات**" **كلمة** "**كتب**" **و** "**سيارات**" **هذه الألفاظ هي المعدود وهي التي تميز وتوضح ذلك العدد** ، ونريد أن نتعرف على حكم ذلك التمييز الذي هو المعدود ، ما حكمه من حيث : هل يكون منصوبا ؟ هل يكون مجرورا ؟ هل يكون مضافا أو غير مضاف ؟

س / ما أحكام ذلك الاسم المعدود الذي هو التمييز ؟!

أجاب عن ذلك ابن هشام وبينه فقال : **بالنسبة لتمييز الثلاثة إلى العشرة ، يعني (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) هذا المميز الذي يأتي بعد هذه الأعداد قد يكون اسم جنس ، وقد يكون اسم جمع ، وقد يكون جمعا .**

ما الفرق بين هذه الثلاثة؟

الجمع : وهو الشيء الذي له مفرد، فـ "رجال" مفردها "رجل"، و "كتب" مفردها "كتاب"، وهكذا، فهذه تسمى جموع .

اسم الجنس : هو الاسم الذي يفرق بينه وبين واحده عن طريق إدخال تاء التأنيث، أو عن طريق إدخال ياء النسب.

فمثلا : كلمة (تمر) ، هذه الكلمة تدل على الجمع لكنها لا تعتبر جمعا ، فهي تسمى اسم جنس ، واسم الجنس هذا (اسم الجنس الجمعي) يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، إذا أردت الدلالة على الواحد منه تدخل التاء فتقول "تمرة" ، فتمرٌ وتمرةٌ ، تمرة للواحدة ، وتمر للجنس ، هذا اسم جنس يدل على الجمع . وكذلك عن طريق ياء النسب ، عندما أقول: "تُرك" و "تركي"، ترك اسم للجنس من القوم، وتركي هو الواحد منهم، فهذا اسم جنس.

اسم الجمع : هو الكلمة التي تدل على الجمع لكن ليس لها واحد من لفظها – ليس لها مفرد من لفظها –

مثل: كلمة "رهط"، تدل على الجمع، عندما أقول "جاء رهط من القوم" أي جماعة منهم، فهي تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد. وكلمة "نساء" تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد، فهذا يسمى اسم جمع. وكلمة "قوم" تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد.

❖ **الحالة (١) // إذا كان التمييز (أو كما سماه ابن هشام المميِّز) الذي يأتي بعد العدد اسم جنس، أو كان اسم جمع، فلنا في التمييز بهما طريقتان:**

- **الطريقة الأولى : هي المجيء بهذا المميز مسبوقا بحرف الجر (من)**

فمثلا : كلمة (تَمْر) أو (ثَمَر) ، هذه كما ذكرنا اسم جنس ، إذا كان عندي سبع حبات منها مثلا فأقول "**عندي سبعٌ من التمر**" ، فجئنا بالعدد "سبع" ، وجئنا بالتمييز بعده مسبوقا بحرف الجر (من) . فـ **ثلاثٌ من الثمر ، وسبعٌ من التمر ، وعشرٌ من النمل** ، وهكذا . "النمل" اسم جنس مفرده نملة، فيجوز لنا أن نأتي بذلك التمييز مسبوقا بحرف الجر "من".

كذلك في قول الله تعالى: {**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ**} العدد "أربعة" ، والمعدود وهو التمييز هنا كلمة "الطير" ، والطير هو اسم جنس ، ونستطيع أن نأتي به بعد المعدود ونجعله مسبوقا بحرف الجر (من) كما في الآية {**قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ**} ، فهنا "أربعة من الطير" حكمنا عليها بأنها مسبوقة بحرف الجر على الوجه الجائز فيها .

كذلك عندما أقول مثلا: **اشتر ثلاثة من البقر، أو اشتر ثلاثة من الإبل،** وما أشبه ذلك، فهذه الأعداد جئنا بعدها بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من)، وهذا وجه جائز فيها.

- **الطريقة الثانية : أن نجعله مضافا إليه،**

أن نأتي بالعدد مضافا إلى التمييز، كما في قوله تعالى: {**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**} العدد (٩) جيء بعده بالتمييز "رهطٍ" مضافا إليه، فأضيف العدد إلى التمييز الذي جاء بعده، هذا وجه آخر جائز. كان بالإمكان أن يؤتى بالوجه الأول فيقال في غير القرآن "وكان في المدينة تسعة من الرهط" ويجوز الوجه الآخر الذي جاءت به الآية {**تِسْعَةُ رَهْطٍ**}.

وكما في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (**ليس فيما دون خمس ذود صدقة**). العدد "خمس"، والمعدود كلمة "ذود"، هنا أيضا أضيف العدد إلى المعدود، فهذا وجه آخر جائز.

وكما في قول الشاعر:

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ * لقد جار الزمان على عيالي.**

أي أنه هو وابنته وزوجته ثلاثة أشخاص، و"ثلاثة ذود" عنده ثلاثة من الإبل، وهذا يعده جورا؛ لأنه غير كاف له.

الشاهد في قوله "وثلاث ذود" أضاف العدد ثلاث إلى كلمة ذود، وهذا وجه آخر جائز فيها.

إذن – كما قلنا – إذا كان التمييز أو المعدود اسم جنس، أو اسم جمع، فيجوز لنا وجهان:

- أن نأتي به مسبوقا بحرف الجر (من).
- أو نجعل ذلك العدد مضافا إليه .

❖ **الحالة (٢) // إذا كان المعدود جمعا :**

الجمع كما نعرف له أنواع: جمع تكسير، جمع مذكر سالم، جمع مؤنث سالم، هذه كلها تعد جموعا. **إذا كان المعدود جمعا، فالحكم أنا نأتي بذلك العدد مضافا إلى ذلك المعدود،**

فأقول: "**خمسة رجال**"، "**ستة كتب**"، "**سبع نساء**"، "**سبع سيارات**"، وما أشبه ذلك.

"كتب" جمع مفردها "كتاب" ، و "سيارات" أيضا جمع ومفردها "سيارة" ، و "رجال" جمع ومفردها "رجل" ، **فالمعدود هنا جمع ، ليس اسم جنس ، ولا اسم جمع ، بل هو جمع حقيقي ، في هذه الحالة يجب أن نضيف ذلك العدد إلى ذلك المعدود .**

مسألة // بالنسبة لاسم الجنس واسم الجمع– نحن ذكرنا بأننا سوف نجعل ذلك العدد إما متبوعا بحرف الجر ثم التمييز، وإما مضافا إلى المعدود – **فإذا أردنا أن نأتي بذلك العدد فهل يكون مذكرا أم مؤنثا ؟ ومتى نجعله مذكرا ومتى نجعله مؤنثا ؟ هل ننظر إلى الجمع ؟ ما الضابط في ذلك ؟**

أجاب عن ذلك ابن هشام عندما قال **:بأن التذكير والتأنيث مع اسم الجنس واسم الجمع يعتبر بحسب حالهما ، يعتبر بحسب حال ذلك الاسم – اسم الجنس أو اسم الجمع** – فيُعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، أي الضمير الذي يرجع إلى اسم الجنس أو يرجع إلى اسم الجمع ، فنأتي بجملة فيها اسم جنس ، أو اسم جمع ، ونأتي بضمير يعود إليه ، وننظر في هذا الضمير إن كان يعود على اسم الجنس أو اسم الجمع بصيغة التذكير حكمنا على العدد بأنه يؤنث ، وإن كان يعود عليهما بصيغة التأنيث حكمنا على ذلك العدد بأنه يذكَّر ، فننظر إلى ذلك الضمير وكيف يعود على اسم الجنس أو اسم الجمع ، ونعطي العدد عكسه .

مثال على ذلك حتى يتضح الكلام : عندما تقول مثلا: كلمة "غنم" هي اسم جنس مفردها "غنمة"، كلمة "غنم" أريد أن أَذْكر

عددا لها ، عندما أقول "**عندي ثلاث من الغنم**" ، هل أقول "**ثلاث من الغنم**" ، **أو** "**ثلاثة من الغنم**" ؟ هل أُذَكِّر العدد أم أؤنثه ؟

هنا ننظر إلى كلمة "الغنم" نفسها، ماذا تستحق ؟ هل تستحق التذكير أو التأنيث ؟

كيف نعرف إن كانت تستحق التذكير أو التأنيث ؟ نأتي بها في جملة ونأتي بضمير يعود عليها ، وننظر إلى ضميرها ، العرب تقول : "**غنمٌ كثير**" **بالتذكير**، ولا تقول: "غنمٌ كثيرة" بالتأنيث.

إذًا ينظرون إليها على أنها مذكر، بما أنها مذكر إذن نجعل العدد مخالفا له ، فنقول : "ثلاثة من الغنم" ،

فحكمنا على العدد "ثلاثة" بالتأنيث ؛ لأن ذلك المعدود (الغنم) محكوم عليه بأنه مذكر وهكذا.

مثال آخر ذكره ابن هشام : "البط" أيضا اسم جنس، هذا الاسم نريد أن نعرف إذا أردنا أن نذكر له عددا، "خمس من البط" أو "خمسة من البط"؟ بالتذكير أو التأنيث ؟ كيف نفعل ؟

ننظر أيضا إلى ضميره الذي يستحقه ، **العرب تقول** : "**ثلاث من البط**" ، "عندي ثلاث من البط" بالتذكير ؛ **لأنهم يقولون** "**بط كثيرة**" ، "**رأيت بطًّا كثيرة**" ، ولا يقولون "بطا كثيرا" ، فيؤنثون لفظ البط ، يعاملونه على أنه مؤنث ، بما أنهم يعاملونه على أنه مؤنث إذن سَوف نُذَكِّر العدد فنقول "ثلاث" بالتذكير ، فكلمة "البط" ليست مثل كلمة "الغنم" ، كلاهما اسم جنس لكنهما اختلفا من حيث تعامل العرب ، كيف تعاملت معها ؟ تعاملت مع كلمة "غنم" على أنها مذكر ، وتعاملت مع كلمة "البط" على أنه مؤنث .

أحيانا يتعامل العرب مع اللفظ الواحد بطريقتين ، مثل : كلمة "البقر" :

العرب تقول : "بقر كثير" و "بقر كثيرة" بالتذكير والتأنيث ، حينئذ سنكون مخيرين بين التذكير والتأنيث ، **فأقول** "**عندي ثلاثة من البقر**" **أو** "**ثلاث من البقر**" يجوز الوجهان ؛ لأن العرب تعاملت مع هذا اللفظ على أنه مما يجوز فيه الوجهان .

هذا بالنسبة إذا كان التمييز – المعدود – اسم جنس أو اسم جمع .

مسألة // إذا كان التمييز – المعدود – جمعا ، عندما أقول "ثلاثة رجال" أو "ثلاث نساء"، هل نذكر العدد هنا أو نؤنثه؟

نحن عندما ننظر إلى الجمع فإنا لا ننظر إلى الجمع نفسه ، وإنما ننظر إلى مفرده ؛ لأنا لو نظرنا إلى الجمع فالجمع يستحق التأنيث دائما ، الجمع يعامل على أنه مؤنث ، لكنا لا ننظر إلى الجمع ، وإنما ننظر باعتبار المفرد ، ننظر إلى مفرد الكلمة ، هل المفرد مذكر أم مؤنث ؟

فعندما نقول كلمة "رجال" مفردها رجل ، وهو مذكر ، إذن في العدد سأؤنث فأقول "ثلاثة رجال" ، فأؤنث العدد ؛ لأن مفرد كلمة رجال مذكر

وكذلك "خمس نساء" ، أو "خمس سيارات" ، كلمة "سيارات" مفردها "سيارة" ، مؤنث ؛ لذلك أذكر العدد فأقول : "خمس سيارات" ، فنحن لا ننظر إلى الجمع نفسه ، وإنما ننظر إلى المفرد ، فإذا كان المفرد مذكرا أؤنث العدد ، وإذا كان المفرد مؤنثا ذكَّرنا العدد ، ولا ننظر إلى الجمع .

كذلك مما له علاقة بهذه المسألة : **إذا كان المعدود – الذي هو التمييز – صفة** ، ليس اسما من المعدودات ، كتب ، رجال ، وما أشبه ذلك ، هذه أشياء معدودة ، لكن أحيانا العرب تأتي بهذه المعدودات وتأتي بعدها بصفة لها وتحذف المعدود ، **هل ننظر إلى الصفة أو ننظر إلى المعدود الذي حذف؟**

الجواب عن ذلك بأن العبرة ليس بالصفة، وإنما المعتبر هو الموصوف الذي حذف، المعدود الذي حذف وجيء بالصفة بدلا

عنه هو الذي يعتبر، أما تلك الصفة فإنها لا ينظر إليها في مسألة تذكير عدد أو تأنيثه.

مثال ذلك قوله تعالى: {**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**} كلمة "عشر" جيء بها مذكرة. لماذا ؟ ننظر إلى كلمة "أمثالها"، "أمثال" جمع "مثل"، المثل مذكر، فلماذا جيء بكلمة "عشر" مذكرة ؟ كان المفترض تؤنث فيقال "عشرة أمثالها" لأن كلمة أمثال جمع ، مفردها مثل ، مذكر ، فكان الواجب أن تؤنث كلمة "عشر" فيقال "عشرة أمثالها" ؟!!

الجواب عن ذلك أن هذا ليس صحيحا ؛ لأن كلمة "أمثالها" ليست هي المعدود ، وإنما هي صفة لمعدود قد حذف ، وتقدير الكلام "فله عشر حسنات أمثالها" ، المعدود كلمة "حسنات" ، مفردها "حسنة" ، وهي مؤنث ؛ ولذلك ذكر العدد وهو كلمة "عشر" ، **فالعبرة هو بالمعدود المحذوف وليس بصفته المذكورة في الكلام .**

(الحلقة ١٢)

>> مسألة : إضافة الأعداد إلى المعدود <<

عقد ابن هشام رحمه الله فصلا لهذه المسألة في كتابه وذكر بأن الأعداد التي تضاف للمعدود هي عشرة، هذه الأعداد العشرة قسمها مجموعتين:

⇐ **المجموعة الأولى: يندرج تحتها الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما ، يعني (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠)**

⇐ **المجموعة الثانية: ففيها عددان وهما: العدد مائة والعدد ألف .**

فيصبح المجموع عشرة أعداد، هذه الأعداد هي الأعداد التي تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها،

وقسمها إلى مجموعتين : لاختلاف الحكم فيهما .

⇐ **المجموعة الأولى (وهي المجموعة المكونة من الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما)**

هذه الأعداد حقها أن تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها ، وأن يكون ذلك المعدود : جمعا ، مكسّرا ، من أبنية القلة.

هذه ثلاث مواصفات يكون عليها المعدود الذي يضاف العدد إليه ،

عندنا عدد وعندنا معدود ،الأعداد التي هي من الثلاثة إلى العشرة ،والمعدود هو الذي يأتي بعدها ،ذلك المعدود الذي يضاف العدد إليه مطلوب فيه هذه المواصفات الثلاثة :

- **الأمر الأول :أن يكون جمعا وليس مفردا.**
- **الأمر الثاني :أن يكون جمع تكسير وليس جمع تصحيح .**
- **الأمر الثالث :أن يكون من أبنية القلة ،من جموع القلة وليس من جموع الكثرة .**

هذه المواصفات الثلاثة إذا نظرنا سنجد بأنها تنطبق على كثير من الأمثلة ، ومنها ما **ذكره ابن هشام بقوله (ثلاثةُ أفلسٍ)** كلمة ثلاثة مضافة إلى كلمة أفلس ،العدد هنا أضيف إلى المعدود ، وكلمة "أَفْلُس" هي جمع فِلْس ،وكلمة "أَفْلُس" إذا نظرنا سنجد المواصفات فيها منطبقة :

الأمر الأول : أنه جمع ، كلمة "أفلس" هي جمع وليس مفردا .

الأمر الثاني : أنه جمع من جموع التكسير ، "أفلس" على وزن "أَفْعُلْ" جمع من جموع التكسير وليس من جموع التصحيح .

الأمر الثالث : أنه من جموع القلة ، فوزن "أفعُل" هو من أوزان القلة ، ونحن نعرف بأن أوزان القلة التي هي :

"أفعُل- أفعال – أفعِلة – فِعلة " هذه الأوزان الأربعة هي أوزان القلة ،سنجد بأن "أفلس" على وزن أفعُل وهو واحد منها .

كذلك في قول الله تعالى :{ **سَبْعَةُ أَبْحُرٍ** } كلمة { **سَبْعَةُ** }الذي هو العدد أضيف إلى المعدود وهو كلمة { **أَبْحُرٍ** }إذا نظرنا في ذلك المعدود وهو كلمة { **أَبْحُرٍ** }سنجد بأن المواصفات الثلاثة موجودة فيه :

الأمر الأول : أنه جمع فـ{ **أَبْحُرٍ** }جمع لـ بحر ،وليس مفردا

الأمر الثاني : أنه من جموع التكسير فـ{ **أَبْحُرٍ** }على وزن (أفعل) وليس من جموع التصحيح

الأمر الثالث : وهو أنه من جموع القلة كما قلنا { **أَبْحُرٍ** } مثل "أَفْلُس" هو من جموع القلة على وزن "أَفْعُلْ" وليس من جموع الكثرة فالمواصفات الثلاثة موجودة في هذه الأمثلة ،

إذن هذا هو الغالب والكثير في هذه الألفاظ التي هي ألفاظ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، إذا أردنا أن نأتي بها مضافة إلى المعدود فإن ذلك المعدود الذي يأتي بعدها سيكون : جمعا ، مكسرا من جموع التكسير ، وعلى وزن من أوزان القلة ، طبعا هذه هي القاعدة العامة لكن هناك ما يخرج عنها

هناك أشياء تخرج عن هذه القاعدة العامة ، فلا يتحقق فيها شرط من تلك الشروط الثلاثة ، وعلى سبيل المثال : الشرط الأول : أن يكون جمعا

قد يضاف العدد إلى المفرد ، وهذا مخالف للشرط الأول الذي ذكرناه ، فمتى يكون ذلك ؟ يضاف إلى المفرد إذا كان المعدود "مائة" ، كقولنا : ثلاثمائة وسبعمائة وتسعمائة ، فهذه الألفاظ فيها العدد "ثلاثة" ، "سبعة" ، "تسعة" وجاء بعده المضاف إليه وهو كلمة "مائة" بصيغة الإفراد وليست بصيغة الجمع ،إذن هذا خروج عن الغالب ،الغالب أن يكون جمعا كما قلنا في :{ **سَبْعَةُ أَبْحُرٍ** }وما أشبهها ،الغالب أن يكون المضاف إليه جمعا ،لكنه الآن هنا في هذه الأمثلة جاء المضاف إليه المعدود مفردا وهذا يحصل إذا كان ذلك المضاف إليه كلمة مائة ،

وإن كان هذا الأمر قد سمع فيه شيء من الشذوذ في بيت من الشعر وهو في قول الشاعر :

ثلاث مئين للملوك وفَى بها ***ردائي ، وجَلّت عن وجوه الأهاتِم

حيث قال الشاعر هنا "ثلاث مئين" ولم يقل "ثلاثمائة"، فأضاف كلمة "ثلاث" إلى كلمة "مائة" بالجمع على ما هو الغالب ،إذن هنا النحاة حكموا عليه بالشذوذ لأن المفترض في العدد إذا أضيف إلى "مائة" أن يكون بصيغة الإفراد "ثلاثمائة" ،أما الشاعر هنا فجاء بكلمة مائة بصيغة الجمع ،هذا خروج عن الكثير والغالب في مثل هذه الحالة وهو إذا كان المضاف إليه كلمة مائة تحديدا ،

قلنا بأن الشرط الأول أن يكون المضاف إليه – المعدود- على صيغة الجمع ويخرج عن ذلك إذا كان على صيغة المفرد .

❖ **الشرط الثاني :أن يكون المضاف إليه جمعا من جموع التكسير ، هذا هو الكثير :**

قلنا جموع التصحيح يقصد بها جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهذه تسمى جموع تصحيح لأن المفرد يبقى فيها صحيحا بعد الجمع لا يتغير ولا يتكسر

قد يضاف العدد لجمع التصحيح ، فمتى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جموع التصحيح ؟

تضاف في المسألتين اللتين ذكرهما ابن هشام :

- **المسألة الأولى : أن يهمل تكسير الكلمة ،بمعنى ألا يوجد جمع تكسير للكلمة ،**

نريد أن نضيف عددا من ثلاثة إلى عشرة إلى كلمة ما ، ويلزمنا أن نأتي بها بصيغة جمع التكسير لكن لا يوجد لها جمع

تكسير ، فلم يسمع عن العرب لها جمع تكسير، وإنما سمع عن العرب أنهم جمعوها جمع تصحيح فقط دون جمع التكسير ، في هذه الحالة بما أنه لا يوجد لها جمع تكسير فنحن مضطرون إلى أن نأتي بجمع التصحيح ،

من الأمثلة على ذلك: مما أهمل تكسير الكلمة فيه ، كلمة سماوات مثلا في قول الله تعالى { **سَبْعَ سَمَوَاتٍ** }

كلمة { **سَبْعَ** }لفظ العدد أضيف إلى كلمة { **سَمَوَاتٍ** } ، كلمة { **سَمَوَاتٍ** } أنطبق عليها الشرط الأول أنها جمع وليست مفردا ،لكن إذا نظرنا للشرط الثاني أن يكون الجمع جمع تكسير نجد بأن كلمة

{ **سَمَوَاتٍ** } ليست جمع تكسير بل هي جمع تصحيح ، فهي جمع مؤنث سالم وهذا جائز لأن كلمة "سماء" المفرد لم يسمع عن العرب لها جمع تكسير فلذلك أُستعيض عنه بجمع التصحيح ،فيصح هنا أن يضاف العدد إلى جمع التصحيح مادام أنه لم يسمع له أو أهمل جمع التكسير له

وكذلك كما ذكر ابن هشام في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة)

(خمس صلوات) كلمة "خمس" أضيفت إلى كلمة "صلوات" ،كلمة "صلوات" جمع وهذا هو الشرط الأول ، لكنه ليس جمع تكسير فكلمة "صلوات" مفردها "صلاة" جمعت جمع مؤنث سالما بالألف والتاء وهذا جائز لأنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "صلاة" جمع تكسير فبالتالي جيء بجمع التصحيح بدلا منه ،

كذلك في المثال الثالث الذي ذكره ابن هشام وهو في قول الله تعالى :{ سَبْعَ بَقَرَاتٍ }

كلمة { **سَبْعَ** }لفظ العدد أضيف إلى كلمة { **بَقَرَاتٍ** }، و{ **بَقَرَاتٍ** } هنا هو جمع وهذا هو الشرط الأول ، لكنه ليس جمع تكسير وإنما هو جمع تصحيح –جمع مؤنث سالم –ومفردها "بقرة" ، وهذا صحيح وجائز لأن هذا المفرد وهو كلمة "بقرة" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوه جمع تكسير فلذلك جيء بجمع التصحيح بدلا عنه

فهذه المسألة الأولى التي يجوز فيها أن يؤتى بجمع التصحيح بدلا من جمع التكسير : وهو إذا لم يكن هناك جمع تكسير للكلمة .

- **المسألة الثانية :أن يوجد للكلمة جمع تكسير لكن نظرا لكونها وقعت مجاورة لكلمة ليس لها جمع تكسير فلذلك تأخذ حكمها**

بمعنى أن يكون عندنا عدد نريد أن نضيفه إلى كلمة من الكلمات فيفترض أن نجمعها جمع تكسير ، وهذه الكلمة يوجد لها جمع تكسير لكن نظرا لكونها جاورت كلمة ليس لها جمع تكسير وإنما لها جمع تصحيح لذلك يجوز أن يؤتى بهذه الكلمة التي لها جمع تكسير بصيغة جمع التصحيح من باب التجاور، نظرا لأنها جاورت كلمة جمعت جمع تصحيح وبالمثال يتضح الكلام ، فقد ضرب ابن هشام مثالا في قول الله تعالى { **إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ** }

لفظ العدد{ **سَبْعَ** } أضيف إلى كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** }،و كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** } وجد فيها الشرط الأول أنها جمع ،لكن لم يتحقق فيها الشرط الثاني وهو أنها ليست جمع تكسير ،جيء بها بصيغة جمع التصحيح { **سُنْبُلَاتٍ** } جمع سنبلة وهو جمع مؤنث سالم ،هل سمع عن العرب جمع تكسير لكلمة "سنبلة"؟ نعم، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "سنبلة" جمع تكسير فقالوا :"سنابل" ، فلماذا لم يؤت بجمع التكسير هنا مع أنه مسموع عن العرب ؟ نقول السبب في ذلك أن قبله كلمة لم يسمع عن العرب لها جمع تكسير وهي كلمة {**سَبْعَ بَقَرَاتٍ** } فكلمة { **بَقَرَاتٍ** }هذه التي أشرنا إليها سابقا جمعت هنا جمع تصحيح لأنه لم يسمع لها جمع تكسير ثم جاءت بعد ذلك كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** } وإن كان لها جمع تكسير إلا أنه جيء بها بصيغة جمع

التصحيح بسبب المجاورة نظرا لأنها جاورت كلمة فتأثرت بها فجاءت مثلها بصيغة جمع التصحيح .

فهاتان مسألتان يجوز فيهما أن يؤتى بالمضاف إليه المعدود بصيغة جمع التصحيح مع أن الأكثر والأغلب أن يؤتى بصيغة جمع التكسير ،هذا بالنسبة للشرط الثاني .

❖ **الشرط الثالث : أن يكون جمعا من جموع التكسير التي جيء بها على أبنية القلة :**

كما نعرف جموع التكسير مقسومة قسمين : جموع تكسير للقلة وجموع تكسير للكثرة ،

جموع التكسير للقلة : هي قليلة ومحصورة وعددها أربعة – التي ذكرناها سابقا –

جموع التكسير للكثرة : هي كثيرة تصل إلى ثلاثة وعشرين وزنا

فالمطلوب في هذا المعدود المضاف إليه أن يكون على صيغة من صيغ جمع التكسير التي للقلة تحديدًا هذا هو الكثير والغالب .

هل يصح أن نأتي بهذا المعدود المضاف إليه على صيغة من صيغ جمع التكسير للكثرة ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام فقال بأنه **يضاف لبناء الكثرة** ،يعني يضاف لجمع التكسير الذي على وزن من أوزان الكثرة **في مسألتين أيضا** ،هناك مسألتان يجوز فيهما أن نضيف العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى المعدود الذي هو جمع تكسير لكنه بصيغة الكثرة :

- **المسألة الأولى** :**أن يهمل بناء القلة** – بمعنى أن لا يوجد عند العرب بناء قلة أو جمع قلة لهذه الكلمة –

فقد يكون عندنا لفظ من ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة نريد أن نضيفه إلى كلمة معدودة ويفترض أن نأتي بها جمعا ، وأن يكون جمع تكسير ، وأن يكون على بناء القلة – على وزن من أوزان القلة– لكن لم يسمع عن العرب أنهم جمعوها جمع قلة فلذلك سوف نأتي بجمع الكثرة ،

من الأمثلة على ذلك : **قولنا : (ثلاثة رجال)** فكلمة "ثلاثة" اسم العدد أضيف إلى المعدود كلمة "رجال" ، إذا نظرنا في كلمة "رجال" سنجد بأن الشرط الأول متحقق وهو أن كلمة "رجال" هي جمع وليست مفردا ، وسنجد أيضا بأن الشرط الثاني متحقق وهي أن كلمة "رجال" هي جمع تكسير وليست جمع تصحيح ،

لكن إذا نظرنا للشرط الثالث وهو أن يكون من أوزان القلة سنجد بأن هذا الشرط غير موجود ، لأن كلمة "رجال" على وزن "فعال" ،و"فعال" ليس وزنا من أوزان القلة ،**أوزان القلة كما ذكرناها : (أفعُل –وأفعال –و أفعلة –وفِعلة)** هذه الأوزان الأربعة هي أوزان القلة ، "فعال" هو وزن من أوزان الكثرة .

لماذا جئنا بكلمة رجال على وزن من أوزان الكثرة؟ السبب في ذلك أنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "رجل" على وزن من أوزان القلة ،فلذلك جيء بدلا منه بجمع من جموع الكثرة وهو كلمة "رجال" على وزن فِعال ،فهذا مثال على ما يصح فيه الإتيان بجمع الكثرة في المعدود.

كذلك مثال آخر ذكره ابن هشام في كلمة مثلا (خمسة دراهم) أضيف العدد "خمسة" إلى المعدود وهو كلمة "دراهم"،كلمة دراهم هذه إذا نظرنا في المواصفات الثلاثة التي ذكرناها :

الأول منها أن يكون جمعا وكلمة دراهم هي جمع ،

الأمر الثاني أن يكون جمع تكسير ، وهذا موجود فإن كلمة دراهم هي جمع تكسير،وليست جمع تصحيح ليست جمع

مذكر سالم ولا جمع مؤنث سالم ،

الشرط الثالث أن يكون على وزن من أوزان القلة نرى هنا بأن كلمة دراهم على وزن (فعالِل) فهو ليس وزنا من أوزان القلة بل هو وزن من أوزان الكثرة فلماذا جئنا بوزن من أوزان الكثرة هنا ؟السبب في ذلك أن كلمة "درهم" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوها جمع قلة ،فلذلك جيء بجمع الكثرة بدلا عنه.

- **المسألة الثانية** :**أن يوجد للكلمة جمع على وزن من أوزان القلة ولكن هذا الجمع شاذ أو قليل أو نادر أو لا يقاس عليه إما أنه شاذ في القياس أو أنه شاذ في السماع**

في هذه الحالة لن نحتاج إليه وسنستغني عنه بالإتيان بجمع الكثرة ، يعني نعتبر ذلك الوزن القليل الذي سمع عن العرب وكأنه غير موجود مع أنه موجود وسمع عن العرب لكن نظرا لوجود شيء فيه ،لوجود علة فيه وهي الشذوذ ،والشذوذ نقصد به مخالفة القاعدة ،أن يوجد في هذا جمع القلة الذي سمع عن العرب شيء من مخالفة القاعدة ،فلذلك يترك وكأنه غير مسموع ويؤتى بدلا منه بجمع الكثرة ،

من الأمثلة على ذلك قول الله تعالى :{ **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** }جيء بالعدد { **ثَلَاثَةَ** }مضاف إلى كلمة { **قُرُوءٍ** } إذا نظرنا في كلمة {**قُرُوءٍ** }هل المواصفات الثلاثة منطبقة عليها ؟

الأمر الأول :أن يكون جمعا ، وكلمة { **قُرُوءٍ** }هي جمع لكلمة قَرء ،فبالتالي هي جمع ،هذا هو الشرط الأول وليست مفردة.

الشرط الثاني :أن يكون جمع تكسير ،و كلمة { **قُرُوءٍ** } هي جمع تكسير ،ليست جمع تصحيح .

الأمر الثالث :أن يكون على وزن من أوزان القلة ، كلمة { **قُرُوءٍ** } على وزن "فُعُول" ،ليس وزنا من أوزان القلة بل هو وزن من أوزان الكثرة ،فلماذا جئنا بها على وزن من أوزان الكثرة؟ هل لا يوجد لها جمع على وزن من أوزان القلة ؟ بلى ، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "قرء" على "أقراء" ،لكن هذا الجمع جمع شاذ ،فلذلك كأنه غير موجود يتجاهل فيُستعاض عنه بجمع الكثرة وهو قروء كما في الآية { **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** }

هذا بالنسبة للمجموعة الأولى وهي الأعداد من الثلاثة إلى العشرة عرفنا حكمها إذا أضيفت إلى المعدود الذي يأتي بعدها من حيث المواصفات التي فيه ، وهي أن يكون جمعا، وأن يكون مكسرا ،وأن يكون على وزن من أوزان القلة وعرفنا ما خرج من ذلك .

الحلقة (١٣)

⇐ **المجموعة الثانية (مائة – ألف)**

ويندرج تحت المجموعة الثانية عددان فقط هما العدد"مائة" والعدد "ألف" ، وبالنسبة لهذين العددين إذا أردنا أن نضيفهما إلى المعدود فما الحكم حينئذٍ ؟

يجوز إضافتهما إلى المعدود الذي يأتي بعدهما وكما يقول ابن هشام: "**وحقهما أن يضافا إلى المفرد**"، حقهما إذا أردنا إضافتهما إلى المعدود أن يكون ذلك المعدود بصيغة الإفراد، أن نأتي بالمعدود مضافاً إليه وعلى صيغة الإفراد،

مثال على كلمة "مئة" : **{مِئَةَ جَلْدَة}** فكلمة "مئة" هنا أضيف إلى المعدود الذي بعده وهو كلمة "جلدة" جئنا بها مضافا إليه مجرورا ، وجئنا بها على صيغة الإفراد "جلدة" وليس بصيغة الجمع

مثال على كلمة "ألف" قول الله تعالى{ أَلْفَ سَنَةٍ} فكلمة "ألف" اسم العدد أضيف إلى المعدود الذي بعده وهو كلمة "سنة" جيء به مضافا إليه مجرورا ، وعلى صيغة الإفراد أيضاً "سنة"

العدد "مئة" و العدد "ألف" ليس مثل "الأعداد من الثلاثة إلى العشرة"، "الأعداد من الثلاثة إلى العشرة" قلنا إن الغالب فيها و الكثير أن تضاف إلى الجمع، أما العدد "مئة" و العدد "ألف" فإنهما يضافان إلى المفرد،

س/ العدد "مئة" و العدد "ألف" هل يجوز أن نضيفهما إلى الجمع؟

أجاب عن ذلك ابن هشام فقال: بأنه قد تضاف كلمة "مئة" إلى الجمع -وإن كان ذلك قليلاً- ومثل له ببعض النصوص، ومنها قول الله تعالى: { ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } ، في قراءة حفص((ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ)) العدد "ثلاث" مضاف إلى "مئة" ، والعدد "مئة" ليس مضافاً هنا،

لكن على قراءة أخرى كما يقول ابن هشام وهي قراءة الأخوين "حمزة و الكسائي" قرأا هذه الآية((ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ)) بإضافة كلمة "مئة" إلى كلمة سنين، نرى أن "مئة" أضيفت إلى جمع "سنين" وليست مضافة إلى المفرد، لكن هذا يعتبر قليلاً وليس كثيراً حتى يقاس عليه، فالأصل أنها تضاف إلى المفرد،

قد يؤتى بعدها بالمعدود ولكن ليس مضافاً وإنما يكون منصوباً على أنه "تمييز"، كقول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتينِ عاماً * فقد ذهب المسرة و الفتاء**

الشاهد في قوله: " **إذا عاش الفتى مئتينِ عاماً**" فكلمة "مائة" هنا جيء بها بصيغة المثنى، ولم تضف إلى المعدود بعدها وهو كلمة "عاماً" وإنما جيء به منصوباً على التمييز"، هذا سُمع أيضاً عن العرب، ولكن كما قلنا الكثير والغالب في كلمة "مئة" و كلمة "ألف" أن يكونا : مضافين إلى المعدود الذي يأتي بعدهما ، ويكون بصيغة الإفراد.

>>حكم العقد والنيف من حيث التذكير والبناء <<

نأتي الآن إلى مسألة أخرى عقد لها ابن هشام فصلاً آخر في كتابه عند حديثه في كتاب العدد وهي مسألة تتعلق بما جاوز العشرة، نحن كل ما تحدثنا عنه سابقاً كان حديثاً عن الأعداد من (١ – ١٠) ، تحدثنا عن العدد "واحد" و العدد "اثنين" وبيّنا حكمهما، ثم تحدثنا عن العدد "ثلاثة" و"أربعة" إلى العشرة وبيّنا أحكام تلك الأعداد، وكذلك تحدثنا عن العدد "مئة" و العدد "ألف"،

أراد المؤلف أن يتحدث عن الأعداد التي تتجاوز العشرة

س / كيف تكون طريقة تركيب الأعداد التي تتجاوز العشرة؟

أجاب عن ذلك وبيّن أنك **إذا أردت أن تأتي بالعدد الذي يتجاوز العشرة فإنك تأتي بكلمتين ، اللفظ الأول: وهو الذي سماه "النيِّف" ويجوز فيه التخفيف فيقال "نيْف"،** [نيِّف أو نيْف] ، النيِّف هنا بمعنى الزيادة، يؤتى بالجزء الأول ويكون متضمناً أحد الأعداد السابقة التي تبدأ من الواحد وتنتهي بالتسعة، يعني واحد ، اثنين، ثلاثة إلى تسعة، ثم نأتي بالجزء الثاني ويكون كلمة واحدة وهي كلمة "عشرة"، بالتالي سوف ينشأ عندنا عدد جديد مركب من لفظين :

اللفظ الأول الذي عبروا عنه بكلمة "النيِّف" وهذا اللفظ الأول هو أحد الأعداد السابقة من الواحد إلى التسعة

اللفظ الثاني من هذا اللفظ المركب وهي كلمة واحدة لا تتغير وهي كلمة "عشرة"،

فيقال مثلاً: "أحد عشر" أو "اثنا عشر" أو "ثلاثةَ عشر" أو "خمسَ عشرة" فيؤتى بالعدد بهذه الطريقة ويكون مركباً من لفظين، وليس لفظة واحدة كما هو الحال في الأعداد السابقة، وإنما سيكون مكونا من لفظين .

س / إذا صنعنا العدد المركب كما ذكرنا عليه أمثلة قبل قليل، كيف سيكون الحكم من حيث التذكير والتأنيث؟

نجد أننا أحياناً نذكره وأحياناً نؤنثه، أحياناً نقول: "خمسَ عشرة" وأحياناً نقول: "خمسة عشر" فأحياناً نذكره وأحياناً نؤنثه، فما القاعدة في ذلك؟ وما الحكم من حيث التذكير والتأنيث؟

الإجابة عن ذلك: بأنه إذا كان "النيِّف" – الجزء الأول – هو العدد "واحد" أو العدد "اثنين" فإن هذا العدد المركب سيكون مطابقاً للمعدود في التذكير والتأنيث، فأقول على سبيل المثال:

"**جاء أحدَ عشر رجلاً**" فكلمة "رجلا" الذي هو المعدود مذكر، فلذلك جئنا بالعدد " أحدَ عشر" مذكراً الجزء الأول منه "أحد" الذي يدل على الواحد جيء به بصيغة التذكير وتبعه كلمة "عشر"، أيضاً جيء بها بصيغة التذكير والسبب في ذلك أن المعدود مذكر وهو كلمة "رجل" فنقول " أحدَ عشر رجلاً"،

كذلك العدد "اثنان" أيضاً إذا كان المعدود مذكراً فإنا نأتي بالعدد مذكراً، فنقول:

"**جاء اثنا عشرَ رجلاً**"، فالعدد هنا "اثنا" جيء به بصيغة التذكير، وكذلك كلمة "عشر" جيء بها بصيغة التذكير؛ لماذا؟ لأن ا لمعدود وهو "رجل" مذكر،

لو كان مؤنثاً سنؤنث ذلك العدد المركب، على سبيل المثال: لو أردت أن أخبر عن مجيء أحد عشر من النسوة سأقول: "**جاءت إحدى عشرة امرأةً**"، المعدود هنا "امرأة" مؤنث فلذلك أنثنا العدد بجزأيه الجزء الأول و الجزء الثاني، فقلنا " إحدى" بالتأنيث وليس "أحد"، وكذلك الجزء الثاني "عشرة" بالتأنيث وليس "عشر" بالتذكير، " إحدى عشرة امرأةً"،

ومثله العدد"اثنان"أيضاً، إذ نقول: "**جاءت اثنتا عشرة امرأةً**"،"امرأة" مؤنث فلذلك أنثنا العدد "اثنتا" وليس "اثنا" بالتذكير! بل "اثنتا" بالتأنيث، وكذلك "عشرة" بالتأنيث لأن المعدود مؤنث،

فهذا الحكم بالنسبة للعدد إذا كان الصدر أو الجزء الأول منه وهو الذي سميناه "النيِّف" إذا كان "واحد" أو "اثنين" فإنا نأتي به بصيغة التذكير إذا كان المعدود مذكراً، ونأتي به بصيغة التأنيث إذا كان المعدود مؤنثاً، فهو يطابق معدوده.

أما بقية الأعداد من "الثلاثة إلى التسعة" إذا وقعت هذه الأعداد في "النيِّف" في الصدر فإن الحكم حينئذ أنها تخالف المعدود في التذكير و التأنيث، فإذا كان المعدود مذكراً جئنا بها مؤنثاً، وإذا كان المعدود مؤنثاً جئنا بذلك العدد مذكراً، وعلى سبيل المثال: عندما أقول "**نجح ثلاثةَ عشر طالباً**"

المعدود "طالباً" مذكر فلذلك جئنا بالعدد " ثلاثةَ " مؤنث، و كلمة "عشر" ستتبع المعدود ولا تتبع العدد نفسه، لا نؤنث كلمة "عشر" نجعلها مذكرة، نأتي بها بصيغة التذكير لأن العدد مذكر، **وهذا ينبهنا إلى مسألة مهمة وهي أن الجزء الثاني من الأعداد المركبة ليس كالجزء الأول ، فالجزء الأول وهو الصدر من العددين (١١ / ١٢) يطابق المعدود ومن بقية الأعداد (١٣ – ١٩) يخالف المعدود ، وأما الجزء الثاني وهو العجز وهو كلمة (عشر) تحديدا فإنه يطابق المعدود دائما في التذكير أو التأنيث .**

كذلك لو قلنا: " **خرج خمسة عشر رجلاً**" فكلمة "خمسة" جئنا بها بصيغة التأنيث لماذا؟ لأن المعدود "رجلاً" مذكر،

والعكس لو جئنا بالمعدود مؤنثا ؛ سأقول: "**حضر خمس عشرة امرأةً**"

هنا المعدود" امرأة" مؤنث فلذلك سنأتي بالعدد "خمس" بصيغة التذكير، نخالفه فنأتي به مذكراً ، أما كلمة "عشر" ستتبع المعدود فتكون مؤنثة نظراً للمعدود مؤنث، هذا حكم هذه ا الأعداد من حيث التذكير و التأنيث وهو ما أشار إليه ابن هشام في كتابه عندما تحدث عن هذه المسألة .

❖ **ألفاظ العقود**

عرفنا العدد (١ ، ٢) ، والأعداد من (٣ إلى ٩) ، والعدد (١٠) ، كذلك الأعداد من (١١ إلى ١٩) ،
كذلك الأعداد "مائة ، ألف "بقي عندنا من الأعداد ما يسمى بألفاظ العقود
ويقصد بألفاظ العقود الأعداد التي هي : عشرون وثلاثون وأربعون ..... إلى تسعين، وهي مما يلحق بجمع المذكر السالم،
درستم سابقاً على أنه مما يلحق في الإعراب بجمع المذكر السالم فيعرب إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، هذه الألفاظ كيف يكون حكمها إذا أردنا أن نستخدمها ؟
هذه الأعداد حكمها أنها لا تضاف إلى المعدود وإنما يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التمييز، بصيغة الإفراد،
فأقول: "**خرج عشرون رجلاً**"، " **ذهب ثلاثون طالباً**"، "**نجح ستون معلماً**" فنلحظ أن هذه الأعداد "عشرون وثلاثون وستون" جئنا بعدها بالمعدود لكن لم نأت به مضافا إليه مجرورا ، وإنما جئنا به منصوباً على أنه تمييز، فيعرب على أنه تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره، ويكون بصيغة الإفراد "رجلاً" ، "معلماً" ، " طالباً"
وكذلك بالمناسبة الألفاظ المركبة "إحدى عشر "، "اثنا عشر" ، "ثلاثة عشر" أيضا يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التمييز، فأقول: "ثلاثة عشر رجلاً" و "خمس عشرة امرأةً" يؤتى بالمعدود بعدهما بصيغة الإفراد، ويكون منصوبا على التمييز .
من الأمثلة على ذلك:

١. **قوله تعالى : {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }** "أحد عشر" هذا من الألفاظ المركبة، العدد هو "واحد" جيء به بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "كوكباً" مذكر، وكذلك "عشر" بصيغة التذكير، المعدود جاء بعده منصوباً على التمييز، وهو بصيغة الإفراد .
٢. قول الله تعالى: **{ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا }** فالعدد " اثنا" و الجزء الآخر منه "عشر" جيء به بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "شهراً" مذكر، فلذلك جيء به بصيغة التذكير فقيل " اثنا"، وجيء بالمعدود بعده منصوباً على التمييز "شهراً"، وهو بصيغة الإفراد .
٣. مثال آخر في قول الله تعالى: **{ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ }**كلمة "ثلاثين" هذه من ألفاظ العقود، جيء بعده بالمعدود "ليلة" وهو منصوب على التمييز و بصيغة الإفراد .
٤. وكذلك**{ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً}** كلمة " أربعين" جيء بعدها بالمعدود "ليلة" منصوباً على التمييز ، فهو تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو بصيغة الإفراد،
٥. كذلك الألفاظ المعطوفة تأخذ الحكم نفسه كما في الآية التي ذكرها ابن هشام في قول الله تعالى: **{إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}** كلمة " تسع وتسعون" جيء بعدهما بالمعدود "نعجة" منصوباً على التمييز ، وهو بصيغة الإفراد .
٦. أيضاً ذكر ابن هشام مثالاً قد يكون فيه شيء من الإلباس فلذلك أراد أن يشير إليه حتى يزول ذلك اللبس، وهو في قول الله تعالى:**{ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا }** إذا نظرنا في هذه الآية عندنا العدد " اثنتي عشرة" جيء بهما بصيغة التأنيث، "اثنتي" مؤنثة بالتاء، وكذلك "عشرة" مؤنثة بالتاء، لماذا أنثت بالتاء؟ لأن المعدود مؤنث، يفترض أن هذا العدد "اثنتا" جيء به بصيغة التأنيث نظراً لأن المعدود مؤنث، لأننا كما قلنا العدد "أحد عشر" والعدد " اثنا عشر" يتبعان المعدود في التذكير والتأنيث، فالعدد هنا " اثنتا عشرة" جيء به بصيغة التأنيث بسبب أن المعدود مؤنث، لكننا إذا نظرنا إلى المعدود الظاهر وهو كلمة "أسباطاً" فسنجد أنها جمع ومفردها "سِبط"، والسبط مذكر، وليس مؤنثاً، فلماذا أنث العدد " اثنتا عشرة" مع أن المعدود في الظاهر كلمة "أسباطاً" مذكر و ليس مؤنثاً ؟

هذا هو موطن اللبس الذي قد يحصل عند البعض، لذلك أشار إليه ابن هشام حتى يزيل ذلك اللبس ويبين بأن المعدود في الحقيقة ليست كلمة "أسباطاً" وإنما المعدود كلمة محذوفة مؤنثة ، وتقدير الكلام (وقطعناهم اثنتي عشرة فرقةً)، وقطعناهم- أي بني إسرائيل- اثنتي عشرة فرقةً، فالمعدود هو كلمة "فرقة"، وهي مؤنثة لذلك أنث العدد وهي كلمة " اثنتي عشرة" .

>> صياغة اسم الفاعل من العدد <<

نأتي بعد ذلك إلى فصل آخر في هذا الباب –وهو باب العدد- وهو الفصل الأخير في هذا الباب، وقد تحدث فيه ابن هشام عن مسألة نستخدمها كثيراً في باب العدد، وهي طريقة صياغة اسم الفاعل من العدد، نحن نعرف أننا يمكن أن نصوغ من الأفعال اسم فاعل على وزن "فاعل"، كل فعل من الأفعال أو أغلبها يمكن أن نصوغ منها اسم فاعل على وزن "فاعل"، الفعل"ضرب" اسم الفاعل "ضارب"، الفعل "جلس" اسم الفاعل "جالس"، وهكذا "دخل وخرج ولعب وذهب" >> "داخل وخارج ولاعب" .. وما أشبه ذلك، فالأفعال يمكن أن يصاغ منها اسم فاعل على وزن "فاعل"،

س / هل يجوز لنا أن نصوغ من الأعداد أيضاً اسما على وزن"فاعل"؟

هذه المسألة هي التي سيتحدث عنه ابن هشام في هذا الفصل .

الحلقة ١٤

كنا شرعنا في الفصل الأخير من باب العدد وهو فصل يتعلق بمسألة نستعملها كثيراً في الأعداد وهي صياغة اسم الفاعل من العدد ، ذكرنا بأن اسم الفاعل يصاغ من الأفعال غالباً على وزن "فاعل" فيقال من الفعل"ضرب" "ضارب" ومن "أكل" آكل" وهكذا، فما الحال بالنسبة للأعداد .

س / هل يجوز لنا أن نصوغ من الأعداد أيضاً اسما على وزن"فاعل"؟

يمكننا أيضاً أن نصوغ من الأعداد اسماً على وزن"فاعل"، فنقول على سبيل المثال: من العدد "اثنين" نصوغ اسما على وزن"فاعل" فنقول "ثاني"، ومن العدد "ثلاثة" نصوغ اسما فنقول: "ثالث" و"رابع" و"خامس" و"سادس" إلى "عاشر"، يمكننا أن نصوغ من الأعداد اسما على وزن"فاعل"كما ذكرنا، فأقول:"هذا كتاب خامس" و"هذا رجل سادس" و"هذه محاضرة سابعة" و"هذا قلمٌ ثامن" فيصح لنا أن نصوغ اسماً على وزن"فاعل" من الأعداد.

ماذا سيكون حكم هذه الأسماء التي صغناه على وزن"فاعل" من حيث التذكير و التأنيث؟

نقول: حكمها أنها دائماً تتبع ما قبلها من حيث التذكير و التأنيث

إذا كان الموصوف بها مذكراً فإنها تكون مذكرة، وإذا كان الموصوف بها مؤنثاً فإنها تكون مؤنثة،

على سبيل المثال أقول: "**كتابٌ ثالثٌ**" و "**قلمٌ رابعٌ**" و"**طابورٌ خامسٌ**" و"**محاضرةٌ سادسةٌ**" و"**سيارةٌ سابعةٌ**"

- إذا كان الموصوف بها مذكراً فإنا سنأتي باسم الفاعل مذكراً، "رجلٌ خامسٌ"، "رجل" مذكر فجئنا بكلمة "خامس" مذكر .
- إذا كان ما قبلها مؤنثاً "امرأةٌ سادسةٌ"، كلمة "امرأة" مؤنث لذلك جئنا بالعدد "سادس" بصيغة التأنيث فقلنا "سادسة"، وهكذا حكم هذه الأعداد من حيث التذكير و التأنيث.

بقي المسألة المهمة في هذه الجزئية وهي : الفائدة من هذه الصياغة

ما حاجتنا لصياغة اسم فاعل من العدد ؟ أو بمعنى أصح ما المعنى الذي نستخدم فيه اسم فاعل المصوغ من العدد؟ إذا صغنا اسم فاعل من العدد "ثاني" و"ثالث" و"رابع" إلخ، ما المعاني التي تعطيني إياها تلك الصياغة؟

أجاب عنه ابن هشام فذكر بأن هذه الصياغة -صياغة اسم فاعل من العدد- يستخدم في الكلام لإفادة عدة معانٍ، وقد أشار إلى عدد من المعاني في كتابه، أبرز تلك المعاني وأهمها ما يلي:

⇐ **المعنى الأول : معنى الاتصاف بالعدد**

الإشارة إلى أن ما قبلها موصوف بهذا العدد تحديداً أو في هذه المرتبة والمنزلة، كما يقول ابن هشام: " **أن تستعمله مفرداً** - بدون إضافة إلى شيء بعده- **ليفيد الاتصاف بمعناه مجرداً** " ، يعني أنك تأتي باسم فاعل من العدد فتقول "خامس" و"سادس" و"سابع" نأتي به مفرداً دون إضافة - يقصد بالمفرد أي دون إضافة إلى شيء بعده - فيكون المعنى حينئذ الاتصاف، فيكون وصفاً لما قبله بأنه بهذا العدد .

عندما أقول مثلاً: "رجلٌ سابعٌ" كلمة "سابع" أفادت وصف ما قبله، وصف هذا الرجل بأنه بهذه المرتبة، أي أنه هو السابع، قد وصل إلى هذه المرحلة، وأقول "سيارةٌ ثالثةٌ" كلمة "ثالثة"أيضاً تفيد وصفاً لما قبلها "كلمة "سيارة" لكي تفيد أنها وصلت إلى هذه المرتبة، أي أنها في المرتبة الثالثة، فقبلها سيارتان، فهذا الوصف يفيد هذا المعنى وهو معنى الاتصاف بهذا العدد أو بهذه المنزلة،

وذكر ابن هشام بيتاً من الشعر :

توهمتُ آياتٍ لها ففرقتها * لستة أعوام وذا العام سابعُ**

يعني هذا العام هو السابع ، أي أنه في هذه المنزلة متصف بهذه الصفة أنه هو السابع، فقبله ستة،

فهذا هو المعنى الأول وهو المعنى المشهور المستعمل كثيراً في أسماء الأعداد التي على وزن فاعل أنها تفيد هذا المعنى ، فأقول: "هذا طالبٌ خامسٌ" هذه المرأة السادسة" " وهذه الزوجة الثانية" "هذا الكتاب الثالث" وهكذا.

⇐ **المعنى الثاني : " واحد من "**

هناك معنًى آخر تفيده أسماء الأعداد التي تصاغ على وزن فاعل، وهذا المعنى الثاني نفهمه إذا أضيف ذلك العدد إلى ما اشتُق منه، إذا جئت باسم العدد الذي على وزن فاعل - ثالث رابع خامس سادس- وأضفته إلى العدد الذي اشتققته منه، نعرف أن كلمة "خامس" مشتقة من العدد "خمسة" و كلمة " سادس" اشتققناها من كلمة "ستة" فإذا جئنا بالاثنين مع بعضهما وأضفناه إلى العدد فقلنا "سادس ستة" أو "خامس خمسة" أو "ثاني اثنين" أو "ثالث ثلاثة" أو "رابع أربعة" ، فهذا تركيب آخر واستعمال آخر يمكن أن نستعمل فيه اسم العدد الذي على وزن"فاعل" يمكننا أن نأتي به مضافاً إلى العدد الذي اشتققته منه، **وفي هذه الحالة ما المعنى الذي يدل عليه اسم العدد الذي على وزن"فاعل"؟**

إذا قلنا "ثاني اثنين" كما في قوله تعالى: {**إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**}

إذا قلنا "ثالث ثلاثة" ، "خامس خمسة"، "سادس ستة" المعنى الذي يفهم من هذا التركيب هو "واحد من"

قوله تعالى : { ثَانِيَ اثْنَيْنِ} أي واحد من اثنين، الرسول صلى الله عليه وسلم واحد ، والثاني أبو بكر رضي الله عنه

"ثالث ثلاثة" {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} أي أن الله واحد من ثلاثة في اعتقادهم،

"رابع أربعة" ، "خامس خمسة" أي واحد من أربعة، واحد من خمسة، فهذا هو المعنى الذي يفهم من اسم العدد الذي على وزن"فاعل"إذا أضيف إلى العدد الذي اشتق منه، فهذا معنى آخر من المعاني التي يفيدها اسم العدد الذي على وزن"فاعل".

⇐ **المعنى الثالث : "مصيِّر العدد كذا "**

كذلك هذا من المعاني التي يفيدها اسم العدد الذي على وزن"فاعل" في حالة إضافته إلى عدد أقل منه، بمعنى أن نأتي باسم العدد "ثالث" ، "رابع" ، "خامس"، " سادس" نضيفه لكن لا نضيفه إلى العدد الذي اشتق منه، وإنما نضيفه إلى العدد الأقل منه.

على سبيل المثال: لو قلنا "خامسُ أربعةٍ" نكون قد أضفنا كلمة " خامس" اسم الفاعل "خامس" إلى العدد الأقل منه "أربعة"، فقلنا "خامسُ أربعةٍ" وفي مثل هذا التركيب إذا قلنا "ثالثُ اثنين" أو "رابعُ ثلاثةٍ" أو "خامسُ أربعةٍ" أو "سادسُ خمسةٍ" أو "سابعُ ستةٍ" وما أشبه ذلك، ما المعنى الذي يفهم من اسم العدد الذي على وزن"فاعل"؟

هنا المعنى الذي يفهم منه هو "مصيِّر العدد كذا" "جاعل العدد كذا"،

بمعنى عندما أقول: " أنت خامسُ أربعةٍ" فالمعنى أنت مصير الأربعة خمسةً، أنت جاعل الأربعة خمسةً، أي أن عددهم أربعة وأنت صيرتهم خمسة بانضمامك إليهم، **فيفيد معنى التصيير والزيادة في العدد بسببه،**

فهذا معنى آخر يفيده اسم العدد الذي على وزن"فاعل"إذا أضيف إلى عدد أقل منه.

هذه هي الاستعمالات الثلاثة الشهيرة التي استعملت العرب فيها اسم العدد الذي على وزن"فاعل"

١. إما أن يؤتى به مفرداً، بمعنى لا يضاف إلى شيء بعده، وحينئذٍ ذكرنا حكمه بأنه يكون صفةً لما قبله لكي يدل به أنه وصل إلى هذا العدد،
٢. وإما أن يضاف إلى العدد الذي اشتُق منه، حينئذ يكون معناه "واحد من كذا"
٣. وإما أن يضاف إلى عدد أقل منه فحينئذ يكون معناه "مصير العدد كذا" .

﴿ الباب الثالث : باب كنايات العدد ﴾

ويقصد بكنايات العدد : مجموعة من الألفاظ تدل على عدد لكنها لا تدل على عدد صريح

يقصد بها مجموعة من الألفاظ نستعملها في كلامنا يدل بها على عدد من الأعداد لكنه مجهول الجنس ومجهول الكم، عدد مبهم غير معلوم .

الأعداد كما عرفنا "ثلاثة" و"سبعة" و"أحد عشر" و"ستة وعشرون" " وثلاثون" هذه الأعداد تدلك على قدر معلوم، عندما أقول: "خمسةُ رجالٍ" "سبعة عشر طالباً" "ستون سيارةً" فهي تدلك على عدد معلوم مقداره، لا يدلك على عدد مبهم فلذلك هي أعداد صريحة وواضحة،

لكن هناك ألفاظ أخرى نستعملها ونكني بها عن العدد ، بمعنى أننا نستعملها للدلالة على عدد مبهم غير معلوم، لا نعلم مقداره ولا نعلم ما نوعه وجنسه، فلذلك استعملت هذه الألفاظ للكناية عن تلك الأعداد، **فلذلك سميت "كنايات العدد"**

وهي ثلاثة ألفاظ - ليست كثيرة - جمعت في هذا الباب الذي يسمى باب كنايات العدد، و هي:

١. كم ٢. كأين ٣. كذا

❖ **اللفظ الأول / "كم"**

نحن نعرف أن كلمة "كم" لها نوعان:

١. كم الاستفهامية. ٢. كم الخبرية.

كم الاستفهامية هي: كم التي يراد بها الاستفهام عن عدد معين.

كم الخبرية هي: كم التي لا يراد بها الاستفهام عن عدد، وإنما يراد بها التكثير ، أي الإخبار عن كثرة ذلك الأمر، ولا يراد بها الجواب عن السؤال .

⇐ **أمثلة : "كم الاستفهامية"**

"كم أصدقاؤك؟" ، "كم ليلةً جلست في مكة؟"، " كم مرةً زرت والدك؟"

كلمة"كم" في هذه الأمثلة كلها هي "كم الاستفهامية"، أنا أذكرها لأطلب جواباً منك، لكي تجيب عن هذا الاستفهام، فهناك استفهام يراد الجواب عنه، فهذه " كم الاستفهامية" معناها "أي عدد؟" كما ذكر ابن هشام "كم ليلة جلست في مكة؟" بمعنى أي عدد من الليالي جلست في مكة؟

فهي كلمة يكنى بها عن عدد من الليالي لكنه مجهول غير معلوم، أنا أسأل عنه واستفهم عنه.

⇐ **أمثلة : "كم الخبرية"**

"كم ليلةٍ سهرت فيها أذاكر" ، "كم رجلٍ صالحٍ قابلته في مكة" ، "كم ليلةٍ سهر المريض فيها وهو يبكي"

في هذه الأمثلة كلها "كم" هنا ليست استفهامية، بمعنى أني عندما أنطقها أنا لا أريد بها أن أستفهم عن شيء، ولا أطلب منك أن تجيبني، وإنما أريد أن أخبرك بكثرة هذا الأمر، فعندما أقول: "كم ليلة سهرت فيها أذاكر" فالمقصود أني سهرت كثيراً من الليالي، فالمقصود الإخبار بالكثرة وليس الاستفهام فلا يتوقع منك أن تجيب عن هذا السؤال، فهذه كم الخبرية وهي بمعنى الكثرة.

❖ **أوجه الشبه والاختلاف بين كم الاستفهامية و كم الخبرية**

كم الاستفهامية و كم الخبرية ذكر ابن هشام أنهما يتشابهان في خمسة أمور ، ويختلفان في خمسة أمور :

⇐ **أوجه الشبه**

الأمور التي يتشابهان فيها، هي أمور واضحة من ضمنها مثلاً:

١.يتشابهان في كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

كلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية كنايتان عن عدد مجهول، فعندما أقول: "كم ليلة جلست في مكة؟" أنا أسألك عن مقدار الليالي التي جلستها في مكة وهي مجهولة بالنسبة لي لا أعرف كم مقدارها، كذلك عندما أقول: "كم ليلة سهرت فيها أذاكر" أنا أخبرك بكثرة هذه الليالي وهي مجهولة العدد، فكلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على التكنية عن العدد المجهول مقداره، والمجهول نوعه.

٢.يتشاركان أيضاً في أنهما لفظان مبنيان .

فـ" كم الاستفهامية" و"كم الخبرية" عند الإعراب سنعربهما كما نعرب الأسماء المبنية.

٣.أنهما مبنيان على السكون، البناء فيهما على السكون.

٤.**أنهما يأتيان متصدرين،** يأتيان في صدر الكلام، يجب فيهما أن يكونا في بداية الكلام، ولا يكونان في وسطه أو في آخره.

٥.**أن كلاً منهما يحتاجان إلى تمييز يأتي بعدهما،** لابد أن يأتي بعدهما تمييز يميزهما ويوضحهما.

⇐ **أوجه الإختلاف :**

الفرق الأول // ذكرنا أن " كم الاستفهامية" و "كم الخبرية" تحتاجان إلى تمييز، لكن الفرق بينهما في التمييز:

"**كم الاستفهامية" يأتي بعدها التمييز مفردًا، سواء جئت بهذا التمييز المفرد منصوبا** مثلما أقول: "**كم سيارةً بعت؟**" "**كم كتاباً ملكت ؟**" "**كم حديقةً زرت؟**" "**كم عمرةً اعتمرت؟**" فكلمة "كم الاستفهامية" يؤتى بعدها بالتمييز منصوباً، "عمرةً ، سيارةً" وما أشبهها، وهذه تعرب تمييزا لـ"كم الاستفهامية " تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مفرد "عمرةً" "سيارةً" تمييز مفرد،

ويجوز وجه آخر في التمييز أن يجر بـ"من" ظاهرة أو مضمرة، وذلك إذا كانت كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف الجر مثلاً نقول: "**بكم درهمٍ اشتريت كتابك؟**" أو "**بكم ريالٍ اشتريت سيارتك؟**"، هذه "كم الاستفهامية" جاء بعدها كلمة "ريالٍ" التمييز مجرور هنا ولم يؤت به منصوباً، السبب أنه هنا مجرور بحرف جر مستتر تقديره "بكم من ريالٍ" وجاز ذلك لأن كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف جر وهو " الباء" لذلك جاز أن يجر التمييز .

هذا بالنسبة لـ"كم الاستفهامية" قلنا أن تمييزها يكون منصوباً و مفرداً.

أما "كم الخبرية" فيكون تمييزها مجروراً ، و يصح أن يكون مفرداً و أن يكون جمعاً

من الأمثلة على ذلك: " **كم ليلةٍ بكيتُ فيها**" كم هنا "كم الخبرية" يراد بها كثرة الليالي التي بكيت فيها، جاء بعدها التمييز وهو كلمة " ليلةٍ" مجرورا وليس منصوباً، **وهو مفرد**

ويمكن أن يكون جمعاً مثال : "**كم كتبٍ قرأتها**"، فجيء بكلمة "كتب" وهو التمييز هنا مجرورا ، وهو صيغة الجمع

إذاً هذا هو الفرق الأول بين كم الخبرية و كم الاستفهامية :

- أن "كم الاستفهامية" يكون تمييزها مفرداً منصوبا إلا إذا سبقت بحرف الجر فإنه يكون مجرورا .
- وأما "كم الخبرية" فتمييزها يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً.

الحلقة (١٥)

** **ملخص الفرق الأول بين "كم الاستفهامية"، "كم الخبرية "** //

"كم الاستفهامية"	"كم الخبرية "
تمييزها منصوب	تمييزها مجرور
تمييزها مفرد	تمييزها مفرد أو جمع

⇐ **الفرق الثاني** //

أن "كم الخبرية" مختصة في الاستعمال في الزمن الماضي ، إذا أردنا أن نأتي بجملة فيها "كم الخبرية" فإننا نأتي بها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي **فلا يصح استعمال "كم الخبرية" في الزمن المستقبل** ، فلا يصح أن يقال : "كم رجل سأسافر معه" ، " كم سيارة سأشتريها " لا يصح لأننا جئنا بـ" كم الخبرية" في أسلوب مستقبلي ، والواجب فيها أن تستعمل في

الزمن الماضي فأقول : "**كم رجلٍ سافرتُ معه**" ، " **كم سيارةٍ اشتريتُها**" لأن المقصود بـ"كم الخبرية" الدلالة على الكثرة ، والدلالة على الكثرة أمر يحكم به في الزمن الماضي ، ففي الزمن الماضي أنا أحكم على ما لدي من سيارات أنها كثيرة ، أو على ما لديَّ من أصحاب بأنهم كثر ، أو على عدد الرجال الذين سافرت معهم بأنهم كثير ، أما الزمن المستقبل فإنه لم يحصل إلى الآن وبالتالي لا نستطيع أن نحكم على أمر غير واقع بالكثرة أو القلة

فلا أستطيع أن أقول "كم رجل سأسافر معه ☒ " لأني لم أسافر إلى الآن فلا أدري إن كنت سأسافر مع قليلين أو كثيرين ، لذلك يجب في "كم الخبرية" استعمالها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي ولا يصح استعمالها في الجمل المستقبلية

وأما "كم الاستفهامية" فإنها تستعمل في الزمانين : الزمن الماضي ، الزمن المستقبل

فيصح أن **أقول "كم كتابًا اشتريت ؟"** في الزمن الماضي

ويصح أن أقول "**كم كتابًا ستشتري في معرض الكتاب القادم ؟**"

⇐ **الفرق الثالث //**

"كم الاستفهامية" يطلب بها الجواب ، فالمتكلم بـ"كم الاستفهامية" يبحث عن جواب ، أما المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه لا يبحث عن جواب – قال ابن هشام :" **إن المتكلم بها لا يستدعي جوابا من مخاطبه**" فعندما أخاطب شخصا بـ"كم الاستفهامية" فأنا اطلب الجواب منه ، ومثال ذلك : **كم ليلةً قضيتها في مكة ؟** ، فهنا "كم الاستفهامية" أوجهها للشخص الذي أخاطبه وأطلب منه الجواب ، أما "كم الخبرية" مثل : **كم ليلةٍ قضيتها في مكة** ، عندما أوجه "كم الخبرية" إلى الشخص الذي أخاطبه فأنا لا أطلب منه أن يجيبني ، بل مقصودي أن أخبره بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ، فيجب أن ننتبه إلى الفرق بين الجملتين في التركيب ، وفي المعنى ، وفي الإعراب

عندما أقول : **كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟ ، كم ليلةٍ قضيتُها في مكة**

الجملتان متشابهتان في الظاهر لكن بينهما فرقا كبيرا في المعنى، والإعراب

	كم الاستفهامية	كم الخبرية
الفرق في المعنى	عندما أقول: **كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟** هذه "كم الاستفهامية" أطلب من الشخص الذي أخاطبه أن يجيبني فيقول: خمس ليالي أو ما أشبه ذلك	أما عندما أقول: **كم ليلةٍ قضيتُها في مكة**، بجر كلمة "ليلة" فهذه " كم الخبرية " التي أقصد بها أن أخبر الشخص المخاطب بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ولا أطلب منه جوابا
الفرق في الإعراب	ما يأتي بعد "كم الاستفهامية" (ليلةً) تمييز منصوب	وما يأتي بعد "كم الخبرية" (ليلةٍ) تمييز مجرور

⇐ **الفرق الرابع //**

أن المتكلم بـ"كم الاستفهامية" لا يحكم على كلامه بالصدق أو الكذب ، بعكس المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه يحكم على كلامه بالصدق والكذب ، وهذا الفرق يمكن أن يتضح ويتبين المراد به إذا عرفنا الفرق بين الجملتين اللتين في إحداهما "كم الاستفهامية" وفي الأخرى "كم الخبرية"

الجملة التي فيها "كم الاستفهامية" هي جملة إنشائية ، والجملة التي فيها "كم الخبرية" هذه جملة خبرية، وكما تعلمون أن الكلام نوعان: كلام خبري، وكلام إنشائي

الكلام الخبري : هو الكلام الذي يخبر فيه المتكلم عن أمر ما ، فيقول : ذهب زيد ، دخل عمرو ، نجح محمد

ويمكن أن يكون قائله صادقا ويمكن أن يكون كاذبًا، فإذا قلت: ذهب زيد، فأنا صادق إذا كان زيد فعلا قد ذهب، وأنا كاذب إذا كان زيد لم يذهب .

وأما الكلام الإنشائي : فهو الكلام الذي لا يخبر فيه المتحدث بشيء ، ويدخل تحته أنواع كثيرة من الطلب : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتحضيض والعرض – وهذا سبق الإشارة إليه عند الحديث عن مواضع استتار "أن" وجوبًا ، فمن مواضع استتار "أن" وجوبًا : إذا وقعت بعد "فاء السببية" أو "واو المعية" المسبوقة بنفي أو طلب ، وبينا المقصود بالطلب - المهم أن الكلام الإنشائي كلام لا يحكم فيه على قائله بالصدق أو الكذب ، فعندما أقول "اجلس ، لا تكتب ، هل حضر محمد؟ غفر الله لنا ، ليتنا ننجح في المادة ، لعل الله يغفر لنا" هذه الأساليب كلها : -الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي- من أنواع الإنشاء ، لا يمكن أن يقال عن المتكلم بها بأنه صادق أو كاذب ، فعندما أقول "اجلس" لا يمكن أن تقول عني صادق أو كاذب ؛ لأني لم أخبرك بشيء ، أنا أطلب منك أن تفعل شيئا .

"كم الاستفهامية" داخلة في الكلام الإنشائي ، و"كم الخبرية" داخلة في الكلام الخبري ، لذلك وجد فرق بينهما راجع إلى الفرق بين الكلام الخبري والكلام الإنشائي

كما أن الكلام الخبري يحكم على قائله بالصدق والكذب، والكلام الإنشائي لا يحكم على قائله بالصدق والكذب، كذلك "كم الخبرية" يحكم على قائلها بالصدق والكذب، و "كم الاستفهامية" لا يحكم على قائلها بالصدق أو الكذب

عندما آتي بـ"كم الخبرية" فأقول مثلا: "كم سيارة اشتريتُها" أنا أقصد التكثير، قد أكون صادقًا إذا كان عندي سيارات كثيرة، وقد أكون كاذبا، فهذا كلام خبري يحتمل الصدق أو الكذب ، **وأما "كم الاستفهامية" عندما أقول: "كم كتابا قرأت ؟** " فهذه جملة إنشائية فيها استفهام ولا يمكن أن نحكم على قائله بالصدق أو الكذب.

⇐ **الفرق الخامس //**

هذا الفرق يعود إلى ما يؤتى به بدلا منهما ، نعرف أنه يمكننا أن نأتي بجملة فيها "كم الاستفهامية" وبعدها التمييز أو "كم الخبرية" وبعدها التمييز ، ويجوز أن نأتي بعدهما بكلمة تكون بدلا من "كم الاستفهامية" أو بدلا من "كم الخبرية" ، إذا أردنا أن نأتي بذلك البدل :

- فإن ذلك البدل إذا كان واقعا بعد "كم الاستفهامية" === يؤتى به مقترنا بهمزة الاستفهام .
- أما البدل من "كم الخبرية" === فيؤتى به غير مقترن بهمزة الاستفهام

هذا قد يكون واضحا من ناحية أن "كم الاستفهامية" فيها معنى الاستفهام – على اسمها - فإذا جئت بكلمة بدلا منها فإن هذه الكلمة يفترض فيها أن تكون دالة على الاستفهام ولذلك فإنها تقترن بهمزة الاستفهام .

أما "كم الخبرية" فليس فيها دلالة على الاستفهام ، لذلك إذا جئنا بعدها بكلمة هي بدل منها ، فلا وجه لدخول همزة الاستفهام عليها .

أمثلة على ذلك :

كم الاستفهامية / "كم أصدقاؤك؟" أريد أن آتي بكلمة هي بدل عنها فأقول: "**كم أصدقاؤك؟ أعشرون أم ثلاثون؟**" أتينا بكلمة "عشرون" التي هي بدل من كلمة "كم الاستفهامية" وجئنا بها مصحوبة بهمزة الاستفهام ، حتى يبقى معنى الاستفهام في هذه الكلمة – البدل – "عشرون" .

كم الخبرية / "كم رجالٍ في البيت" يقصد به التكثير أي كثير من الرجال قي المنزل ، فإذا أتينا بكلمة بدلا من "كم الخبرية" فإننا نأتي بها من دون همزة الاستفهام فأقول : "**كم رجال في بيت ، عشرون بل ثلاثون**" فيؤتى بالبدل – عشرون– من دون همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام غير مراد هنا فلا وجه لدخول همزة الاستفهام في ذلك البدل.

❖ **اللفظ الثاني : كأين**

كما ذكر ابن هشام أن كلمة "كأين" هي بمنزلة "كم الخبرية" ومشابهة لها ، تشبهها في أمور ثلاثة ذكرها ابن هشام :

١. **إفادة التكثير** ، كما أن "كم الخبرية تدل على معنى التكثير كذلك كلمة "كأين" تستعمل للدلالة على معنى التكثير – سيتضح ذلك بالمثال– .
٢. **لزوم الصدارة في الجملة** ، يجب أن ناتي بكلمة "كأين" مصدرة في بداية الكلام مثلها مثل كلمة "كم الخبرية" يجب أن تكون مصدرة في بداية الكلام .
٣. **وجوب مجيء التمييز بعدهما مجرورا** ، كلاهما يحتاجان إلى تمييز يأتي بعدهما ، وهذا التمييز سيكون مجرورا .

هناك فرق بين "كم الخبرية" وكلمة "كأين" وهو :

أن كلمة "كأين" يأتي بعدها التمييز مجرورا بحرف جر ظاهر – كما ذكر ابن هشام أن جره بـ"من" ظاهرة –

مثال قوله تعالى { **وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا**} كلمة "كأين" هي بمعنى "كم الخبرية" في التكثير ، يعني كثير من الدواب لا تحمل رزقها ، الله يرزقها،

- كلمة كأين هي بمعنى "كم الخبرية في الدلالة على التكثير
- ونلحظ أنها جاءت في صدارة الكلام – في بداية الجملة –
- ونلحظ أن التمييز جاء بعدها مجرورا "دابة" مجرورة بحرف الجر
- وحرف الجر هنا ظاهر، ليس مثل "كم الخبرية" لم يكن حرف الجر موجودا، عندما أقول " كم رجالٍ سافرتُ معهم" التمييز بعد "كم الخبرية" مجرور لكن حرف الجر ليس ظاهرا – على القول بأنه مجرور بحرف جر–

الحلقة (١٦)

❖ **اللفظ الثالث : كلمة (كذا).**

كلمة (كذا) هي أيضًا من الألفاظ التي تستخدمها العرب في التكنية عن العدد المجهول مقداره والمجهول جنسه ، إذا كان هناك عدد لا يُدرى مقداره و لا يُدرى جنسه و لا نوعه ، فيمكن أن يُكنَّى عنه باستخدام كلمة (كذا) .

كلمة (كذا) هي في أصلها مكونة من حرف الجر (الكاف) و كلمة (ذا) التي هي اسم إشارة ، يعني أصلها: (كـ+ذا) ، الكاف:

حرف جر يفيد التشبيه ، و (ذا): اسم إشارة يُشار به إلى شيء ما ، فامتزج هذان اللفظان: الحرف مع الاسم ، وصنعا كلمة واحدة هي كلمة (كذا) التي تستخدم في التكنية عن العدد .

⇐ **أحكامها و ما تشابه فيه ما سبقها من الألفاظ ، أو تختلف فيه عنها** :

١-**من أحكامها أنها يُكنَّى بها عن العدد القليل و الكثير** ، فهي تختلف عن كلمة "كأيِّن ، وكم الخبرية" ، فهما يستعملان للكناية عن العدد الكثير ، أما كلمة "كذا" فإنها تُستعمل بالوجهين ، فيمكن استعمالها للكناية عن العدد القليل ويمكن استعمالها للكناية عن العدد الكثير .

٢-**أن كلمة (كذا) يأتي تمييزها بعدها منصوبًا** ، هذا أمر تختلف فيه أيضًا عن كلمة "كم الخبرية ، كأيِّن" ، فكلمة "كم الخبرية" و كلمة "كأيِّن" –كما ذكرنا- التمييز بعدهما يأتي مجرورًا ، لكن كلمة (كذا) يأتي التمييز بعدها منصوبًا ، مثلها مثل "كم الاستفهامية" التي يكون التمييز بعدها منصوبًا .

٣-**الحكم الثالث من أحكام كلمة (كذا) أنها لا تستحق الصدارة** ، فليس لها الصدارة في الكلام ، وهي بهذا تختلف عن بقية كنايات العدد ، فتختلف عن "كم الاستفهامية" و كم الخبرية" و تختلف عن "كأيِّن" أيضًا ؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثة: "كم الاستفهامية ، كم الخبرية ، كأين" كلها تستحق الصدارة ، يجب أن تكون في بداية الكلام

فلذلك عندما أقول –على سبيل المثال: **اشتريت كذا ثوباً. أو اشتريت كذا و كذا قماشًا** ، أو كما ذكر المؤلف: **قبضت كذا و كذا درهمًا** ،فكلمة (كذا) هنا هي كناية عن عدد مجهول ، لا يدرى مقداره و لا نوعه ، فكُنِّيَ عنه باستخدام كلمة (كذا)

و نلحظ بأنها –كما ذكرنا- تستعمل للقليل والكثير ، فقد يكون هذا العدد قليلا ، فعندما أقول: قبضت كذا و كذا درهمًا ،قد تكون تلك الدراهم قليلة و قد تكون كثيرة ، فهي تستعمل للقليل و الكثير ، كذلك نلحظ أنَّ التمييز جاء بعدها منصوبًا: **قبضت كذا و كذا درهمًا**

فكلمة (درهمًا): هي تمييز لكلمة (كذا) منصوب و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

نلحظ كذلك أنها لم تأتِ في صدارة الكلام: **قبضت كذا و كذا درهمًا** فهي لم يؤتَ بها مُصدَّرة في بداية الكلام ؛ لأنها لا تستحق الصدارة.

﴿ الباب الرابع : همزة الوصل ﴾

نأتي للباب الذي يليه و هو الباب الرابع وقبل الأخير ، و هو باب مُخصّصٌ للحديث عن همزة الوصل.

نريد أن نتعرف في هذا الفصل على همزة الوصل ، ما هي؟ و متى تدخل في الكلام؟ ما هي الكلمات التي تدخلها همزة الوصل؟ و ما هي الكلمات التي لا تدخلها همزة الوصل؟ و كيف تكون حركة همزة الوصل إذا أردنا أن نحركها؟ أي نبدأ بها و ننطقها محركة ، فكيف يكون تحريكها؟ و كذلك لو دخلت عليها همزة الاستفهام ، كيف سيكون وضعها؟

في البداية ، ما هي همزة الوصل؟ طبعا نحن نعرف أنها تسمى همزة الوصل ، و بعضهم يسميها ألف الوصل ، فسواء سميناها همزة الوصل أو ألف الوصل ، فكلاهما تسميتان صحيحتان :

تسمى ألف الوصل لأنها هي في حقيقتها هي ألف ، و تسمى همزة الوصل لأنها تشبه الهمزة ولأنها تأخذ بعض مواضعها ، فلذلك سميت همزة وصل ، فسواءً استخدمنا هذا اللفظ أو استخدمنا هذا اللفظ فكلاهما يدلان على شيءٍ واحد ، هذا من حيث التسمية.

>> أنواع الكلمات التي تكون فيها همزة وصل ، و الكلمات التي لا تكون فيها همزة وصل <<

نحن نعرف بأن ألف الوصل هذه إمَّا أن تدخل على الأسماء و إما أن تدخل على الأفعال و إما أن تدخل على الحروف ؛ لأن أنواع الكلمات ثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف ،

فما هي الأسماء التي تدخلها همزة الوصل و التي لا تدخلها همزة الوصل ؟

و ما هي الأفعال التي تدخلها همزة وصل و التي لا تدخلها همزة وصل ؟

و ما هي الحروف التي تدخلها فيها همزة الوصل و الحروف التي لا تدخل فيها همزة الوصل؟

❖ **أولًا / الأسماء**

الكثير والغالب في الأسماء أنها لا تدخلها همزة الوصل إلا نوعين ، فهناك نوعان من الأسماء هما اللذان تدخل فيهما همزة الوصل ، فما هما ؟

المجموعة الأولى هي : **أسماء مسموعة ومحفوظة عن العرب** ، فهناك أسماء سُمِعت و حُفِظت عن العرب تكون كتابتها بهمزة الوصل ، وهذه الأسماء عشرة ، وهي:

[اسم ، ابن ، ابنة ، اِبْنُم ، است ، اَيْمُن ، اثنان ، اثنتان ، امرؤ ، امرأة]

هذه الأسماء العشرة المحفوظة والمسموعة عن العرب ، كلها أسماءٌ تُكتب بهمزة الوصل دائمًا.

المجموعة الثانية هي: **مصادر الأفعال الخماسية و السداسية** ، كُلُّ فعلٍ خماسي أو سداسي إذا جئنا بمصدره ، فإن ذلك المصدر ستكون همزته همزة وصل، مثال : إذا أتينا بالفعل الخماسي – مكون من خمسة حروف –، مثل: (انطلق). وأردنا أن نأتي بمصدر هذا الفعل ، (انطلق) مصدره: (انطلاق). (انطلاق) مصدر لفعل خماسي ، إذن نحكم عليه بأن همزتها همزة وصل ، فنكتب كلمة: (انطلاق) بدون همزة ، على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة تحت ألف (انطلاق) فهذا خطأ ؛ لأن كلمة (انطلاق) هي مصدر لفعل خماسي فالواجب أن تكون أَلِفه ألف وصل.

و كذلك الفعل (استقدم) هو فعل سداسي ، إذا أردنا أن نأتي بمصدره ، فمصدره: (استقدام). استقدم استقداما ، فكلمة (استقدام) هي مصدر لفعل سداسي ؛ لذلك فإن الألف التي في أوله ألف وصل ، فلا نكتبها بالهمزة ، يجب أن تُصوَّر و تُكتَب على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة ، فإنَّ هذا خطأ.

إذن هذه هي فقط الأسماء التي تكون فيها الهمزة همزة وصل:

الأولى: الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب التي ذكرناها

الثانية : مصادر الأفعال الخماسية والسداسية

فأيُّ اسم من الأسماء إذا أردنا أن نكتبه وأردنا أن نعرف هل همزته همزة وصل أو همزة قطع ، فإننا ننظر: هل هو داخل في إحدى هاتين المجموعتين؟ هل هو من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب؟ هل هو من مصادر الأفعال الخماسية أو السداسية؟ إذا كان داخلا في إحدى هاتين المجموعتين فنكتبه بهمزة وصل ، وإذا لم يكن داخلًا في هاتين المجموعتين فتكون همزته همزة قطع .

على سبيل المثال ، لو أردت أن أكتب كلمة: (اسم) هي داخلة في الأسماء العشرة ، فأكتبها بهمزة وصل

أردنا أن نكتب كلمة: (امرؤ) هي داخلة في الأسماء العشرة فأكتبها بهمزة وصل

كلمة: (استعطاف) هي مصدر لفعل سداسي (استعطف) إذن نكتبها بهمزة وصل.

مثل كلمة: (أحمد و إبراهيم و أسماء و إيمان) إذا نظرنا في هذه الأسماء سنجد بأنها ليست من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب و ليست مصادر لأفعال خماسية أو سداسية ، فإذن نحكم عليها بأنَّ الهمزات في أولها هي همزات قطع ، ونكتبها على صورة همزة قطع ، فأقول:

(إيمان) بهمزة تحت ألفها أو (أسماء) بهمزة فوق الألف ، (أحمد) بهمزة فوق الألف و هكذا.

❖ **ثانيًا : الأفعال**

متى نكتب همزة الوصل و متى لا نكتبها في الأفعال؟

الأفعال كما تعرفون لها ثلاثة أنواع : الفعل الماضي – الفعل المضارع – فعل الأمر.

الحكم فيها سيختلف حسب نوع الفعل ، فهل الفعل فعل ماضي أو الفعل فعل مضارع أو الفعل فعل أمر؟ إذا بدأنا أولا بالفعل المضارع

⇐ **الفعل المضارع : دائمًا همزته همزة قطع**

فعندما أكتب فعلا مضارعًا للمتكلم فإني أبدأه بهمزة قطع ، فالفعل المضارع لا بد أن يُبدأ بواحد من الحروف الأربعة المجموعة في كلمة: أنيت. إما أن نبدأه بالهمزة: أكتبُ (للمتكلم) ، أو بالنون: نكتبُ (لجماعة المتكلمين) ، أو بالياء: يكتبُ (للغائب) ، أو بالتاء: تكتب (للمخاطب). فإذا أردنا أن نكتبه بالهمزة للمتكلم ، إذا كنت أتكلم عن نفسي فإني أكتبه بهمزة قطع . مثل : (أجلسُ) (أذهب) (أسافر) (أستقدم) (أُشجِّع) ، فكل هذه الأفعال هي أفعال مضارعة ؛ فلذلك عندما أكتبها بالهمزة التي تدل على المتكلم ، فإن هذه الهمزة هي همزة قطع و ليست همزة وصل ، ويجب أن تُكتب الهمزة بصورة همزة القطع و ليست همزة وصل. هذا بالنسبة للفعل المضارع .

⇐ **ثانيًا : الفعل الماضي**

الفعل الماضي قد يكون فعلا ثلاثيًا –أي مكونًا من ثلاثة أحرف

قد يكون رباعيًا –مكونًا من أربعة أحرف

قد يكون خماسيًا –مكونًا من خمسة أحرف

قد يكون سداسيًا –مكونًا من ستة أحرف- و هذا هو الحد الأقصى

فالأفعال الماضية لا تقل –في الأصل- عن ثلاثة أحرف و لا تزيد عن ستة أحرف

إذا كان الفعل الماضي ثلاثيًا أو رباعيًا : فإن همزته همزة قطع

و إذا كان الفعل الماضي خماسيًا أو سداسيًا : فإن همزته همزة وصل

فالتفريق هنا بين همزة الوصل و همزة القطع مبنيٌّ على عدد حروف الفعل الماضي .

أمثلة على ذلك :

الفعل الماضي الثلاثي: (أكل) (أخذ) هذان الفعلان نجد أنهما فعلان ماضيان ثلاثيان – مكونان من ثلاثة أحرف- لذلك نحكم على الهمزة الموجودة في أولهما بأنها همزة قطع ، فتكتب بصورة همزة القطع .

كذلك الأفعال الرباعية: (أعطى) (أكرم) (أحسن) هذه كلها أفعال ماضية رباعية – مكونة من أربعة أحرف - ، إذا أردنا

أن نكتبها فإنَّا نكتب الهمزة في أولها بصورة همزة القطع ؛ لأن الفعل فعل رباعي

الفعل الخماسي: **(انطلق) (انكسر). (انطلق)** فعل ماضي خماسي مكون من خمسة أحرف- كذلك (انكسر) فعل ماضي وهو خماسي ، إذا أردنا أن نكتب الهمزة في أولهما ، فإنَّ هذه الهمزة هي همزة وصل ، تُكتب بصورة ألف الوصل و ليست همزة قطع

كذلك الأفعال الماضية السداسية ، مثل: **(استشار) (استقدم) (استحسن)** هذه الأفعال الماضية السداسية كلها عند كتابتها تكتب الألف في أولها على صورة ألف الوصل و ليست همزة قطع. هذا الحكم بالنسبة للفعل الماضي ، عرفنا بأن ألفه تكون ألف وصل إذا كان خماسيًا أو سداسيًا ، و تكون همزة قطع إذا كان ثلاثيًا أو رباعيًا.

⇐ **ثالثًا : فعل الأمر**

تعرفون أنَّ فعل الأمر يؤخذ من الفعل الماضي ، فإن كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إذا كان مأخوذًا من فعلٍ ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل.

نأتي بأمثلة ليتضح الكلام :

إذا كان عندنا فعل ماضي رباعي ، مثل: **(أَكْرَمَ) (أَحسَنَ) (أبدعَ)** هذه أفعال ماضية رباعية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، سنقول: **(أكرَمَ : أكرِمْ) – (أحسنَ : أحسِنْ) – (أبدعَ : أبدِعْ) فـ : (أحسِن و** أكرِم و أبدِع) هذه أفعال أمر مأخوذة من أفعال ماضية رباعية ؛ لذلك يجب أن تكون الهمزة في أولها همزة قطع .

أما إذا كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل ثلاثي ، مثل: **(كتب و جلس و خرج)** هذه أفعال ثلاثية ماضية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، فإنَّ الألف في أولها ستكون ألف وصل ، فأقول: **(اكتبْ و اجلسْ و اخرجْ)** أتينا بفعل الأمر من هذه الأفعال الماضية الثلاثية ، و الألف التي في أولها هي ألف وصل ،

كذلك الأفعال الخماسية و السداسية إذا أتينا بفعل الأمر منها فإنها ستكون بألف وصل ، مثال: (انطلق) فعل خماسي إذا أتينا بفعل الأمر منه ، نقول: (انطلِقْ) هنا نكتبه بألف الوصل .

كذلك الفعل السداسي ، مثل: (استقدم) إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منه ، نقول: (استقدِم) فعل أمر مأخوذ من فعل سداسي فهمزته تكون همزة وصل .

هذا بالنسبة لفعل الأمر إن كان مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إما إن كان مأخوذًا من فعل ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل .

الحلقة (١٧)

❖ **النوع الثالث : الحروف**

متى تكون همزة الوصل في الحروف ؟ متى تُكتب في الحروف ومتى لا تُكتب؟ الأمر في هذا واضح ويسير جدًا ، **وذلك أنَّ الحروف كلها همزاتها همزات قطع ، ما عدا حرفًا واحدًا وهو (أل) التعريف**

(أل) التعريف حرفٌ من الحروف ، لكن همزتها همزة وصل ،فعندما نكتب (أل) التعريف مقترنة بكلمة ما مثلا : الكتاب ، القلم ، البيت (أل) في الكلمات السابقة هي حرف من الحروف لكن الهمزة التي في أوله هي همزة وصل ، علمًا أنَّ (أل) التعريف إذا كتبت وحدها منفصلة ، فإنها حينئذٍ تصبح همزة قطع ، لكنها تكون همزة وصل إذا كُتبت متصلة

بكلمة من الكلمات .

أما غير كلمة (أل) فالحكم فيه واضح فهمزتها همزة قطع ، مثل كلمة : (أو) ، (أم) هذه الكلمات وغيرها من الحروف ، كلها الحكم فيها واضح وهو أن همزتها همزة قطع . مثل (أم) ، (أو) ، (أن) .. إلخ .

>> مسألة تحريك همزة الوصل <<

نحن نعرف أنَّ همزة الوصل هي حرف ساكن ، **فالنحاة يُعرِّفون همزة الوصل : حرف ساكن يؤتى به للابتداء بالكلمة** ، وذلك أنَّ بعض الكلمات قد يكون أول حرف منها ساكنًا ، والعرب لا تبدأ بالساكن ، فلذلك يؤتى بألف الوصل هذه قبله حتى يمكن النطق والابتداء بالكلمة ، فهو حرف ساكن يؤتى به بداية الكلام ،

وبعض النحويين يعرفها : ما يثبت ابتداءً ويسقط وصلًا ، فيثبت ابتداءً ، فإذا أردنا البدء بها فإن هذه الألف تكون ثابتة أقول : اكتب فالألف موجودة ، لكنها في وصل الكلام تسقط ولا تكون موجودة ، فالمهم أنَّ هذه الألف ألف الوصل ساكنة ، لكننا إذا أردنا أن نبدأ بكلمة في أولها ألف وصل ، حينئذٍ لا يمكننا أن نبدأ بها وهي ساكنة فلا بد أن تُحرك ألف الوصل ، فيأتي هنا السؤال ،

س/ كيف تكون حركة همزة الوصل ؟

هل بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ولا خيار غير هذه الثلاثة ، فهل الأمر جائز لي على السواء بأي حركة أريدها ؟ أم أن هناك ضابطًا لها ؟

١. نقول : في الابتداء هناك قاعدة عامة # **أنَّ الأصل والكثير والغالب في تحريك همزة الوصل هو تحريكها بالكسرة** # وإذا أردنا أن نطبق على ذلك سنجد الكثير فمثلا : "الاسم" إذا أردنا أن نبتدئ بها سأقول : اسمي – اسمك – ابني – ابنك – امرؤٌ – اثنان – استقدام ، كل هذه الأمثلة وغيرها الكثير ، إذا أردنا أن نبدأ بهمزة الوصل ستجد أننا نبتدئ بها مُحركة بالكسرة ، وهذا هو الأصل والكثير .
٢. **أحيانا إذا أردنا أن نبتدئ بهمزة الوصل فإنا نبتدئ بها مُحركة بالفتحة ويكون هذا في (أل) التعريف المقترنة بكلمة ما** ، فإذا أدخلناها على كلمة ما وأردنا أن نبتدئ بها فإننا نحرك الألف التي في أولها بالفتحة أقول مثلًا : الكتاب – القلم – الجلوس – الخروج ، (أل) التعريف الموجودة في الأول همزتها همزة وصل ، فعندما نريد أن نبتدئ بها فإننا نُحرك الألف الموجودة في الأول بالفتحة .
٣. **هل يمكن أن تُحرك ألف الوصل بالضمة ؟ أقول نعم ، يمكن أن تُحرك بالضمة وذلك في فعل الأمر من الفعل الثلاثي إذا كانت عين مضارعه مضمومة فتُحرك بالضمة** ، إذا جئنا بفعل ثلاثي وعين المضارع فيه مضمومة ثم أردنا أن نصوغ منه الأمر فإن همزة الوصل تكون محركة بالضمة .

نمثل لذلك : الفعل "كتب" هذا فعل ماض ، إذا أردنا أن نأتي بالمضارع منه وهو "يكتُبُ" فلاحظ أننا ننطق الحرف الأوسط أو ما يسميه الصرفيون " عين الكلمة " ننطقه مضمومًا ، فالفعل "كتب" عين مضارعه مضمومة

فإذا جئنا بفعل الأمر منه سنقول "اُكتُب" **إذا أردنا أن نبدأ بالفعل "اكتب" نجد أننَّا قد حركنا همزة الوصل بالضمة ؛ والسبب في ذلك حتى تحصل المشاكلة بين حركة ألف الوصل وحركة الحرف الثالث وهو التاء " عين الكلمة "** .

لأنا لو جئنا بالأصل وهو التحريك بالكسرة ، فلو قلنا " اِكتُب " سنجد صعوبة في نطق ذلك ، فلصعوبة الانتقال من الكسرة

إلى الضمة ، لذلك كان التحريك هنا بالضمة **وهذا في فعل الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مضمومة ، وهذه شروط ولو اختلفت سيختلف الحكم** ، فنحن نقول فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي ،

فلو جئنا بفعل أمر مأخوذ من فعل رباعي مثلا الفعل : أكرم ، فعل الأمر منه "أكرِم" فليس هناك همزة وصل أصلًا

فعل خماسي : "انطلقَ" فعل الأمر منه "اِنطلقْ" وهمزة الوصل فيه مكسورة كما هو الأصل

فلذلك نحن نريد الفعل الثلاثي تحديدًا ، وليس كل فعل ثلاثي إنما الفعل الثلاثي الذي عين مضارعه مضمومة مثل : كتبَ : يكتُبُ ،

فلو جئنا بفعل ثلاثي لكن عين مضارعه ليست مضمومة مثل : "فتَحَ" ماض ثلاثي ، مضارعه "يفتَح" فنجد أنَّ التاء التي هي " عين الكلمة " حركتها الفتحة وليس الضمة فعندما نأتي بالأمر منه سنقول : "اِفتحْ" فنكسر ألف الوصل لا نضمها ؛ لأن الضم مرتبط بحركة عين الكلمة ، فلابد أن تكون العين مضمومة حتى تكون همزة الوصل مضمومة .

هذا ما يتعلق بحركة ألف الوصل إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فإن حركتها الكثير والغالب بل الأصل أن تكون حركتها الكسرة ،

وقد تكون بالفتحة وذلك في (أل) التعريف

وقد تكون بالضمة وذلك في فعل الأمر المأخوذ من الماضي الثلاثي المضمومة عين مضارعه ، طبعًا ألف الوصل هذه كما لا يخفى أنها تثبت عند الابتداء بها ، فنحن نُحركها إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فننطقها ونحركها فنقول : اِجلس – اُكتُب فنستطيع أن نخرجها ، لكنها في وصل الكلام تسقط ولا تُنطق فعندما أقول كلمة : اسم ، فالألف هنا موجودة ؛ لأننا ابتدأنا بها لكنا لو أتينا بها وسط الكلام فقلنا : باسم فنلحظ أن الألف في النطق قد ذهبت وسقطت ؛ لأنها هي ألف وصل ، هذا ما يتعلق بالحديث عن تحريك ألف الوصل ، بقي هناك المسألة الأخيرة في الحديث عن همزة الوصل ومواضعها وهي :

❖ **الحكم إذا جاء قبل ألف الوصل همزة الاستفهام**

قد يحصل أن تأتي بكلمة من الكلمات التي في أولها ألف وصل وتسبقها بهمزة الاستفهام وحينئذٍ قما الحكم ؟

إذا سُبقت همزة الوصل بهمزة الاستفهام == فإن ألف الوصل هذه تسقط من الكلام

على سبيل المثال عندما أقول : ابنك غائب ، أريد أن آتي قبلها بهمزة الاستفهام نقول ، أَبنُكَ غائبٌ؟

هنا أسقطنا ألف الوصل وبقيت ألف الاستفهام ،

هذا ما يتعلق بحكم همزة الوصل إذا سبقت بهمزة الاستفهام ، وبهذا نكون انتهينا من الحديث عن هذا الباب الرابع من الأبواب الداخلة معنا في المنهج وهو باب " همزة الوصل وأحكامها " .

﴿ الباب الخامس والأخير : باب الوقف ﴾

هناك بالمناسبة عدد من الأبواب موجودة في الكتاب لكنها غير داخلة في المنهج المقرر ، إذا المقرر محصور في عدد من الأبواب ، الباب الذي معنا هو الباب الأخير وهو :باب الوقف

باب الوقف يقصد به : الوقوف على أواخر الكلمات ، والمراد هو بيان كيف يمكننا أن نقف على آخر الكلمة ، وقد يسأل سائل فيقول الأمر واضح ، وذلك أنَّ الوقف على الكلمة يكون بالسكون ، وهذا أمرٌ معلوم بأنَّ العرب تقف على آخر الكلمة بالسكون ، فما الحاجة إلى تخصيص باب مستقل للحديث عن هذا الأمر؟ **نقول بأنَّ الأصل في الوقف أن يكون بالسكون**

وهذا واضح وظاهر ، لكن هناك بعض الكلمات التي يختلف فيها الحكم أو يتعدد فيوجد أحكام أخرى جائزة غير الوقف بالسكون ، لذلك النحاة اعتنوا بجمع هذه المواضع التي يكون فيها الوقف بأوجه متعددة ، وذكروها ونصُّوا عليها ووضعوها تحت باب الوقف ليبينوا كيف يمكن للمتكلم أن يقف على تلك الكلمات ، هذه الكلمات التي تحدثوا عنها هي على النحو التالي :

❖ **النوع الأول : الكلمة المنونة**

وهي الكلمة التي آخرها تنوين ، سواءً كان ضمتين أو فتحتين أو كسرتين فكله يسمى تنويناً ، وكله تكون الكلمة فيه منونة ، فالوقف على الكلمة المنونة سيختلف حكمه على النحو التالي :

١. **إذا كانت الكلمة آخرها تنوين بضمتين أو كسرتين : فإن الوقف يكون عليها بحذف التنوين والوقف بالسكون ، وعلى سبيل المثال عندما أقول : هذا زيدٌ** ، فكلمة "زيدٌ" في آخرها تنوين وهما ضمتان ؛ لأنه خبر مرفوع ، فإذا أردت أن أقف هنا على كلمة "زيد" التي آخرها تنوين بضمتين ، فإني أحذف التنوين وأقف بالسكون فأقول : هذا زيدْ .

وكذلك لو كان التنوين بكسرتين لو قلت : **سلمت على زيدٍ ، فزيدٍ** : اسم مجرور بـ على وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، فكلمة زيد في آخرها تنوين بكسرتين فلو أردنا الوقوف عليها فيكون أيضًا بحذف التنوين والوقف بالسكون فأقول : **سلمت على زيدْ .**

٢. إذا كان في آخر الكلمة تنوين بفتحتين مثل : **رأيت زيدًا** ، زيدًا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، فكيف نقف عليها ؟ نقول إذا أردنا الوقوف عليها ، فلا نحذف التنوين إنما الحكم الواجب هنا : أن نبدل التنوين ألفا فأقول : رأيت زيدا ، ألف دون تنوين " لتفهم الصورة يحبذ استماع الدرس "

❖ **النوع الثاني : الوقف على كلمة إذن .**

كيف نقف عليها ؟ طبعا كلمة " إذن " النحاة خصُّوها بالذكر ؛ لأن آخرها نون مشابهة في النطق للتنوين ، فنظرًا لكون آخرها نونا والنون تشبه التنوين في النطق لذلك حصل فيها كلام حول طريقة الوقف عليها :

- النحاة ذكروا أنَّ كلمة (إذن) إذا أردنا الوقوف عليها فإنا نقف عليها كما نقف على الكلمة المنونة المنصوبة ، بمعنى يوقف عليها بقلب النون ألفا ، فكلمة : " إذن " لو أردنا الوقوف عليها نقول إذا بقلب النون ألفا عند الوقف ، **هذا هو رأي جمهور النحويين** ،
- وبعضهم أجاز الوقف عليها بالنون فيقولون (إذنْ) لكن كما تعرفون رأي الجمهور بالوقف عليها بقلبها ألفا فنقول : إذا وهو الموافق للقراءة القرآنية كما فيها قوله تعالى { **وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا** } فكلمة "إذن" هذه عند الوقف عليها فإنها يوقف عليها بقلب النون ألفا فيقال : وإذا ... الآية ، على ما أجمع عليه القراء السبعة

الحلقة (١٨)

❖ **النوع الثالث : الوقف على هاء الضمير**

إذا كان هناك كلمة في آخرها هاء الضمير فكيف يمكن الوقف على هذا الضمير الذي هو الهاء ؟

نستطيع أن نقول أنَّ الوقف على هاء الضمير يختلف بحسب ما يأتي بعدها ، فكلكم تعرفون أنَّ هاء الضمير يكون محركًا إما

بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة .

فإذا كان محركًا بالفتحة == يتبعه ألف في النطق.

وإذا كان محركًا بالكسرة == يتبعه ياء في النطق.

وإذا كان محركًا بالضمة == يتبعه واو في النطق .

فإذا أردنا أن نقف على هذا الحرف وهو " الهاء " فماذا نفعل بهذا التابع الذي جاء بعده " الألف أو الواو أو الياء " ؟

إذا وقفنا على الضمير " هاء الغائب " وكانت حركتها الفتحة وبعدها ألف ، فإنه يوقف عليها بإثبات تلك الألف

فأقول على سبيل المثال : "رأيتها – قابلتها – نظرت إليها – جلست معها" في كل هذه الأمثلة كان عندنا الضمير " هاء الغائب " موجودًا في آخر الكلمة وحركتها الفتحة وبعدها الألف ، هنا عندما نريد أن نقف على الضمير " الهاء " لا نستطيع أن نقف عليه وحده ونلغي الألف التي بعده ، بل لا بد من إثبات الألف التي بعده ، ولا يمكن حذفها .

وإذا وقفنا على الضمير " هاء الغائب " وكانت حركتها ضمة أو كسرة ففي هذه الحالة نقف عليها بالسكون ، ونحذف ما بعده من حرف الزيادة الذي هو الواو أو الياء .

فعلى سبيل المثال عندما نقول : الفعل رأيتُهُ – الهاء هنا حركتها الضمة – ونلحظ بأنها في النطق يتصل بها واو ، ولكن إذا أردت أن أقف عليها فإني أقف عليها بالسكون فأقول : رأيتُهْ ، فيوقف عليها بالسكون وتحذف الواو .

كذلك لو كانت الهاء مكسورة فإنه أيضًا يوقف على الهاء بالسكون .

على سبيل المثال : مررت بهِ – الهاء هنا حركتها الكسرة – هذه الهاء يتصل بها في النطق ياء فأقول : مررت بِهِ لكني إذا أردت أن أقف عليها أقف عليها بالسكون وأحذف تلك الياء فأقول : مررت بِهْ ، فيوقف على الهاء بالسكون وتحذف تلك الياء .

إذًا باختصار حكم الوقوف على هاء الضمير :

١. إذا كانت مفتوحة : فإنه يوقف عليها بإثبات الألف التي تأتي بعدها .
٢. إذا كانت مضمومة أو مكسورة فإنه يوقف عليها بالسكون ويُحذف ما بعدها وهو الواو أو الياء .

إلا في الضرورة الشعرية ،فيجوز إثبات الواو التي تأتي بعد الهاء المضمومة ، والياء التي تأتي بعد الهاء المكسورة ، **فإذا اضطر الشاعر إلى ذلك فإنه يجوز له أن يثبتها ولا يحذفها ، ومن الأمثلة** على ذلك :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ * كَأَنَّ لَونَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ**

المهمه : هو القفر المفازة الصحراء ، هو الآن يتكلم مفاخرًا بنفسه ، يريد أن يخبر بكثرة الصحاري التي قطعها ، وأنه شجاع لا يخاف ، وما أشبه ذلك ، فهو يقول " ومهمه " يعني رب صحراء ومفازة " مغبرة أرجاؤه " أنحاؤها وأرجاؤها كثيرة الغبار والأتربة ، " كأن لون أرضه سماؤه " كأن لون الأرض والسماء قد تشابه من كثرة الغبار الذي ملأ الجو وهو موجود في الأرض أصلا ،

الشاهد في قوله : " ومهمه مغبرة **أرجاؤه** " كلمة "أرجاؤُ" آخرها هاء مضمومة والمفترض عند الوقف عليها أن نقف عليها بالسكون فنقول : أرجاؤْ ، فنحذف الواو ، لكن الشاعر أثبت الواو فقال : " ومهمه مغبرة **أرجاؤُهُ** " فوقف بإثبات الواو ؛ لضرورة الشعر حتى يستقيم وزن الشعر .

وكذلك : " كأن لون أرضه **سماؤُهُ** " فكلمة "سماؤُ" كان المفترض أن يقال : سماؤْ بالسكون وحذف الواو ، لكنه أثبت الواو ؛

لضرورة الشعر .

هناك مثال آخر ذكره في قول الشاعر :

تجاوزت هندًا رغبةً عن قتالهِ * إلى ملكٍ أعشو إلى ضوءِ نارهِ**

الشاعر يتحدث أنه : تجاوز هندا هذا الرجل الذي اسمه هند ، تجاوزه رغبة عن قتاله لا يريد قتاله ، إلى ملك يتفيأ ضلاله ، وأنال من خيره .

الشاهد في قوله : "**رغبة عن قتالهِ**" آخرها ضمير وهي مكسورة فالمفترض عند الوقوف عليها أن يقف عليها بالسكون فيقول : "تجاوزت هندًا رغبة عن قتالهْ" ، لكن الشاعر لم يقف عليها بالسكون إنما كسر الهاء وذكر الياء بعدها فقال : "رغبةً عن قتالهِ" ، وهذا جائز ؛ لأنه في ضرورة الشعر حتى يستقيم له الوزن .

❖ **النوع الرابع : الوقف على الاسم المنقوص**

في البداية ما هو الاسم المنقوص ؟ هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها

إذًا هو : اسم معرب ، آخره ياء ، مكسور ما قبلها .. فلا بد أن يكون اسمًا

أمثلة ذلك : "**القاضي – الداعي – المهتدي – المتقي- المُستكفي**" وما أشبهها هذه كلها أسماء تسمى : أسماء منقوصة

إذا نظرنا هل الشرط " التوصيف أو التعريف" الذي ذكرناه منطبق عليها ؟

١. الاسم المعرب : " القاضي- الداعي –الهادي – المستكفي –المهتدي " ستجد أنها أسماء معربة ليست مبنية .
٢. الذي آخره ياء : لا بد أن يكون آخرها ياء وهو أيضًا موجود في الكلمات التي ذكرناها .
٣. لا بد أن يكون قبل آخره كسرة : أي قبل الياء وهذا موجود " القاضِي – الداعِي " فالحرف قبل الياء مكسور.

فكل كلمة اتصفت بهذه المواصفات السابقة فهي اسم منقوص ، ولو تخلف شرط من الشروط فلا يقال بأنه اسم منقوص على سبيل المثال :

- " الذي " : آخرها ياء مكسور ما قبلها لكنه تخلف الشرط الأول وهو أن يكون الاسم معربا ، "الذي : اسم مبني"
- " يقضي – يبني " آخرها ياء مكسور ما قبلها ، لكنها ليست أسماء منقوصة ؛ لأنها أفعال ليست أسماء .
- " ضبْيٌ – جدْيٌ " هذه أسماء ومعربة وآخرها ياء لكنها ما قبل آخرها ساكن ، فهي لا تسمى أسماء منقوصة .

فلا بد من توفر المواصفات التي ذكرناها حتى نحكم على الكلمة أنها اسم منقوص .

كيفية الوقوف على الاسم المنقوص

في البداية نقول الاسم المنقوص إما أن يكون : معرفة أو نكرة ، فلكلٍّ حكم :

١. **الاسم المنقوص المعرفة " المعرف بأل** " مثل : القاضي – الداعي – المهتدي وما أشبهها

- **الأكثر والأغلب عند العرب أنهم إذا وقفوا على الأسماء المنقوصة المعرفة بأل أنهم يقفون عليها بإثبات الياء .**

فيقولون : "جاء القاضي – وسلمتُ على الداعي" فهنا كلمة "القاضي" وكلمة "الداعي" وُقف عليها بإثبات الياء ، وهذا هو الكثير والغالب .

- **ويجوز فيها وجه آخر وهو الوقف عليها بحذف الياء**

هذا ليس كثيرا بل سُمع عن العرب ، وبه قُرأت بعض الآيات من الكلمات المنقوصة المعرفة بأل ، ومن الأمثلة على هذا قوله تعالى {**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**} وقوله تعالى : { لينذر يوم التلاق } "المتعال" قالوا : أصلها "المتعالي" بالياء فهو

اسم منقوص معرف بأل آخره ياء ، ومثله (التلاق) فأصله (التلاقي) بالياء ، والكثير والغالب عند العرب أن يوقف عليهما بإثبات الياء وهي قراءة عدد من القراء مثل ابن كثير وغيره قرأوا بإثبات الياء ، لكن هناك قراءات أخرى كقراءة حفص قرأ بحذف الياء وهذا وجه صحيح في اللغة ، فيجوز أن تحذف الياء من الأسماء المنقوصة المعرفة بأل ، أيضًا النصوص الأخرى كثيرة التي تشهد بمثل هذه الحالة التي يجوزفيها أن تحذف الياء.

٢. إذا كان الاسم المنقوص نكرة غير معرف بأل

ننظر إلى إعرابه :

- **إذا كان : مرفوعًا أو مجرورًا : نقف عليه بحذف الياء**

فنقول مثلا في كلمة :

هذا قاضٍ ، **هذا** : اسم إشارة في محل رفع ، **قاضٍ** : خبر مرفوع علامة رفعه الضمة المقدرة

إذًا هنا قاضي : اسم منقوص غير مُعرَّف بأل مرفوع فنقف عليه بحذف الياء فنقول : "هذا قاض" بحذف الياء

وكذلك إذا كان مجرورًا : "سلمت على قاض" فنقف عليها بحذف الياء .

- **أمَّا إذا كان منصوبًا : فإنه سيكون منونًا وبالتالي ستكون الياء ثابتة**

عندما أقول : رأيت قاضيًا ، ستكون الكلمة منصوبة ومنونة وبالتالي عند الوقف عليها نقف عليها بإثبات الياء وبعدها التنوين الذي يُقلب ألفًا فأقول : رأيت قاضيا .

فالكثير في لغة العرب أنهم إذا وقفوا على الكلمة المنقوصة غير المُعرَّفة بأل إذا كانت مرفوعة أو مجرورة أنهم يقفون عليها بحذف الياء .

ووجد أيضًا في لغة العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها في حالة الرفع والجر بإثبات الياء ، وهناك نصوص تشهد لذلك :

- مثلا قوله تعالى { **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** } كلمة هاد أصلها : هادي فهو اسم منقوص غير معرف بأل ، نكرة وقف عليه بحذف الياء ؛ لأنها هنا مرفوعة فوقف عليها هنا بحذف الياء كما في قراءة حفص ، وهناك قراءة أخرى وهي قراءة ابن كثير { **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي** }بإثبات الياء .
- وكذلك في الآية الثانية قوله تعالى { **وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ** } كلمة واق أصلها : واقي لكنها حُذفت الياء منها عند الوقف والكلمة مجرورة بحرف الجر "من" كما قلنا القاعدة ؛ لأنها غير معرفة ومجرورة فحذفت الياء منها كما هي قراءة حفص .

ويجوز إثبات الياء كما هي قراءة ابن كثير { **وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِي** }بإثبات الياء .

لكن كما قلنا إثبات الياء ليس هو الكثير بل الكثير والغالب هو حذفها .

❖ **النوع الخامس : الوقف على الكلمة المُحرَّكة التي ليست آخرها تاء تأنيث**

نريد أن نتعرف كيف يمكننا أن نقف على الكلمة التي آخرها حرف متحرك وهذا هو حال أكثر الكلمات أنها آخرها حرف يقبل الحركة ، لكنَّا لا نريد الكلمات التي آخرها تاء تأنيث ؛ لأنَّ تاء التأنيث سيكون لها حكم مستقل ، نبدأ بطريقة الوقف على الكلمات التي آخرها حرف يقبل الحركة وليس تاء تأنيث ، ونقول :

بأنَّ الكلمات التي آخرها حرف محرك أي يقبل الحركة وتظهر عليه سواء كانت فتحة أو كسرة أو ضمة ، فالعرب يقفون

عليها بخمسة أوجه :

١. **الوجه الأول : وهو المشهور الوقف بالسكون :**

وهذا هو الأصل وهو الكثير والغالب في الكلام أن يوقف على الكلام بالسكون فحينما أقول : جاء أحمدُ ، الدال في "أحمد" حرف يقبل الحركة ، إذا أردت أن أقف عليه فأقف عليه بالسكون فأقول : جاء أحمدْ ، هذا الوجه الأول وهو الوقف بالسكون وهو الأصل والكثير والغالب .

٢. **الوقف بالرَوْم : والرَوْم :إخفاء الصوت بالحركة ، أي** أن يكون صوتك عند النطق بالحركة صوتًا خفيًّا يسمعه من يجاورك لكن لايسمعه البعيد عنك ، فكأنك تنطق الحركة لكنك تنطقها بهمس وبخفاء ، لدرجة أنه لا يكاد يسمعك إلا القريبون منك فقط ، أمَّا البعيد عنك فإنه لايسمعه وهذا يسمى " رَوْم " وهو موجود في علم التجويد ، وهو أسلوب آخر من أساليب الوقف على الكلمات أن يقف عليها بالروم ، ويكون في الحركات الإعرابية المختلفة ، فيمكن أن يوقف بالروم على الكلمات المحركة بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ، فمثلا عندما أريد أن أقف على : "جاء أحمدُ" وأريد أن أقف على كلمة أحمد بالروم فأقول : "جاء أحمدُ" فأنطق الدال وأهمس عند النطق بالضمة التي عليها فيسمعها القريب ولا يسمعها البعيد ، فهذه الطريقة الثانية من طرق الوقف على الكلمات وهي الوقف بالروم .

٣. **الوقف بالإشمام وهو : تحريك الشفتين عند النطق بالضمة .**

فإذا أردت أن تقف على كلمة آخرها ضمة فإنك تقف بالسكون لكنك تحرك شفتيك وكأنك تنطق الضمة لكنك لا تنطقها وبالتالي فإن من يراك سيكون قادرا على رؤية شفتيك تتحركان لكنه إذا كان بجوارك رجل أعمى - على سبيل المثال- فإنه لن ينتبه لهذا الأمر، فالإشمام هو : تحريك الشفتين ، وبالتالي فهو حركة عضوية بالشفتين لا يصحبها صوت ولا يراها إلا البصير ، فهذا ما يسمى بالإشمام وهو يأتي عند الوقف على الكلمة التي آخرها حرف محرك بالضمة فقط ولا يأتي مع الفتحة والكسرة .

- **الإستماع لهذه الحلقة ضروري للتعرف على كيفية النطق الصحيح .**

الحلقة (١٩)

٤. **الوقف بالتضعيف : ويقصد به أن تقف على الكلمة بأن تضعِّف الحرف الأخير الموقوف عليه.**

فنأتي إلى الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه ونضعّفه ونشدده ، فهذه طريقة أخرى من طرق العرب في الوقف أن يضعِّفوا ويشددوا الحرف الأخير الذي يريدون الوقف عليه .

على سبيل المثال عندما أقول:

(هذا خالد) أريد أن أقف على كلمة "خالد"، وعلى الحرف الأخير منها وهو الدال ، طبعاً بإمكاننا أن نقف بالسكون فأقول (هذا خالدْ) ، لكني أريد أن أقف بالطريقة الرابعة وهي التضعيف ، فأقوم بتشديد الدال فأقول: (هذا خالدّ) كما ذكر ابن هشام.

أيضاً **مثال آخر:**

(هو يجعل) إذا أردت أن أقف على اللام في الفعل "يجعل" بالتضعيف سأقول: (هو يجعّل) بتشديد الحرف بدون حركة، فالتضعيف والتشديد للحرف يحصل دون أن يتبعه حركة فتكون قد وقفت عليه بالتضعيف أو بالتشديد .

وهو كما يقال لغة لـ"بني سعد"، فهم الذين اشتهروا بهذه اللغة.

⇐ **شروط الوقف على الكلمة بالتضعيف :**

الوقف بالتضعيف ليس مطرداً في كل الكلمات ، فليس كل الكلمات يمكن أن يوقف عليها بالتضعيف، وإنما هناك شروط خمسة ذكرها ابن هشام ولابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، **وهذه الشروط هي :**

١. **أن لا يكون الموقوف عليه همزة**

إذا أردنا أن نقف على حرف أخير في كلمة ما بالتضعيف فيجب ألا يكون ذلك الحرف همزة، فالهمزة مستثناة، فإذا كان هناك كلمة في آخرها همزة مثل (خطأ) أو (نبأ) فهذه الكلمات آخرها همزة، وإذا أردنا أن نقف عليها فلا يمكننا أن نقف عليها بالتضعيف بسبب وجود الهمزة التي في آخرها.

٢. **كذلك ألا يكون آخرها ياء، ولا واو، ولا ألف**

أي لا يكون آخرها أحد من حروف العلة لا الألف ولا الواو ولا الياء، فمثلاً الفعل (يدعو) آخره واو، الفعل (يقضي) آخره ياء، كلمة (ليلى) آخرها ألف، هذه الكلمات كلها آخرها واحد من حروف العلة فلا يصح أن نقف عليها بالتضعيف.

٣. **الشرط الخامس والأخير : ألا يكون قبل الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه حرف ساكن**

فمثلاً كلمة (زيْد) كلمة (نبْل) كلمة (جُعْل) هذه الكلمات الحرف الأخير فيها قبله حرف ساكن فلا نستطيع أن نقف عليه بالتضعيف.

فهذه شروط خمسة لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، الشرط الأول مرة أخرى:

١. **يجب ألا يكون الحرف الأخير همزة.**
٢. **وألا يكون الحرف الأخير ألفاً.**
٣. **وألا يكون الحرف الأخير واواً .**
٤. **وألا يكون الحرف الأخير ياءً .**
٥. **وألا يكون قبله حرف ساكن .**

لابد من وجود هذه الشروط الخمسة في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف.

❖ **الطريقة الخامسة والأخيرة من طرق العرب في الوقف على الكلمة المحركة : الوقف بالنقل**

ويقصد به أن نقف على الكلمة بأن ننقل الحركة الموجودة في الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله ونقف على الحرف الأخير بالسكون طبعاً، لكن الحركة التي كانت موجودة فيه بدل أن نحذفها سننقلها إلى الحرف الذي قبله

وعلى سبيل المثال قول الله تعالى {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**} نحن عندما نقف في قراءة حفص {**بِالصَّبْرِ**} سنقف على الراء بالسكون (**بِالصَّبْرْ**) فتكون عندي الباء ساكنة والراء ساكنة بسبب الوقف،

هناك قراءة أخرى بالوقف على كلمة {**بِالصَّبْرِ**} بطريقة أخرى وهي طريقة النقل، ننظر إلى الحركة الموجودة في الراء، الراء ماذا كانت حركتها؟ {**بِالصَّبْرِ**} الباء : حرف جر، الصبر : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، فهناك كسرة على الراء، هذه

الكسرة بدلا أن نحذفها كما في قراءة حفص؛ سوف تنقل إلى الحرف الذي قبله وهو الباء فتكون الباء مكسورة فلذلك هذه القراءة هي: {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ**} فالكسرة التي جاءت على الباء هي التي كانت موجودة على الراء من قبل لكنها نقلت إليها، هذا يسمى وقفاً بالنقل.

⇐ **شروط الوقف على الكلمة بطريقة النقل**

أيضاً هذه الطريقة وهي الوقف بالنقل ليست مطلقة في كل الكلمات، وإنما هناك شروط لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالنقل، هذه الشروط هي أيضاً **شروط خمسة وهي** :

١. **أن يكون الحرف الذي قبل الأخير ساكناً ؛ حتى نستطيع أن ننقل الحركة إليه**

كما في الآية {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**} الحرف الذي قبل الأخير وهو الباء ساكن فلذلك يمكننا أن ننقل الحركة الموجودة على الحرف الأخير إلى الباء، لكن لو كان الحرف الأخير متحركاً فكيف سننقل الحركة؟ لا نستطيع، على سبيل المثال (هذا خالدُ) أو (هذا محمدُ) هنا الدال عليها ضمة، نريد عند الوقف أن ننقل هذه الضمة إلى الميم التي قبلها، والميم التي قبلها عليها حركة وهي الفتحة، فلا نستطيع أن نقف هنا بالنقل .

٢. **أن ذلك الحرف الساكن - الذي قبل الحرف الأخير- يجب ألا يكون ألفاً .**

لماذا؟ لأنه لو كان ألفاً لن نستطيع أن نحركها لأن الألف لا تقبل الحركة، فلو نقلنا الحركة إلى الألف كيف سننطقها؟ فمثلا لو قلنا (استجار) الراء حركتها فتحة، إذا أردنا أن نقف بالنقل سننقل حركة الراء إلى الألف، الألف لا يمكن أن تُحرك، صحيح أن الألف ساكنة لكنها لا تقبل الحركة فلذلك لا يصح هنا الوقف بالنقل، فلابد إذاً وهو الشرط الثاني ألا يكون ذلك الحرف الساكن ألفاً

٣. **ألا يكون الحرف الساكن واواً ولا ياء** ، لأننا لو نقلنا الحركة إلى الواو أو الياء للزمنا أن نحرك الواو والياء وهذا فيه ثقل، فلذلك نشترط ألا يكون ذلك الساكن ياء ولا واواً.

٤. **ألا تكون الحركة فتحة،** أي ألا تكون الحركة المراد نقلها هي الفتحة وإنما الذي ينقل من الحركات الضمة والكسرة .

٥. **أن ذلك النقل لا ينتج عنه بناء غير معروف في لغة العرب،**

أي إذا أردت أن أنقل الحركة إلى الحرف الساكن الذي قبلها، سأنظر؛ إذا نقلت الحركة هل سينتج عندي بناء غير موجود في كلام العرب؟ في هذه الحالة لا ننقل،

⇐ **على سبيل المثال ذكر المؤلف مجموعة من الأمثلة** :

فمثلاً ذكر مثالاً في قوله (هذا جَعْفَر) هل يجوز لنا أن ننقل في (هذا جَعْفَرُ) ؟؟

الراء عليها الضمة، هل يصح أن أنقل الضمة إلى الفاء التي قبله؟ هنا لا يصح النقل لأن الحرف الذي قبله ليس ساكناً، الفاء متحركة فلا يصح النقل .

كذلك مثال آخر لما لا يصح فيه الوقف بالنقل: كلمة (إنسان) إذا قلت (هذا إنسانٌ) إذا أردت أن أنقل الضمة الموجودة على النون إلى ما قبلها، هنا لا يصح لأن ما قبلها ألف، فالألف لا تقبل حركة.

كذلك مثلاً الفعل (يقول) إذا قلنا (محمدٌ يقولُ الحق) إذا أردت أن أقف على كلمة (يقول) وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي

قبلها ساكن لكنه واو، فلا يصح النقل.

كذلك إذا قلنا (علي يبيعُ) إذا أردت أن أقف على (يبيعُ) على العين وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي قبلها ساكن لكنه ياء، فلا يصح النقل.

كذلك عندما أقول مثلاً: (سمعت العلمَ) أريد أن أقف على كلمة (العلم) بالنقل، إذا نظرت سنجد أن الحركة الموجودة على الميم هي الفتحة والفتحة لا تُنقل إلى ما قبلها، لا يصح الوقف بنقل الفتحة، وإنما نقل الضمة أو الكسرة، لذلك لا يصح الوقف بالنقل هنا.

كذلك عندما أقول: (هذا علمٌ) هنا هل يصح الوقف بنقل الحركة الموجودة على الميم وهي الضمة إلى ما قبلها؟ إذا نظرنا في الشروط :

١- أن يكون ما قبلها ساكن، (علْم) اللام ساكنة فالشرط موجود .

٢- والذي قبلها ليس ألف ولا واو ولا ياء، أيضاً هذا الشرط موجود .

٣- وكذلك الحركة التي نريد أن ننقلها هي الضمة (علمٌ) ليست فتحة إذاً الشرط موجود .

- لكن لو نقلنا الضمة إلى ما قبلها كيف سننطق الكلمة؟ (هذا علْمٌ) سننطقها (هـذا عِلُـمْ) عِلُـمْ على وزن "فِعُـلْ" ليس موجوداً في كلام العرب، فهذا يعني أن النقل سيؤدي إلى صيغة وبنية ليست في كلام العرب فلا يصح حينئذ النقل .

هذا بالنسبة للطريقة الخامسة أو اللغة الخامسة من أوجه الوقف الجائزة في لغة العرب .

⇐ **كيفية الوقوف على الكلمة التي آخرها تاء التأنيث** :

إذا كان عندي كلمة آخرها تاء التأنيث، فكيف يكون الوقف عليها؟

١- **نحن نعرف بأن تاء التأنيث إذا كانت متصلة بحرف فإنه يوقف عليها بإثبات التاء،**

فيقال مثلاً (ثُمَّتَ) أو (ثَمَّتَ) يوقف عليها بالتاء كما هي .

٢- **وكذلك إذا اتصلت تاء التأنيث بالفعل (قامتْ) (جلستْ) (كتبتْ) فأيضاً هـذه التـاء تكتـب بصـورة التـاء المفتوحة وتنطق على أنها تاء ويوقف عليها بالتاء .**

فإذا كانت متصلة بالحرف أو كانت متصلة بالفعل فإنها تعد تاء وتكتب تاء وتنطق تاء ويوقف عليها بالتاء .

٣- **لكن إذا كانت تاء التأنيث متصلة باسم وتسمى تاء التأنيث المتحركة ففي هذه الحالة سيختلف الحكم بحسب نوع ذلك الاسم، هل هو جمع مؤنث سالم أو مفرد**

أ. **النوع (١) : إذا كانت الكلمة جمع مؤنث سالم فإن الوقف على هذه التاء الموجودة في الآخر هو بإثبات التاء**

تُكتب تاء التأنيث ويوقف عليها على أنها تاء التأنيث مثل: (هؤلاء طالباتْ) (هؤلاء مسلماتْ) (اشتريت كثيراً من السياراتْ) وما أشبه ذلك، يوقف على هذه الكلمة التي هي جمع مؤنث سالم بإثبات تاء التأنيث، تكتب تاء ويوقف عليها بالتاء.

وسُمع عن العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها بإبدالها هاء، ومما سُمع عنهم قولهم (كيف الإخوة والأخواهْ)

كان الأصل أن يقال: (كيف الإخوة والأخوات) لكن هذا المتكلم قلب التاء الموجودة في الأخير إلى هاء فقال (كيف الإخوة و الأخواهْ) .

وكذلك سُمع عنهم كلمة أخرى وهي كلمة مشهورة عنهم (دفن البناهْ من المكرماهْ) أصل الكلام (دفن البنات من المكرمات)، وهذا طبعاً كما كان سائداً معروفاً عن العرب في أيام جاهليتهم من وأد البنات ودفنهم، فأصل الكلام (دفن البنات) بإثبات التاء، (من المكرمات) بإثبات التاء، لكن المتكلم قلب التاء هاء، فهذا جائز لكنه أيضاً قليل وليس كثيراً .

فإذن هذا بالنسبة لحكم الكلمة المختومة بتاء التأنيث إذا كانت اسماً وهي جمع مؤنث سالم فإن الغالب والكثير أن يوقف عليها بإثبات التاء، وسُمع عن العرب أنهم وقفوا عليها بقلبها هاء لكنه قليل.

ب. النوع (٢) : إذا كانت الكلمة اسماً لكنها ليست جمع مؤنث سالم كيف يكون الوقف عليها؟

إذا كانت الكلمة اسما لكنها ليست جمع مؤنث سالم فإن الوقف عليها يكون بإبدال التاء هاء، فنقول مثلاً كلمة (رحمةُ) و(مغفرةُ) وما أشبهها من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث هي أسماء لكنها ليست جمع مؤنث سالم، إذا أردنا أن نقف عليها فإنا نقلب تلك التاء إلى هاء فأقول (مغفرهْ) (رحمهْ) (مَحَبَّهْ) كلها آخرها تاء تأنيث (مغفرةٌ) (محبةٌ) (رحمةٌ) لكننا عندما وقفنا عليها قلبناها إلى هاء ، هذا هو الكثير والغالب في كلام العرب، أنهم يقفون عليها بإبدال التاء هاء .

سُمع عن العرب في بعض النصوص أنهم أثبتوا التاء، فمثلاً في كلمة (رحمة) لا يقولون (رَحْمَهْ) يقولون (رَحْمَتْ) (مَنْزِلَتْ)، سُمع عنهم بعض النصوص التي جاءت بإثبات التاء لكن هذا قليل، وقد سمع حتى في بعض القراءات القرآنية، مثلاً في قول الله تعالى {**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ**} هنا -كما في كتاب ابن هشام- في قراءة نافع وابن عامر وحمزة (إن شجرتْ) بإثبات التاء، ليس (شجرهْ) بقلبها هاء، **وكذلك في قول الشاعر**:

والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ*من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ**

كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ*وكادت الحرة أن تُدعى أَمَتْ**

الشاهد فيه هنا أنه جاء بعدد من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث كان المفترض أن يقف عليها بإبدالها هاء لكنه وقف عليها بإثبات التاء، فيقول هنا: "والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ"، مَسلمه؛ بدل أن يقف بإبدالها هاء أثبت التاء، كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ، أصلها عند الغلصمه ، في هذه المنطقة أي كادت الروح أن تصل إلى الحلقوم ، لكنه بدل أن يقف بإبدال التاء هاء وقف بإثبات التاء، هذه طريقة سُمعت عن العرب مستعملة عندهم لكنها ليست الكثيرة .

فإذاً إذا كانت الكلمة اسماً ليست جمع مؤنث سالم فالغالب والكثير عند العرب أن يقفوا على هذه التاء بإبدالها هاء .

لكن سُمع عنهم أنهم وقفوا عليها بإثبات التاء كما في بعض النصوص التي ذكرناها لكنه قليل .

>> مسألة ما يختص به الوقف <<

الوقف الذي تحدثنا عنه وذكرنا بعض أحكامه له أمور تميزه وتخصه، لذلك أراد ابن هشام هنا أن يذكر هذه الأمور التي تخصه وأن يخصها بالذكر وأن يعقد لها فصلاً ليتحدث فيه عنها فقال بأن من خصائص الوقف :-

١- اجتلاب هاء السكت :

ما المقصود بهاء السكت؟ هاء السكت هي عبارة عن الضمير الذي هو الهاء، يؤتى به للوقف على الكلمة بالسكوت عندها، فعندما يراد الوقف على كلمة ما يُجتلب ويؤتى بهذه الهاء الساكنة لكي يُوقف عليها تسمى هذه الهاء: هاء السكت، وسميت هاء السكت من اسمها، سميت هاء السكت لأنه يُسكت عندها ويوقف عليها ويتوقف الكلام عندها فلذلك سميت هذه الهاء هاء السكت، فهذا أمر يحصل عند الوقف، فهو أمر يختص به الوقف لأنه لا يحصل في غير الوقف بل يحصل في الوقف

وحده ولا يتحقق في غير الوقف فلذلك ذكره هنا ابن هشام.

س/ متى يمكننا أن نأتي بهذا الحرف الذي هو هاء السكت؟

أجاب ابن هشام عن ذلك في كتابه فذكر بأن هاء السكت لها ثلاثة مواضع ، يمكننا أن نأتي بهاء السكت في كل موضع من هذه المواضع الثلاثة ، وبالمناسبة هاء السكت ليست أمراً واجباً، وإنما هي أمر جائز، إن شئنا أن نأتي بهاء السكت أتينا بها، وإن شئنا ألا نأتي بها لم نأتِ بها، فهي ليست أمراً إلزامياً وإنما أمر جائز إلا فيما سنذكره بعد قليل-

الحلقة (٢٠)

❖ **المواضع التي يؤتى فيها بهاء السكت : هي ثلاثة فقط**

١- **الموضع الأول : وهو الفعل المُعَلُّ بحذف آخره، والمقصود به : الفعل المعتل إذا حُذف آخره**

نحن نعرف أنَّ الأفعال المعتلة يراد بها الأفعال التي آخرها حرف علة إما الواو وإما الياء وإما الألف، وهذه الأفعال التي آخرها حرف علة قد تزول منها حروفها الأخيرة .

- إما بسبب الجزم إذا دخل عليها جازم من الجوازم فإن علامة الجزم هي حذف حرف العلة .
- وإما أنه يزول بسبب البناء إذا صُغنا منه فعل الأمر فإن فعل الأمر سيكون مبنيًا على حذف حرف العلة .

ففي الحالتين -يعني سواء جئنا بفعل مضارع مجزوم ، أو جئنا بفعل أمر مبني- فالفعل المعتل سوف يُحذف حرف العلة الموجود في آخره.

إذا أردنا أن نقف على الفعل المعتل الذي حُذف حرف العلة من آخره في هذه الحالة يجوز لنا أن نأتي بهاء السكت لكي يتم الوقوف عليها

من الأمثلة على ذلك : (أفعال مضارعة)

-الفعل (يغزو) فعل مضارع مرفوع، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يغزُ زيدٌ أحدًا).

الفعل (يغزُ) أصبح فعلا مضارعا مجزوما بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة،

إذا أردت أن أقف على (يغزُ) وحدها فيجوز لي أن أقف بالسكون وهو الأصل ويجوز أن نقف بإدخال هاء السكت فأقول (لم يغْزُهْ) فأُدخل هاء السكت بعد الحرف الأخير هذا جائز.

-**كذلك الفعل (يخشى)** فعل مضارع آخره حرف علة وهو الألف، إذا جزمناه فقلنا (لم يخشَ) حُذفت الألف الموجودة في الأخير، فإذا أدرت أن أقف عليه حينئذٍ يجوز لي أن أدخل هاء السكت عليه فأقول: (لم يخشَهْ).

-**كذالك الفعل (يرمي)** فعل آخره حرف علة وهو الياء، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يرمِ) يصح أن أدخل هاء السكت عليه فأقول (لم يرمِهْ) فأقف على الفعل بإدخال هاء السكت عليه.

(أفعال الأمر)

- مثلاً (اغزُ أولئك القوم) إذا أردت أن أقف على فعل الأمر (اغزُ) أيضاً حرف العلة غير موجود، الواو قد حُذفت، فإذا أردت أن أقف عليه سأقف بهاء السكت فأقول (اغزُهْ).
- وكذلك الفعل (اخشَ) إذا أردت أن أقف عليه بهاء السكت فأقول (اخشَهْ).
- وكذلك فعل الأمر (ارمِ) سأقف عليه بإدخال هاء السكت فأقول (ارمِهْ).

فهذا الموضع الأول من المواضع التي يجوز فيها إدخال هاء السكت عند الوقف وهو الفعل المعتل الآخر الذي حذف آخره إما بسبب كونه مجزومًا وإما بسبب كونه في صيغة الأمر .

- وقد وجد مثل ذلك في بعض الآيات في الكتاب العزيز:

- مثلا قول الله تعالى: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} {**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ**} (يتسن) أصل الفعل (يتسنى) آخره حرف علة وهو الألف، فلما دخلت أداة الجزم (لم) أصبح مجزومًا وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف الأخيرة قد حُذفت، فجيء بهاء السكت للوقف عليها فلذلك قيل في الآية : {لَمْ يَتَسَنَّهْ} فالهاء الموجودة في الأخير هي هاء السكت.

- وكذلك أيضًا قول الله تعالى {**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ**} الفعل (يقتدي) آخره الياء ، فلما جيء بفعل الأمر منه (اقتدِ) حُذفت الياء وعند إرادة الوقف هنا جيء بهاء السكت كما في الآية {**اقْتَدِهِ**} ، فجيء بهاء السكت هنا في هذه الآية للوقف عليها .

طبعًا إدخال هاء السكت هنا في هذا الموضع حكمه الجواز، ليس حكمه الوجوب، إن شئنا أن ندخلها وإن شئنا ألا ندخلها، فالحكم حكم جواز وليس واجبًا إلا في مسألة واحدة

- **هناك مسألة واحدة يجب فيها إدخال هاء السكت عند الوقف، متى؟**

إذا كان الفعل سيبقى على حرفٍ واحد ففي هذه الحالة يجب أن ندخل هاء السكت عند الوقف.

-**متى يكون الفعل باقيًا على حرف واحد؟ وذلك إذا جئنا بالفعل الذي أوله حرف علة وآخره حرف علة وهو ما يُسمى بـ(الفعل اللفيف) مثل فعل (وعى) و(ونى) وما أشبهها،** الفعل (وعى) أوله حرف علة وآخره حرف علة، إذا جئنا بفعل الأمر منه فإننا سنحذف الأول والأخير فأقول مثلا: (عِ الدرس جيدًا) فنأتي بحرف العين وننطقه بالكسرة فيُعتبر فعل أمر إذا أردت أن أقف عليه لا يمكنني أن أقف عليه بالسكون، لأنني أريد حرفاً لأظهر الكسرة عليه وأريد حرفاً آخر للوقف بالسكون وليس عندي سوى حرف واحد ، فهل أجعله متحركا أو ساكنا ؟ فلذلك يجب أن نأتي بهاء السكت هنا في هذا الموضع فأقول (عِهْ) فنأتي بفعل الأمر ونكسر العين ونتبعها وجوباً بهاء السكت حتى يمكننا الوقف عليها .

هذا هو الموضع الأول من المواضع التي يمكننا فيها الإتيان بهاء السكت.

٢- **الموضع الثاني: وهو بعد (ما) الاستفهامية المجرورة.**

نحن نعرف بأن كلمة (ما) هي اسم استفهام كما تستعمل في أوجه كثيرة، استفهامية وموصولة إلخ، نحن نريد (ما) الاستفهامية ، عندما أقول مثلاً: (ما حاجتك؟) (ما أتى بك؟) وما أشبه ذلك، إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وجئنا بها مجرورة أي مسبوقة بحرف جر، ونحن نعرف أنَّ (ما) الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر فيجب أن تُحذف الألف التي في آخرها، فأقول مثلاً :-

-(عمَّ تسأل؟) (عمَّ) أصلها (عن) حرف الجر، وكلمة (ما) ميم وفوقها فتحة (عمَّ) الألف التي في آخرها قد حذفت بسبب أنَّ حرف الجر قد دخل عليها فنقول (عمَّ تسأل؟) فيصبح عندنا حرف الميم لوحدها التي أُدغمت في النون.

-مثلاً: (بمَ اشتريت ذلك؟) حرف الجر الباء وبعده (ما) الاستفهامية التي حُذفت ألفها.

فهنا في مثل هذه الحالة إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وقبلها حرف الجر سيؤدي ذلك إلى أن تبقى (ما) الاستفهامية بدون الألف التي بعدها فأصبحت على حرف واحد وحينئذٍ ندخل عليها هاء السكت عند الوقف فأقول:

-(بِمَهْ) (عَمَّهْ) (إلامَهْ) كل هذه الأمثلة جئنا بـ(ما) الاستفهامية مسبوقة بحرف جر مرة "بالباء" مرة بـ "عن" مرة بـ "إلى" ثم وقفنا عليها فأدخلنا عليها هاء السكت .

٣- الموضع الثالث - والأخير - : عند الوقف على كل مبني على حركة بناء دائمًا،

كل كلمة مبنية على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب، في هذه الحالة يصح لنا الوقف على هذه الكلمة بإدخال هاء السكت عليها، إذن الحكم هنا أوسع، الموضع الثالث موضع واسع لأنه يشمل أي كلمة مبنية إذا كانت حركة بنائها حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب. الكلام هنا إذن يشمل :

أولا // الكلمات المبنية ، ولا يدخل فيه الكلمات المعربة .

ثانيًا // يشمل الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة .

ولا يدخل معنا الكلمات المبنية التي بنيت على السكون أو على حركة عارضة قد تزول بسبب ما.

وكذلك الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعربات

أما إذا كان فيها شبه بالمعربات بأن تستعمل كما يستعمل المعرب فهذه أيضًا لا تدخل معنا.

ما الأمثلة على ذلك؟

مثلاً (ياء) المتكلم، الضمير (هو) الضمير (هي) هذه الكلمات وما يشبهها كلها يمكننا أن نقف عليها بإدخال هاء السكت عليها.

فكلمة (هو) إذا أردت أن أقف عليها أدخل عليها هاء السكت فأقول: (هوَهْ) (هيَهْ).

مثال على ذلك مثلاً قول الله تعالى : {**مَا هِيَهْ**} {**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ**} أصلها ما هي ، الضمير (هي) جيء بعده بهاء السكت ؛ لأن الضمير (هي) اسم وهو مبني على حركة ثابتة، الياء دائمًا ثابتة على الفتحة لا تتغير، وليس فيه شبه بالمعربات ولذلك صح إدخال الهاء عليه {**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ**} بالوقف بهاء السكت.

وكذلك في الآية الأخرى {**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ**} ياء المتكلم ، كلمة مال أضيفت إلى ياء المتكلم وهي اسم مبني والحركة فيها ثابتة فلذلك هنا يصح الوقف عليها بهاء السكت كما في الآية {**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ(٢٨)هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ**} سلطانيه مثل ماليه تمامًا فحصل الوقف عليها بهاء السكت.

كذلك في قول الشاعر:

إذا ما تَرعْرَعَ فِينَا الغُلام * فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ**

يعني إذا نشأ وترعرع فينا الغلام فما يقال من هو، فهو معروف ومشهور لا يصح أن يُقال من هذا الغلام لشهرته ، (من هوه) الضمير (هو) دخلت عليه هاء السكت عند الوقف عليه فقال الشاعر (من هوه) بالوقف بهاء السكت، وهذا أيضًا جائز.

إذًن هاء السكت تدخل فيما انطبقت عليه هذه الشروط ، إذا جاءت كلمة لا تنطبق عليها هذه الشروط فلا يصح الوقف عليها بهاء السكت :

- مثلاً (جاء زيد) لا يصح أن أقف على كلمة زيد بإدخال هاء السكت ؛ لأن زيد كلمة معربة ليست مبنية.
- كذلك الفعل (اضربْ) و (لم يضربْ) هما ليسا من الأسماء، لكن الحركة الأخيرة هي سكون ليست حركة، نحن نريد حركة، ياء المتكلم فيها حركة وهو الفتحة، الضمير (هو) فيه حركة وهو الفتحة، فلا يصح أن نقف على كلمة آخرها سكون
- كذلك كلمة (لا رجلَ) كلمة (رجلَ) هذه لا يصح أن نقف بإدخال هاء السكت ؛ لأن كلمة (رجل) صحيح أنها مبني وهو أيضًا بناء على حركة وهو الفتحة، لكن هذا البناء ليس بناء ثابتًا ليس دائمًا وإنما هو بناء عارض قد يزول إذا أضيفت

الكلمة مثلاً أو أُزيلت (لا) النافية للجنس، فهو ليس بناءً دائمًا .

- كذلك الفعل الماضي (دخل) و(كتب) و(انطلق) لا يصح أن نقف عليه بإدخال هاء السكت ، صحيح أنه مبني على حركة ثابتة غالبا وهي الفتحة ، ولكن فيه شبه بالمعربات وتحديدا فيه شبه بالفعل المضارع لأنه يقع مثله صفة وخبرا وحالا في مثل قولنا : محمد يدخل منزله ، ومحمد دخل منزله .

❖ **مسألة // :" قد يُعطى الوصل حكم الوقف"**

بقي عندنا الجزئية الأخيرة في هذا الباب وهي:

نحن نعرف بأننا إذا أردنا أن نتكلم :

- **فإما أن نتكلم بالوصل** فنصل الكلمات ببعضها ، ونعرب الكلمات المعربة ونُظهر علامات البناء للكلمات المبنية
- **أو نقف على الكلمات** ، فهاتان طريقتان،
- **وهناك طريقة ثالثة هي التي أراد المؤلف أن يتحدث عنها وهي طريقة تمزج بين طريقتين، فيتكلم المتكلم بالوصل لكنه يعامل الكلمة وكأنها موقوف عليها ، لذلك قال** :" قد يُعطى الوصل حكم الوقف"

الوصل غير الوقف ! الوصل طريقة، وهي وصل الكلمات ببعضها، والوقف طريقة أخرى، فتقف على الكلمات، لكنه أراد أن يبين أنه يجوز للمتكلم إذا تكلم ووصل الكلمات أن يعاملها ويعطيها حكم الوقف، فيقف على الكلمة مع أن كلامه متصل، إلا أنه ينطق الكلمة وكأنه وقف عليها مع أنه حقيقة لم يقف عليها، فهذا يسمى: إعطاء الوصل حكم الوقف ، **هذه الطريقة وهذا الأسلوب قليل في النثر لكنه كثير في الشعر .**

⇐ **أراد أن يضرب أمثلة على ذلك** ، ومنها :

في قول الله تعالى:{**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**} ذكرنا قبل قليل بأن (يتسنه) دخلت هاء السكت هنا، وهاء السكت تدخل في الوقف فقط وأما في الوصل فإنها لا توجد، ومع ذلك فإن هذه القراءة وهي قراءة حمزة والكسائي {**لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**} عاملوا هذه الكلمة (يتسنه) فأُتبعت بهاء السكت وكأنها موقوف عليها مع أنها ليست موقوفا عليها لأنَّ الكلام متصل {**لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**}، كان المفترض كما في القراءات الأخرى (لم يتسن وانظر) بإزالة هاء السكت ؛ لأنها إنما جيء بها للوقف، فإذا زال الوقف زالت هذه الهاء، لكن نظرًا لأن المتكلم هنا تكلم وصلاً وعاملها معاملة الوقف لذلك أبقى الهاء .

كذلك في قول الله تعالى في الآية الأخرى : {**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ**} الهاء هي هاء السكت، وكان المفترض عند وصل الكلام أن تزول فيقال (فبهداهم اقتدِ قل) تزول الهاء لأنه لم يبق هناك وقف لكنها بقيت وعوملت معاملة الوقف وهذا من معاملة الوصل معاملة الوقف .

كذلك من الأمثلة على ذلك في بيت من الشعر -وهو آخر ما لدينا- وهو في قول الشاعر: مثل الحريق وافق القصبَّا ، الشاعر هنا في أبيات له يتحدث في قوله:

إنّ الدَّبَى فوقَ المتُونِ دَبَّا * وهبَّتْ الرِّيح بمَوْرٍ هَبَّا**

تَتْرُكُ ما أبقى الدَّبَا سَبْسَبَّا * أو كالحْريقِ وَافَق الْقَصَبَّا**

فهو يتحدث ويصف كيف يكون الدبى الذي هو الجراد عندما يأتي ولا يبقي ولا يذر، يشبهه مثل الحريق الذي وافق القصبَّا وافق شجر القصب، فهو سريع الاشتعال، فهذا الجراد لا يُبقي ولا يذر.

الشاهد هنا في قوله: مثل الحريق وافق القصبَّا، كلمة "القصب" معروفة، عند الوقف عليها يوقف بالسكون، فكان المفترض في الشاعر أن يقول: مثل الحريق وافق القصب، لكن الشاعر هنا عندما أراد أن يقف بالتضعيف، تضعيف الحرف الأخير فقال: القصبَّا، وهذه طريقة من الطرق التي ذكرناها سابقًا في الوقف عند العرب أنهم يقفون بتضعيف الحرف الأخير، فالشاعر هنا وقف على الكلمة الأخيرة وهي كلمة القصبَّا بتضعيف الحرف الأخير منها، فلذلك وقف عليها بالتضعيف وإن كان في وصل الكلام، الكلام لم ينتهِ :

أو كالحْريقِ وَافَق الْقَصَبَّا ** والتِّبْنَ والحلْفَاءَ فَالْتَهبَّا**

بمعنى أن الكلام متصل لكنه وقف على الكلمة وكأنها موقوف عليها مع أنها في وصل الكلام، فهذه طريقة وأسلوب من أساليب العرب في الكلام أنهم يمزجون بين الوصل والوقف، وهذا وإن كان قليلاً في نثرهم إلا أنه كثير في أشعار العرب .

بهذا نكون انتهينا من هذه المسألة الأخيرة في هذا الباب الأخير من المنهج وهو باب الوقف.

إذا أردنا أن نستعرض الأبواب التي درسناها من المنهج هي على النحو التالي:

كان بداية حديثنا في الباب الأول في المنهج وهو باب إعراب الفعل،

تحدثنا في البداية عن الفعل وأنه خُصّ بالإعراب وحده دون غيره من الأفعال، وكونه معربًا يقتضي أن يأخذ واحدًا من الأنواع الثلاثة إما الرفع وإما النصب وإما الجزم، بدأنا بالحكم الأول وهو الرفع، عرفنا لماذا رفع الفعل المضارع والسبب فيه، ثم تحدثنا بعد ذلك عن النصب وما هي النواصب وسردناها وذكرنا شروطها ومواضعها وما فيها من أحكام، ثم انتقلنا لجوازم الفعل المضارع وذكرناها أيضًا.

ثم انتقلنا إلى الباب الثاني وهو باب العدد، وذكرنا تلك الأعداد وما فيها من أحكام.

ثم انتقلنا إلى الباب الثالث وهو باب كنايات العدد وهي ثلاثة ألفاظ، التي هي: كم وكأي وكذا، وذكرنا ما فيها من أحكام.

ثم ذكرنا الباب قبل الأخير الباب الرابع وهو الحديث عن همزة الوصل ومواضعها وأحكامها.

ثم جاء الفصل الأخير الذي تحدثنا فيه عن باب الوقف، وذكرنا كيف يكون الوقف على بعض الكلمات وما هي طرق العرب في الوقف وما يختص به الوقف من أحكام،

وبه نكون قد انتهينا من بيان هذا المنهج المقرر في المستوى الثامن،

أسأل الله لي ولكم السداد والتوفيق، هذا والله أعلم،

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.